معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم(244)

أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية

(بالتطبيق على محافظات اقليم قناة السويس)

الباحث الرئيسى

أ.د. فريد أحمد عبد العال

أغسطس 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

أثر المناطق الصناعية
على تنمية المحافظات المصرية
(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)

القاهرة
2013

الباحث الرئيسى

أ.د. فريد أحمد عبد العال

مستشارى البحث

أ. د. سيد عبد المقصود

أ. د. علا سليمان الحكيم

مراجعة البحث

د. عزت صالح النمر زيان

سكرتارية

زكية محمد السيد

ابتسام عبد الرحمن

فريق البحث

أ. د. محمود مصباح عبد الرحمن

أ. د. منى عبد العال الدسوقى

د. محمد عادل ندا

د. عزه محمد حسن يحيى

د. أشرف محمد العزب

د. أمل زكريا عامر

أ. محمد فتحي عفيفي

أ. إسلام محمد محمود محمد

أ. شيماء جابر محمود

أ. محمد محمود

المستخلص

مما لا شك أن الصناعة ستكون أهم قاطرة للتنمية، بما لها من روابط قوية أمامية وخلفية، وذلك انطلاقا من الدور المنوط بها فى إعادة تنشيط النمو في الإقتصاد المصري في الأجلين المتوسط والطويل، مما يجعل الاهتمام بهذا القطاع يأتى فى مقدمة الأولويات التي تلعب دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد متوازن يعتمد على استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي، ويجعل من التنمية الصناعية مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأهداف التنموية.

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على الدور التنموى للمناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة، وإقليم قناة السويس بخاصة، ودراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق أهدافها المرجوة منها، وذلك انطلاقا من الدور الهام للمناطق الصناعية في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة والوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير، وذلك فى إطار استراتيجية شاملة للتنمية فى مصر، بما يكفل تحقيق معدلات نمو كافية لاستيعاب القادمين الجدد إلى قوة العمل وزيادة العائدات التي تحققها مصر من التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

Abstract

There is no doubt that industry is the major engine for development, due to its strong forward and backward linkages. Industry has a great role to play in reactivating growth of the Egyptian economy in the medium and long run. Interest in the industrial sector is one of the first priorities that play an important role in enlarging productive base, diversifying income sources, building a balanced economy that depends on utilizing material and human local resources in order to achieve real economic growth, and making industrial development the major core to achieve development objectives.

The major objective of this study is to shed light on the developmental role of industrial areas in developing Egyptian governorates in general, and the Suez Canal region in particular. Also, it studies the aspects of strength and weakness; opportunities and challenges that hinder the success of some industrial regions and achieving the targeted objectives. The industrial regions have a major role to play in attracting investments, creating job opportunities, and providing local needs and exports. This can be achieved in the framework of a comprehensive strategy for development in Egypt, to achieve growth rates sufficient to absorb new entrants to the labor market, and increase returns that can be achieved from integration at the regional and international levels.

الفهارس

أولا فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الدراسة	**10-1**
الفصل الأول- الإطار النظري للدراسة	**25-11**
1. تمهيد	12
2. المفاهيم والتعريفات المستخدمة	13
3. المعايير المؤثرة على إنشاء المناطق الاقتصادية	19
4. التقييم	20
5. معايير (مؤشرات) التقييم بعد التنفيذ	25
الفصل الثانى- بعض التجارب الدولية في إقامة المناطق الصناعية	**43-26**
1. مقدمة	27
2. التجارب الدولية في إقامة المناطق الصناعية الموجهة للتصدير	28
3. بعض التجارب الدولية الناجحة في إنشاء مناطق صناعية	30
4. تجربة الدول العربية في إقامة المناطق الاقتصادية الحرة	35
5. تقييم أداء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير وآثارها الاقتصادية	37
6. التحديات التي تواجه المناطق الصناعية الحرة في الدول العربية	42
الفصل الثالث- الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر	**58-44**
1. الجهات الأساسية الفاعلة في تنمية وإدارة المناطق الصناعية	45
2. إدارة الأراضي الصناعية في مصر	54
الفصل الرابع- تحليل الوضع الراهن للصناعة والمناطق الصناعية في مصر	**85-59**
1. مقدمة	60
2. تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي	61
3. الوضع الراهن للمناطق الصناعية	70
4. التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية	79
5. دور الحكومة في تنمية المناطق الصناعية	82

الفصل الخامس–تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس (بالتطبيق على محافظات السويس، الاسماعيلية، بورسعيد) **113-86**

1. تمهيد 87
2. معايير تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس (عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية) 89
3. النتائج المترتبة على تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس 111

الفصل السادس– رؤية مستقبلية لدور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس **140-114**

1. تمهيد 115
2. مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي 115
3. الإمكانيات والموارد في محافظات إقليم قناة السويس 116
4. الرؤية والإستراتيجية والأهداف 137

النتائج والتوصيات **152-141**

الملاحق **173-153**

مراجع الدراسة **176-174**

ثانياً- فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
(4-1) الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي عام 2012	62
(4-2) الوضع الراهن للصناعة على مستوى المحافظات عام 2012 (المنشآت، المشتغلون، قيمة الإنتاج، الاستثمار، الأجور والقيمة المضافة)	65
(4-3) الأداء العام للمناطق الصناعية التابعة للمحافظات 2012	71
(4-4) الأداء العام للمناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة عام 2012	73
(4-5) الأداء العام للمناطق الصناعية الحرة حتى 2010/3/31	74
(4-6) المنطقة الحرة العامة ومعدلات الإشغال ومساهمتها في التشغيل 2010	75
(4-7) المناطق الصناعية الثقيلة ومساحاتها	76
(4-8) موقف وحدات مجمعات الصناعات الصغيرة 2011	77
(4-9) المناطق الاستثمارية وفقاً للنشاط (المرحلة الأولى)	78
(4-10) توزيع المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم التخطيطية والأنظمة المختلفة 2012	79
(4-11) توزيع المنشآت والعمالة الصناعية على الأقاليم ما بين عامي 2008 و2012	80
(4-12) قيمة المنفق من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية في المحافظات خلال الفترة (2008/2007 – 2011/2010)	85
(5-1) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً لنوع المشروع	90
(5-2) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للشكل القانوني للمشروع	90
(5-3) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع الإنتاج بمحافظات الدراسة	91
(5-4) التوزيع العددي والنسبي لقيمة رأس المال المستثمر في المشروعات	92
(5-5) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لتبعية وعدد العمالة بمحافظات الدراسة	92
(5-6) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطريقة إدارة المشروع بمحافظات الدراسة	93
(5-7) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً لنوع دراسة المشروع	93
(5-8) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للفئات العمرية المستهدفة من الإنتاج	94
(5-9) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمستوى تقييمها بمحافظات الدراسة	94
(5-10) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لقدراتها التنافسية بمحافظات الدراسة	95
(5-11) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمصدر المادة الخام المستخدمة	95
(5-12) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً (نمط استخدام) للمساحة بالمتر المربع	96
(5-13) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع الإنتاج بمحافظات الدراسة	97
(5-14) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للطاقة الإنتاجية للمشروعات	97
(5-15) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للمشاكل التي تواجهها	98
(5-16) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	99

(5-17) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع المنتج ونوع التكنولوجيا المستخدمة 99
(5-18) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود إجراءات لتوفيق الأوضاع البيئية بمحافظات الدراسة 100
(5-19) التوزيع العددي والنسبي للعمالة بالمنشآت في محافظات الدراسة 101
(5-20) التوزيع العددي والنسبي للعمالة وفق مستوى الكفاءة الفنية بمحافظات الدراسة 101
(5-21) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطريقة تعيين العمالة بمحافظات الدراسة 102
(5-22) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع العمالة المفضلة 102
(5-23) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تفضيل ذوى الخبرة من عدمه 103
(5-24) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تعيين الخريجين الجدد دون تدريب 103
(5-25) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تقديمها للتدريب للمعينين الجدد 104
(5-26) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق وجود بطاقة وصف وظيفي لكل عامل 104
(5-27) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق وجود نظم للحوافز والجزاءات 104
(5-28) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للخدمات التي تقدم للعاملين 105
(5-29) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطبيعة البيئة المحيطة 106
(5-30) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقا لمدى وجود مصادر تلوث للبيئة 106
(5-31) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لرصد وقياس التلوث بالمشروعات 107
(5-32) التوزيع العددي والنسبي لأشكال التلوث داخل المشروعات وفقاً لمدى وجودها 107
(5-33) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود طرق للوقاية من التلوث 108
(5-34) التوزيع العددي والنسبي لطرق الوقاية من التلوث التي تتبعها المنشآت 108
(5-35) التوزيع العددي والنسبي لمدى وجود معوقات تواجه المشروعات 109
(5-36) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود سجل بيئي 109
(5-37) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى فعالية جهاز شئون البيئة الكائن بنطاقها في المحافظة على البيئة من التلوث 110
(5-38) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى حصولها على شهادة الأيزو 110
(6-1) الخامات التعدينية في سيناء 118
(6-2) المناطق الصناعية بمحافظة الشرقية 121
(6-3) المناطق الصناعية القائمة بمحافظة بورسعيد 123
(6-4) المناطق الصناعية بمحافظة الإسماعيلية 124
(6-5) المناطق الصناعية بمحافظة السويس 125
(6-6) المناطق الصناعية القائمة بمحافظة شمال سيناء 127
(6-7) المناطق الصناعية القائمة بمحافظة جنوب سيناء 128
(6-8) تحليل نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والمخاطر SWOT Analysis 138

ثانياً- فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
(2-1) تطور الناتج الإجمالي لبعض الدول التي حققت تقدماً في إنشاء المناطق الصناعية خلال الفترة (1983 – 2010)	34
(2-2) مقارنة التنافسية العالمية لبعض الدول التي حققت تقدماً في إنشاء المناطق الصناعية خلال الفترة (1994-2010)	34
(3-1) موقع مصر في دليل ممارسة الأعمال مقارنة بعدد من دول الشرق الأوسط	57
(3-2) ترتيب مصر في المجالات العشرة لدليل ممارسة الإعمال 2012	57
(4-1) الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي عام 2012	63
(4-2) المنشآت والعمالة الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012	66
(4-3) التوزيع النسبي للاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012	67
(4-4) التوزيع النسبي للاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012	69
(4-5) التوزيع النسبي للمناطق الصناعية وفقاً للأنظمة الأساسية عام 2012	71
(4-6) أكبر 10 مناطق صناعية تابعة للمحافظات من حيث عدد العمالة عام 2012	72
(4-7) أهم مناطق تابعة للمدن الجديدة من حيث عدد العمالة عام 2012	73
(4-8) توزيع المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم التخطيطية عام 2012	79
(4-9) توزيع المنفق من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم خلال الفترة (2008/2007 – 2011/10)	84
(6-1) التوزيع النسبي للعمالة والمنشآت والإنتاج بمحافظات إقليم القناة عام 2012	134
(6-2) شبكة الطرق الداخلية بإقليم قناة السويس	135
(6-3) التوزيع النسبي للسكان بإقليم قناة السويس عام 2012	135

ثالثاً- فهرس المرفقات والملاحق

الملحق	الصفحة
(1) قائمة الأدوات التشريعية التي تحكم موضوع تخصيص الأراضي الصناعية	169-184
(2) استمارة استبيان لتقييم دور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس	185-188

مقــدمة الدراســة

1- مقدمة البحث:

في خضم التحولات التى يعيشها المجتمع المصرى فى هذا العالم الذي لا يكف عن التغير، وفي ظل المستجدات المتلاحقة التي تحيط بنا من كل جانب، وفى ظل المتطلبات الحياتية للمواطن المصرى الذى عانى ولايزال من الفقر والبطالة وتخلف الكثير من الخدمات عن ملاحقة متطلباته الأساسية نجد أنفسنا الآن في مفترق طرق. لم يعد بوسعنا أن نمضي في طريقنا مالم تكن لدينا إجابات واضحة على سؤالين حاسمين:

- ما هي صورة المستقبل الذي نريده؟
- وماذا يتعين علينا ان نفعل لكي نبلغ هذا المستقبل المنشود؟

واقع الأمر، إننا نتطلع إلى مستقبل:

- ترتفع فيه مستويات الدخول، وتنخفض فيه فجوة الدخل،
- تتوفر فيه فرص كافية للعمالة،
- تحظى فيه مصر بمكانة دولية أفضل.

لكن هذا يقتضي منا أن نسعى جادين إلى تقييم أوضاعانا الحالية بصورة موضوعية، وسنجد عندئذ أن لدينا من الإمكانات ما يفوق ما حققناه من انجازات. ولابد أن يدفعنا هذا إلى تدارك أوجه الخلل في أدائنا التنموى، وإلى تقيق معدلات أسرع في النمو، بما يكفل لنا تفعيل كل طاقاتنا الكامنة. والنمو يحتاج، بداهة، إلى قوة دافعة.

ولا شك أن الصناعة، بما لها من روابط قوية أمامية وخلفية، بالاقتصاد في مجموعه، وباعتبارها القطاع الأكثر قدرة على النمو، ستكون أهم قاطرة للتنمية. مما يجعل الإهتمام بقطاع الصناعة دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد متوازن من خلال استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي، ويجعل من التنمية الصناعية مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأهداف التنموية.

فالنمو، في حد ذاته ليس هو غايتنا المنشودة، فما نحتاجه هو التنمية الشاملة، أي النمو المصحوب بمستوى أعلى من الرفاهه للجميع.

ومن هنا كان سعينا إلى نمط من التنمية تقوده الصناعة، بمعنى أن تكون الصناعة مؤهلة لدفع الاقتصاد كله إلى الأمام بما يجعله قادراً على العمل بكامل طاقاته.

وقد أولت مصر اهتماماً كبيراً بإنشاء المناطق الصناعية بمختلف المحافظات بهدف:

- تأسيس مجتمعات عمرانية جديدة ترتبط بحركة المناطق الصناعية.

- إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية بهذه المناطق لاستغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية بالأقاليم وتعظيم العائد الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل.
- النهوض بالمحافظات الأقل تطوراً وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين المحافظات وتحقيق درجة أكبر من التوازن فى عناصر النمو الإقليمي وفى ذات الوقت المساهمة فى زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بالمحافظات.
- تشجيع توطن الصناعات التى يتوفر لها ميزة نسبية وخاصة التى تحقق تكاملاً أو درجة اكبر من التنويع لهيكل اقتصاد المحافظة مع تشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

كما تبنت الدولة العديد من الإجراءات التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته، وإتاحة العديد من الأنظمة الاستثمارية، من قبل الاستثمار الداخلى فى المناطق الصناعية، المناطق الحرة العامة والخاصة، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الاستثمارية، إضافة إلى البرامج الاستثمارية مثل برنامج الألف مصنع وبرنامج سوق الأعمال وبرنامج الجيل الجديد للتجمعات الصناعية وبرنامج تنمية الصعيد، والتى تلبى الاحتياجات المختلفة للمستثمرين.

<u>ومما لاشك فيه أن الجهود التى بذلت فى تحديد واختيار مواقع المناطق الصناعية، قد استهدفت الآتى:</u>

- تأسيس مجتمعات عمرانية جديدة ترتبط بحركة المناطق الصناعية لاستيعاب الزيادة السكانية المتزايدة وإعادة توزيع السكان.
- إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية بهذه المناطق لاستغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية بالأقاليم وتعظيم العائد الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل لاستيعاب الفائض من قوة العمل غير المستغلة .
- النهوض بالمحافظات الأقل تطوراً وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين المحافظات وتحقيق درجة أكبر من التوازن فى عناصر النمو الإقليمي وفى ذات الوقت المساهمة فى زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بالمحافظات.
- تحقيق أهداف استراتيجية للتنمية الصناعية ونشر الصناعة لما تمثله من نشاط ديناميكى ذى اثر كبير فى خلق فرص العمالة الجديدة وتنمية الصادرات المصرية.
- تشجيع توطن الصناعات التى يتوفر لها ميزة نسبية وخاصة إذا كانت تحقق تكاملاً أو درجة اكبر من التنويع لهيكل اقتصاد المحافظة مع تشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

2- **مشكلة البحث**:

رغم إقامة العديد من المناطق الصناعية وإنفاق ملايين الجنيهات علي إنشائها وإدخال البنية الأساسية لها وتقديم عدد من المميزات لجذب المستثمرين، فإن معظم هذه المناطق لم تحقق الهدف من إنشائها حتي الآن، فهناك معوقات شديدة تؤدي إلي هروب المستثمرين منها أهمها عدم توفر الاعتمادات المالية للانتهاء من المرافق والروتين الحكومي وارتفاع أسعار الخدمات من كهرباء ومياه وغاز طبيعي.

وقد زادت هذه المعوقات بعد ثورة 25 يناير 2011 نظراً لحالة الانفلات الأمنى والاضطرابات العمالية المستمرة وهو ما دفع عدد من المصانع لغلق أبوابها بالإضافة إلى التوقف شبه التام لحركة الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال لعدم وضوح الرؤية السياسية وتخوف المستثمرين المحليين نظراً للسمعة السيئة التى لحقت برجال الأعمال والتى طالت حتى الشرفاء منهم نتيجة تورط بعضهم فى قضايا الفساد واستغلال النفوذ وإهدار المال العام، كما أدت الأحكام القضائية الخاصة بعودة عدد من المشروعات العامة إلى الدولة والتى شاب عملية بيعها التدليس تخوفات لدى بعض المستثمرين الأجانب من السياسات الاقتصادية المستقبلية للدولة. وهو ما يستلزم قرارات حاسمة لإنهاء المشاكل العاجلة التى يعانى منها المستثمرون وأصحاب المصانع، وأهمها سرعة إنهاء إجراءات تأمين المناطق الصناعية لتشجيع رجال الأعمال على توسيع استثماراتهم فى الداخل، فضلاً عن جذب المستثمرين الأجانب مرة أخرى.

3- **أهمية الدراسة**

تتمثل أهمية البحث فى تقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة وإقليم قناة السويس بخاصة، وذلك انطلاقا من الدور المنوط به قطاع الصناعة فى إعادة تنشيط النمو في الإقتصاد المصري في الأجلين المتوسط والطويل، وفي جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة والوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير، **<u>وذلك انطلاقا من مساهمة القطاع الصناعي في النمو الإقتصادي المصرى، والتى توضحها الحقائق التالية:</u>**

- يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء الأنشطة الصناعية التي تقع خارج القطاع الرسمي).
- يوجد حوالي 33.5 ألف منشأة صناعية مسجلة رسمياً، تستخدم حوالي 1.8 مليون عامل، فضلاً عما يقدر بنحو 1.5 مليون عامل في المنشآت الصناعية غير المسجلة رسمياً. ويمثل هؤلاء في مجموعهم نحو 20% من قوة العمل المصرية.

- تقدر الاستثمارات الصناعية بحوالى 543 مليار جنيه، ويقدر قيمة الإنتاج الصناعى بنحو 707.4 مليار جنيه، وتصل جملة الأجور التى يتقضاها العاملين بها بحوالى19.5 مليار جنيه، وتبلغ القيمة المضافة الصافية بنحو 153.9 مليار جنيه.
- تمثل الصادرات الصناعية حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي و 40% من عائدات الصادرات غير البترولية و11% من جملة إيرادات الحساب الجاري.

4- أهداف البحث:

تأتى أهمية دراسة أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على إقليم قناة السويس لتحقيق مجموعه من الأهداف العامه إلى جانب بعض الأهداف الإقليمية المرجوه من تنمية أقليم قناه السويس، وهى على النحو التالى:

- إلقاء الضوء على الدور التنموى للمناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة، وإقليم القناة بخاصة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة البطالة والفقر.
- تقييم دور المناطق الصناعية فى التنمية.
- دراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تقف حجر عثرة امام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق اهدافها المرجوة منها، وذلك انطلاقا من الدور الهام للمناطق الصناعية في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة والوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير.
- توضيح الدور الذى تقوم به الصناعة فى تنمية اقليم قناة السويس كاقليم متنوع اقتصاديا وبه امكانيات وذلك لنشر التنمية على المستوى القومى، بما يدعم البعد الأمني والإستراتيجي للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية.
- **صياغة رؤية مستقبلية شاملة للنهوض بالمناطق الصناعية فى مصر بعامة واقليم قناة السويس بخاصة، تعتمد على:**
  - تعميق واستغلال التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمحافظات، وكذلك باقليم قناة السويس، بهدف استغلال الموارد الموجوده بالاقليم الاستغلال الأمثل لرفع المستوى الاقتصادى داخل الاقليم، وتشجيع الصناعات الحرفية واليدوية والتي يشتهر بها أهالي الإقليم وخاصة بدو سيناء، وإقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة (الاستثمارية) مجهزة بالخدمات والمرافق مثل المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارية برفح والعريش وشمال سيناء.
  - تحقيق معدلات نمو صناعى متصاعدة بما يكفل تغطية المتطلبات القومية والاقليمية.

- تحقيق التوازن الصناعى على المستوى النوعى: صناعات استهلاكية، وسيطة، رأسمالية وذلك فى اطار الأولويات الانمائية وفى ضوء التطورات والمستجدات الدولية.
- تدعيم القدرة التنافسية لاقتصاد اقليم قناة السويس تجاه الأسواق الخارجية للتصدير بتعزيز المراكز الانتاجية والتجارية ذات المزايا النسبية فى اقليم قناة السويس.
- توطين الاستثمارات وتوجيهها الى اقليم قناة السويس والمناطق الواعدة به (سيناء) والتى تتميز بالامكانات الدافعة للنمو الصناعى – تطوير وتحديث القطاع الصناعى فى عمومه مع التركيز على الأنشطة الصناعية الرئيسية متمثلة فى الصناعات النسجية والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، الصناعات التعدينية والصناعات المعدنية ذات الامكانيات التنموية بإقليم قناة السويس.
- الارتفاع بالأهمية النسبية للأنشطة الصناعية الواعدة وخاصة بمنطقة وادى التكنولوجيا، وتنمية الصناعات ذات المعدلات المتسارعة والمحددة التكلفة وذات العوائد المرتفعة على المستوى القومى والاقليمى.
- تنمية وتطوير المراكز الصناعية الاقتصادية باقليم قناة السويس لفتح مجالات واسعة لخلق فرص عمل للشباب فى مشروعات انتاجية تتوافق طاقاتها الاستيعابية وعرض العمل– التعبئة الكاملة للطاقات الانتاجية والاستغلال الأمثل لموارد اقليم قناة السويس.

5- الاجراءات المنهجية:

5-1 منهجية البحث:

فى ضوء أهداف الدراسة، استخدم المنهج الوصفى والتطبيقى التحليلى، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات إقليم قناة السويس، كما يصف متغيرات الدراسة باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات بين محافظات الدراسة بعضها وبعض، هذا وتم استخدام طريقة المسح بالعينة باعتبارها الطريقة الملائمة لاختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها وجمع بياناتها.

5-2 منطقة البحث

أجرى هذا البحث على ثلاث محافظات من إقليم قناة السويس، وهى السويس والإسماعيلية وبورسعيد، إذ تمثل هذه المنطقة محور ذو أهمية خاصة على الخريطة الجغرافية المصرية والعالمية، فهى منطقة تصل قارتى آسيا وأفريقيا، وتمثل رابط هام بين شبه جزيرة سيناء ومحافظات الدلتا، كما أنها تحتوى علي الشريان الحيوى المائى " قناة السويس"، وتذخر بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى أهميتها فى تحقيق أهداف الدولة

الاستراتيجية في تحويلها إلى مناطق لوجستية لاستيعاب وامتصاص فائض العمالة وجعلها قلعة صناعية هامة، وتدعيم عمق مصر فى سيناء وإحداث التنمية المستدامة وتحقيق الأمن القومي.

ويبلغ عدد المنشآت الصناعية بالمحافظات الثلاث 745 منشأة صناعية، يعمل فيها نحو 109 ألف فرد، ويبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية لها قرابة 56.32 مليار جنيه، ويبلغ قيمة إجمالى إنتاجها السنوي نحو 73.41 مليار جنيه، كما تبلغ قيمة أجور العاملين فيها نحو 1.562 مليار جنيه سنوياً، وبلغت القيمة المضافة السنوية لهذه المنشآت نحو 15.663 مليار جنيه. (الهيئة العامة للتنمية الصناعية، 2012م) .

3-5 عينة الدراسة

تشمل هذه الدراسة جميع المنشآت الصناعية فى محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد البالغ عددها 745 منشأة، ولذلك فإن وحدة التحليل Unit of Analysis بالدراسة هى المنشأة الصناعية، ويتضمن الإطار العيني للدراسة جميع المنشآت الصناعية بدائرة البحث.

هذا وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية وفق معيار حجم كل محافظة من المنشآت الصناعية بها بطريقة منتظمة من قائمة تم إعدادها تتضمن جميع أسماء المنشآت الصناعية وبنسبة مئوية مقدارها 25% من إجمالى المنشآت بكل محافظة من المحافظات الثلاث، وتعد نوعية المنتجات أحد شروط تمثيل الأنشطة الصناعية بها، وأسفر هذا الإختيار عن 178 منشأة صناعية.

4-5 إعداد واختبار استمارة الاستبيان:

قام الفريق البحثى للدراسة بإعداد إستمارة استبيان، والتي تم استيفائها عن طريق السادة مدراء المنشآت الصناعية أو من ينوب عنهم وقت تجميع البيانات، وتضمنت الاستمارة عدة مقاييس لمتغيرات الدراسة، وقد تم اختبار مبدئى على الاستمارة Pretest، على 15 منشأة خارج مفردات عينة الدراسة، وبناء على نتائج هذا الاختبار تم إجراء التعديلات اللازمة من إعادة صياغة وقد **واشتملت الإستمارة على بيانات خاصة بخمس محاور تمثل أركان الدراسة الميدانية وهى:**

- **الواقع العملى للمناطق الصناعية بمحافظات إقليم قناة السويس الثلاث، تتضمن بيانات تعريفية خاصة بالمنشأة من حيث:**،نوعية المشروعات، نوع الانتاج وكميته وقيمته في السنة، قيمة رأس المال المستثمر، وبعض الجوانب المتعلقة بالعمالة، بالإضافة إلى الأسلوب المتبع فى إدارة المنشآت الصناعية من الناحية القانونية.

- **تقييم بعض الجوانب الاقتصادية للمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** تقدير حجم الطلب المتوقع من خلال دراسات تسويقية لفرص الاستثمار قبل بدء التنفيذ المشروع، تحديد نسبي للمستهلكين والشرائح العمرية المستهدفة، مقدار الاستثمار الكلي للمشروع عند بدء المشروع، استثمارات ومخرجات المشروع(الكمية والقيمة)، مقدار ومصدر المواد الخام والآلات المستخدمة، ومدى وجود خطة للصيانة السنوية.
- **تقييم بعض الجوانب الفنية والتكنولوجية للمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** مساحة أرض المشروع، نوع الانتاج، التكنولوجيا المستخدمة والمشاكل التى تواجهه والطاقة الانتاجية للمشروع، مدى ملاءمة الخدمات المقدمة لتجنب التلوث فى بيئة العمل، تقييم لبيئة العمل، عناصر المخاطر المحيطة بها، ووسائل القياس والرصد للتلوث الخاصة بالمشروع.
- **تقييم بعض الجوانب الخاصة بالموارد البشرية للمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** عدد العمالة، الكفاءة الفنية للعمالة، متوسط أجر العامل، طرق تعيين العمالة، نظام الترقية والعلاوة والمكافأة والجزاء والعقاب، والخدمات المقدمة للعاملين بالمنشأة...الخ.
- **تقييم بعض الجوانب البيئية الخاصة بالمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** مصادر تلوث البيئة المحيطة بالمنشأة، وجود سجل بيئى بالمنشأة، معوقات استخدام إجراءات الحد من التلوث، التعرف على فعالية جهاز شئون البيئة فى المحافظة على البيئة، ومدى حصول المنشأةعلى شهادة الإيزوفى مجال الإدارة البيئية ...الخ.

5-5جمع البيانات

- تم الاستعانة ببعض البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من عدة مصادر مختلفة كالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، ووزارة الصناعة .. .. إلخ.
- هذا وقد تم تكوين فريق عمل لجمع البيانات الميدانية برئاسة الباحث الرئيسى للدراسة بالإضافة إلى رئيس الإدارة العامة لتخطيط إقليم قناة السويس، ومديرى التخطيط فى المحافظات الثلاث، ومسئولى المناطق الصناعية بالمحافظات الثلاث، والمسئولين التنفيذيين بهذه المناطق وبعض العاملين فى المناطق الصناعية والتخطيط .
- وتم شرح الاستمارة للسادة رؤساء المجموعات التنفيذية، وتوضيح المفاهيم الخاصة بها، وكيفية ملئها، ودفع هذه المجموعة إلى المسئولين التنفيذيين بالمناطق الصناعية لشرح محتويات هذه الاستمارات لاستيفائها من السادة مدراء المصانع موضع الدراسة، وبلغ عدد الاستمارات التى تم استيفاؤها 178 استمارة، تلى ذلك مرحلة لمراجعة وتدقيق الاستمارات واستبعاد الاستمارات غير الكاملة، حيث تم استبعاد 72 استمارة نظراً لعدم إكتمال بياناتها،

وبذلك بلغ عدد الاستمارات التى تم تفريغها وإجراء التحليل الإحصائى عليها 106 استمارة تمثل 14.23% من إجمالى منشآت المحافظات الثلاث الصناعية، وقرابة 57% من إجمالى عينة الدراسة المستهدفة.

6-5 المجال الزمنى لجمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة ميدانياً خلال شهور مارس وأبريل ومايو عام 2012م باستخدام استمارة الاستبيان التى تم توزيعها وجمعها من السادة مدراء المنشآت الصناعية بعينة ومنطقة البحث.

7-5 تفريغ وتحليل البيانات

تم ترميز البيانات وتفريغها على برنامجى الإكسل والأكسس وتم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية لبيان وعرض وتحليل بيانات الدراسة، حيث تم الاستعانة بالتقييم الجدولى والحزم الإحصائية (التكرارات)، وتم الاستعانة بالمتوسط الحسابى والنسب المئوية لوصف المتغيرات البحثية المختلفة، كما استخدمت الرسوم البيانية لعرض نتائج الدراسة، وتمت بعض التحليلات بالاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم SPSS فى المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

8-5 بعض محددات ومعوقات الدراسة

- تخوف بعض مدراء المشروعات من الإدلاء ببيانات مالية واقتصادية عن المنشآت لحساسيتها.
- الاعتصامات والاضطرابات العمالية التى قام بها العاملون ببعض المصانع إبان ثورة 25 يناير 2011 وإنعكاساتها على التصنيع، والتي أدت إلي الانفلات الأمنى والاضطرابات المستمرة مما دعا عدد من المصانع لغلق أبوابها، بالإضافة إلى توقف حركة الاستثمارات الاجنبية، وتخوف المستثمرين المحليين من السمعة السيئة التي لحقت برجال الأعمال والتى طالت حتى الشرفاء منهم نتيجة تورط بعضهم فى قضايا الفساد واستغلال النفوذ وإهدار المال العام.
- التخوف من التحول السياسى وتأثيره على التصنيع، حيث أدت الأحكام القضائية الخاصة بعودة عدد من المشروعات العامة إلى الدولة – والتى شاب عملية بيعها التدليس– تخوفات لدى بعض المستثمرين الأجانب من السياسات الاقتصادية المستقبلية للدولة.
- ولذلك يجب تفسير نتائج هذا البحث بشيء من الحذر وفي سياق الاحداث التي تم فيها.

6- **مكونات الدراسة** :

تنقسم هذه الدراسة إلى ستة فصول:

- **يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، ويهدف إلى التعرف على المفاهيم والتعريفات المستخدمة للمناطق الصناعية بكافة أنواعها، وذلك على المستوى الدولي والمحلى، والمفاهيم المرتبطة بالتقييم: أنواعه، مستوياته، مناهجه وأشكاله، المعايير أو المؤشرات المتبعة في التقييم.**
- **وتناول الفصل الثانى بالتحليل لبعض التجارب الدولية والعربية فى إقامة المناطق الصناعية، لاستخلاص الدروس المستفادة منها فى تطوير المناطق الصناعية فى مصر.**
- **ويستعرض الفصل الثالث الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر**، بهدف القاء الضوء على الهيكل التنظيمي والقانونى للجهات الهامة والفاعلة في إنشاء وإدارة المناطق الصناعية.
- **ويتناول الفصل الرابع بالتحليل لأوضاع الصناعة المصرية والمناطق الصناعية فى مصر**، للتعرف على مدى مساهمة الصناعة في الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة، بالإضافة إلى دراسة التوزيع القطاعي والمكاني للصناعة، ومنهج المناطق الصناعية في مصر.
- **أما الفصل الخامس فيتناول بالتقييم لدور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات (السويس، الاسماعيلية وبورسعيد)**، بهدف الوقوف علي الواقع العملى والمشاكل والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق أهدافها المرجوة، لتكون هاديا لواضعي السياسات في إنشاء مناطق مشابهة، كما تكون نبراسا لمتخذي القرارات عند تقويم وتطوير هذه المناطق، التعرف علي بعض.
- أما **الفصل السادس فيطرح بالتحليل رؤية مستقبلية لدور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات إقليم قناة السويس، ويحلل الموارد والامكانات المتاحة بالاقليم، ويحلل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات فى محاولة لصياغة رؤية مستقبلية شاملة للنهوض بالمناطق الصناعية فى مصر، ودفع جهود التنمية تجاه تنمية محور محافظات ومدن قناة السويس، باعتباره** من الأولويات المطلوب تنفيذها بالنسبة لمشروعات التنمية في مصر لما لها من أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1- تمهيد:

خلال العقود الثلاثة الماضية كان هناك مناداة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وشهد العالم اتجاها نحو التحرير الاقتصادي، كما شهد العديد من التطورات كان من أهمها اتفاقيات التجارة الدولية وهو ما أدى إلى ظهور المناطق الصناعية الموجهة للتصدير Export Processing Zones.

وبالرغم من الدور الذي تلعبه المناطق الصناعة في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يكفي إنشاء المشروعات والمناطق الصناعية للتأكد من تحقيقها للأهداف المذكورة سابقاً، بل يجب أن يصاحب ذلك المتابعة المستمرة والتقييم الدوري المرحلي والبعدي، لمعرفة أهمية تلك المناطق الصناعية وما هو الدور الذي لعبته بالنسبة للاقتصاد القومي، وهل ساهمت في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي، وساعدت على خلق فرص عمل تؤدي إلى تقليل معدلات البطالة، ورفع مستوى المعيشة بما يساعد الجهود المبذولة للتطوير والتنمية، بالإضافة للبحث في المعوقات التي صادفت تلك المناطق، وما مدى تحقيقها أو ابتعادها عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي دعت لإنشائها؛ حيث يفيد التقييم في تحسين أثر ما يتم تقييمه.

وهناك العديد من المقاييس لقياس مدى نجاح المناطق الحرة، قد يعبر عنها على المستوى الكلي؛ بحجم الزيادة في الاستثمارات، والتنوع من حيث الصناعات والخدمات، ومدى مساعدة تلك المناطق على تحقيق الأهداف القومية مثل رفع معدلات التشغيل، وتوفير التدريب لرفع القدرات والحصول على عمالة محلية ماهرة، وزيادة الإيرادات، توفير العملات الأجنبية، ومقدار الأثر الإيجابي على العلاقات التجارية الخارجية.

وقد يكون المعيار على المستوى الجزئي متعلقاً بمستوى الأداء الإنتاجي وجودته، مستوى الأجور وظروف العمل السائدة، ومدى المراعاة للبيئة المحيطة والمجتمع المحلي، فالتقييم يركز على إتباع منهج علمي لتوفير تحليل متعمق ومقارنة ما تم تحقيقه بما كان مستهدفاً، لتحديد الإنجازات المحققة، والمشاكل القائمة والاستفادة من النتائج لتحسين عملية صنع القرار للتمكن من تحسين الأنشطة والجهود الإنمائية بصفة مستمرة، وتوفير قاعدة معرفية للتخطيط والمتابعة المستقبلية.

ومن ثم يقتصر الهدف الرئيسي لهذا الفصل على التعرف على المفاهيم والتعريفات المستخدمة للمناطق الصناعية بكافة أنواعها، وذلك على المستوى الدولي والمحلي، والمفاهيم المرتبطة بالتقييم: أنواعه، مستوياته، مناهجه وأشكاله، المعايير أو المؤشرات المتبعة في التقييم

2- المفاهيم والتعريفات المستخدمة:

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للمناطق الصناعية أو الاقتصادية، ونتيجة لاستخدام أكثر من مصطلح عند الحديث عن هذه المناطق، فإنه من الضروري تخصيص جزء لإيضاح هذه المصطلحات والفروق بينها (إن وجدت)، حيث إنه سيتضح أنه حدث تطور تاريخي لاستخدام المصطلحات، أكثر من حدوث اختلاف جوهري في مضمون التعريف. غير أنه في بعض الأحيان يختلف التعريف حسب المستخدم له أو تاريخ الاستخدام، بالإضافة إلى أن كل دولة تستخدم المصطلح الذي يناسبها ويناسب الظروف ومرحلة النمو التي تمر بها والهدف من إنشاء هذه المناطق والدور الذي تقوم به.

وهناك على الأقل أكثر من 19 مصطلحا مرتبطا بالمناطق الصناعية الموجهة للتصدير (EPZ)[1] من بينها وأكثرها شهرة هو:

المنطقة الحرة والموانى الحرة	**Free Zone**
مناطق الجمارك الحرة	**Custom Free Zones**
مناطق التجارة الحرة	**Free Trade Zones**
المناطق الصناعية الحرة الموجهة للتصدير	**Export Processing Free Zones**
المناطق التصديرية الحرة	**Free Export Zones**
المناطق الصناعية الحرة	**Industrial Free Zones**
المناطق الاقتصادية الخاصة (الصين) والمكسيك	**Special Economic Zones**
المناطق الاقتصادية الحرة	**Free Economic Zones**
المناطق الخاصة	**Special Zones**

2-1 التطور التاريخي للمصطلحات[2]

حدث العديد من التطورات على المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالمناطق الصناعية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة Free Trade Zone المصطلح التقليدي المستخدم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، واستخدمته منظمة العمل الدولية عام 1982، وفيما يلي عرض تاريخي لتطور المصطلحات المستخدمة:

- منطقة التجارة الأجنبية Foreign Trade Zone تم استخدامه كمصطلح من بعض الكتاب أمثالToman عام 1956، وشاع استخدامه في الهند عام 1983.

[1] Takayoshi Kusago & Zafiris Tzannatos, Export processing zones, Discussion paper no. 9802 – Jan. 1998.P. 5.
[2] Takayoshi Kusago & Zafiris Tzaannatos, op. cit. Annex 1, P. 31.

- المنطقة الحرة Free Zone كان بداية استخدام هذا المصطلح في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عام 1973، ثم ظهرت تعريفات المنطقة الحرة من وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية عام 1982، واستخدم فيما بعد في دولة الإمارات عام 1983.
- المنطقة الصناعية الحرة Industrial Free Zone كان بداية ظهوره في أيرلندا قبل عام 1970، ثم استخدمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1971، ودولة ليبيريا عام 1975.
- منطقة صادرات جمركية حرة Duty Free Export Processing Zone استخدم في كوريا عام 1975.
- منطقة صادرات حرة Export Free Zone تبنى هذا المصطلح كل من UNIDO عام 1976 وUNCTAD عام 1983.
- منطقة إنتاج حرة Free Production Zone ظهر في معهد ستانبرج عام 1977.
- المناطق الصناعية الموجهة للتصدير Export Processing Zones، فقد ظهر في الفلبين عام1977، وفي جامعة هارفارد عام1977، وأصبح هذا المصطلح هو المصطلح الأكثر استخداماً من قبل دول UNIDO عام 1979، ماليزيا عام 1980، باكستان عام 1980، سنغافورة عام 1982، ILO عام 1983.
- أما المناطق الصناعية المصدرة Industrial Export Processing Zones فقد انتشرت في جميع الدول العربية في التسعينيات من القرن الماضي.
- منطقة اقتصادية خاصة Special Economic Zone واستخدمت في الصين عام 1979، منطقة استثمارية Investment Promotion Zone ظهرت في كل سريلانكا ومصر، مناطق تصدير ذات طبيعة خاصة Privileged Export Zones (Sachitanand 1984)، والمناطق الاقتصادية الحرة Free Economic Zones .

<u>يتضح من العرض السابق للتطور التاريخي للمصطلحات المرتبطة بالمناطق الاقتصادية أو الصناعية الموجهة للتصدير أنها مرت بثلاث مراحل أساسية لهذا التطور</u>:

- **الموانى الحرة:** وهى مناطق معفاة من الجمارك وهى أساساً مناطق للتخزين وتقدم خدمات تجارية، وتعتبر أول نوع ظهر. ومع الوقت تحولت إلى مناطق جمارك حرة حيث يجرى بها بعض الأنشطة الخفيفة،
- ثم بدأت تظهر **المناطق الصناعية الموجهة للتصدير** التي شجعت عمليات صناعية تحويلية أكثر تعقيداً من أجل التصدير،
- فيما بعد نمت تدريجياً **المناطق الاقتصادية الخاصة SEZ والمناطق الخاصة SZ.** وأصبحت تتضمن صناعات وخدمات تستهدف السوق المحلية والأجنبية.

2-2 نحو تعريف موحد للمناطق الاقتصادية[3]:

فيما يلي عرض لبعض التعريفات لأكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً:

أ- مناطق التجارة الحرة Free Trade Zones (FTZ):

هي مناطق معفاة من الضرائب وتمثل مناطق تخزين للسلع ذات الأصل الأجنبي لإعادة تصديرها للدول التي توجد بها المنطقة الحرة أو إعادة تصديرها إلى الخارج دون إجراء أي تحويل جوهري عليها. وما يميز هذه المنطقة أن الأنشطة بداخلها معفاة من الضرائب بالإضافة إلى رفع القيود على المعاملات التجارية.

ب- المناطق الصناعية الموجهة للتصدير Export Processing Zones (EPZ):

تشمل أنشطة صناعية موجهة للتصدير تهدف إلى جذب الاستثمارات، وقد تزاول بعض الأنشطة التجارية الأخرى فيها. وهذا المصطلح هو أكثر المصطلحات استخداماً من الدول.

ج- المناطق الخاصة/المناطق الصناعية الموجهة للتصدير الواحدة:

Private Zones/ Single Factory Processing Zones

هي مناطق تضم مشروعات فردية وتقدم لها مجموعة من الحوافز بغض النظر عن الموقع.

د- المناطق الاقتصادية الحرة: Free Economic Zones:

هي مناطق تمارس فيها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة على المشروعات الأخرى في باقي اقتصاد الدولة بحيث تكون منطقة جاذبة للاستثمارات.

هـ- المناطق الاقتصادية الخاصة: Special Economic Zones (SEZ):

هي مناطق كبيرة ويمكن اعتبارها مدن وعادة ما تغطى كل القطاعات الصناعية والخدمية وتستهدف الأسواق المحلية والأجنبية وهى تقدم مجموعة كبيرة من الحوافز.

و- المناطق الخاصة :Specialized Zones (SZ) :

وهى تستهدف قطاعات وأنشطة اقتصادية (مثل منطقة تكنولوجية).

ز- المناطق الاقتصادية الحرة: Free Economic Zones:

تتضمن في تعريفها العام خليطا من جميع التعريفات السابقة.

---

[3] Jamil Tahir: An Assessment of Free Economic Zones in Arab Countries, working paper no 9926,oct.199 PP.2-3.

وفيما يلي بعض التعريفات للمناطق السابقة وفقاً لبعض المنظمات الدولية[4]:

- فقد عرفت **منظمة العمل الدولية** (ILO) هذه المناطق بأنها تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للإنتاج الصناعي من أجل التصدير، وذلك من خلال الاستفادة من عدد من الحوافز المالية والنقدية.
- أما **البنك الدولي** (WB) فقد ركز في تعريفه على مساحات هذه المناطق فهى تقام على مساحات من 100 إلى 300 هكتار وتكون مناطق صناعية موجهة للتصدير وتقدم للشركات العاملة بها إعفاءات تجارية.
- أما تعريف **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (UNCTAD) فقد ركز على موقع هذه المناطق: فهي المناطق التي تتوطن بالقرب من ميناء أو مطار دولي ويتم تصدير إنتاج المناطق إلى الخارج مع إعفاء المواد الخام والآلات والمعدات التي تدخل في نشاط هذه المناطق من الرسوم الجمركية.
- وأخيراً يركز تعريف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** (UNIDO) على أن هذه المناطق مناطق صغيرة متباعدة جغرافياً، وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتنتج للتصدير من خلال سياسات خاصة محفزة للاستثمار وحوافز وإعفاءات للأنشطة خلافاً لما هو متبع خارج هذه المناطق. وتقوم **المنظمة الدولية للمناطق الصناعية الموجهة للتصدير** بتعريف الأخيرة على أنها جميع المناطق التي تسمح الدول بإقامتها مثل الموانى الحرة، مناطق التجارة الحرة، المناطق الصناعية الحرة.

ويتضح مما سبق أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للمناطق الصناعية، وهى في الحقيقة مصطلحات يمكن استخدام بعضها مكان الآخر، ويعكس الاختلاف فقط التفضيلات اللغوية للجهات المنفذة مع بعض الاختلافات الوظيفية بين الأنواع المختلفة من المناطق.

3-2 التعريفات المستخدمة في مصر للمناطق الصناعية:

- **المناطق الاقتصادية[5]**: تنشأ المنطقة الاقتصادية بقرار من رئيس الدولة على أن تنشأ خارج الحيز العمراني للمدن والقرى القائمة، وذلك بقصد إقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية على أن يتم إلحاق ميناء خاص بالمنطقة سواء كان بحرياً أو جوياً، ويكون لكل منطقة اقتصادية هيئة تهدف إلى تنمية هذه المنطقة، وتعمل على جذب الاستثمارات إليها لإقامة المشروعات القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم، وتوفير المرافق والخدمات بالمواصفات الفنية وتطبيق النظم والمزايا والإعفاءات الكفيلة بإطلاق طاقات الاستثمار والتنمية، وتوفير القوى البشرية المدربة

---

[4] إيمان محمد أحمد: المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، معهد التخطيط القومي، ديسمبر 2005 . ص 6.

[5] وزارة الاستثمار : الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس ، معلومات خلفية ، 2010 .

اللازمة لذلك. وتتخذ المشروعات المقامة داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة أحد الأشكال القانونية الآتية، ما لم تشترط القوانين شكلاً معيناً، المنشأة الفردية، فروع الشركات الأجنبية، شركة التوصية البسيطة، شركة التضامن، الشركة المساهمة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التوصية بالأسهم.

- **المناطق الصناعية**[6]: يقصد بالمناطق الصناعية المناطق التي تخصص لما ينشأ أو يدار من المصانع أو المعامل أو الورش أو المخازن أو المستودعات أو الحظائر وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة أو المخلة بالأمن العام أو حركة المرور والتي يقتضى الصالح العام حظر إقامتها في غير المناطق الصناعية .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالصناعة والجهات الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية ببيان أنواع الصناعات والمنشآت المشار إليها بمستوياتها المختلفة وتصنيفها في جداول وتحديد الاشتراطات البيئية والعمرانية الواجب توافرها في كل نوع منها.

تحدد الوحدة المحلية المختصة في المناطق الصناعية مواقع المشروعات بكافة مستوياتها وكذا المنشآت على اختلاف أنواعها.

- **المناطق الاستثمارية**[7]: هي تلك المساحة من الأراضي التي تخصص لإقامة مشروعات استثمارية عليها ويصدر بتحديد كل منطقة، وإحداثياتها وطبيعة ونوع النشاط الذي يمارس فيها، قرار من رئيس مجلس الوزراء. ولم يشترط المشرع الأشكال التي تتخذها المشروعات بهدف توفير المرونة لممارسة الأنشطة.

- **المناطق الحرة**[8]:هى جزء من أراضى الدولة إلا أنها لا تخضع للنواحي الجمركية والاستيرادية والضريبية المعمول بها داخل البلاد. وتعتبر المناطق الحرة نمطاً استثماريا مميزا يشجع المستثمرين المحليين. وتقوم الدولة بتوفير المساحات اللازمة لإقامة هذه المناطق ويراعى أن تكون بالقرب من الموانئ. وتتمتع المناطق الحرة بمزايا وحوافز وضمانات وتشتمل على أنشطة تجارية وصناعية وعقارية (كما هو الحال في انجلترا والولايات المتحدة).

<u>يوجد نمطان من المناطق الحرة:</u>

- **المناطق الحرة العامة:** يتم توفير الأراضي لإقامة المشروعات مقابل حق انتفاع سنوي.

---

[6] قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنه 1982 المادتان 32 ، 33 .

[7] GAFI, Investment Zones, Engines for Accelerated Growth.

[8] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، ص 2-3.

- **المناطق الحرة الخاصة:** تقام خارج حدود المناطق الحرة العامة وينقل الإشراف عليها بعد صدور قرار مزاولة النشاط إلى أقرب منطقة حرة عامة. تقتصر المناطق الحرة الخاصة على مشروع واحد، وتكون الأراضي ملكية خاصة بالمشروع أو حق انتفاع أو استئجار.

وتوجد مجموعة من الضوابط لإقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة:

- ألا يقل رأسمال المشروع عن 10 مليون دولار وألا تقل التكاليف الاستثمارية عن 20 مليون دولار.
- ألا تقل العمالة عن 500 عامل في نهاية السنة الأولى للتشغيل.
- ألا تقل نسبة الصادرات عن 75%، عدا الملابس الجاهزة لا تقل النسبة عن 95%.
- ألا تقل نسبة ما يستخدمه المشروع من مكونات محلية عن 20%.

3- المعايير المؤثرة على إنشاء المناطق الاقتصادية:

3-1 **الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دوراً هاماً في تشجيع قيام المناطق الاقتصادية لما لها من أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية. فالدول التي بها ثورات أو حروب أو قلاقل سياسية أو اضطرابات تؤدى إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار بها لارتفاع نسبة المخاطر فى هذه الدول.

3-2 **تبنى سياسة السوق المفتوح:** فلابد من منح المصدرين مزايا التجارة الحرة التي يتمتع بها منافسوهم على مستوى العالم. ولابد من تحرير الواردات وتحرير الأسواق وأن تكون المناطق الاقتصادية معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ومن كل إجراءات الحماية المفروضة على الأنشطة خارج هذه المناطق.

3-3 **حسن اختيار موقع إنشاء المنطقة الاقتصادية:** يجب أن يتم اختيار موقعها بالقرب من طرق التجارة الدولية، فالموقع الأفضل هو الذي يمكن من خدمة عدد كبير من المواطنين بأقل تكلفة كلية (تكاليف النقل، وتكاليف العمالة والمزايا التسويقية والقرب من الصناعات المساعدة). فلا بد من اختيار الموقع الذي يحقق أقل تكلفة للنقل سواء للمواد الخام أو لنقل السلع تامة الصنع للأسواق المختلفة أو لنقل العمالة، حيث إن تكلفة النقل تمثل نسبه مرتفعة من إجمالي التكاليف الكلية.

3-4 **توافر نظم جيدة من النقل والمرافق والبنية الأساسية:** مستودعات لتخزين السلع ذات تكلفة منخفضة، ومخازن تبريد ووسائل نقل وتوفير مصادر طاقة، كهرباء ومخازن، مياه، طرق، اتصالات، صرف صحي.

3-5 **توفير المناخ القانوني:** لا بد من إيجاد القوانين والتشريعات التي تضمن استقرار الاستثمارات الأجنبية.

6-3 **حسن اختيار الأنشطة والمشروعات التي يمكن أن تتوطن في هذه المناطق:** لابد من دراسة السوق الداخلي والخارجي واختيار الأنشطة التي تلبى طلب هذه الأسواق والتي تتمتع بقدره تنافسية فيها وتكون ذات قيمة مضافة مرتفعة.

7-3 **توفر العمالة المدربة والماهرة:** لابد من توفير العمالة المناسبة لهذه المشروعات وإعادة تأهيلها إذا تطلب الأمر حتى لا يتم استيراد عمالة خارجية.

8-3 **الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية والدولية التي تتعامل معها منتجات هذه المناطق** (القوى الشرائية، متوسط نصيب الفرد من الدخل، عدد السكان ...).

9-3 **الاستثمارات المطلوبة لإقامة هذه المناطق:** إجمالي المبالغ المطلوبة لدفع أجور العمال وإقامة بنية أساسية داخل المناطق وخارجها، وتكلفة الخدمات الأخرى.

10-3 **نوعية المنافسة التي تواجهها من المناطق الأخرى:** مدى القدرة التنافسية للاقتصاد بصفة عامة وقدرته على جذب الاستثمارات.

4- التقييم The Evaluation Concept:

المقصود بالتقييم هو: إعداد دراسة تفصيلية وشاملة للسياسة، أو البرنامج، أو الخطة، أو المشروع، أو المنطقة ... ومن المفترض أن تتضمن الدراسة التقييمية كل العناصر الفنية والتسويقية والتنظيمية والمالية والاقتصادية بهدف التعرف على الفائدة أو الجدوى المتوقعة أو المحققة بالفعل.

فالتقييم هو عملية يتم فيها قياس مدي نجاح المشروع أو البرنامج أو الخطة في الوصول للأهداف التي كان مخططا لها، أو للتقدير المرحلي لمدى التطور الحالي، أو الذي انتهى بالفعل مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الأساسية ومدى ما تحقق منها.

4-1 مستويات التقييم:

تتنوع وتتعدد مستويات التقييم، باختلاف طبيعة الهدف من التقييم ومستوياته، ويختلف مستوى التقييم سواء على مستوى المشروع أو القطاع أو الإقليم، وذلك على النحو التالي:

- **<u>التقييم على مستوى المشروع</u>:** يتم هذا النوع من التقييم على مستوى المنشآت أو المشاريع، ويهتم بالتكلفة والعائد المباشر وبالتالي الربحية.
- **<u>التقييم على المستوى القطاعي</u>:** يهتم هذا المستوى بتقييم أثر كل منشأة أو مشروع على القطاع الإنتاجي؛ من ناحية الإنتاج والقيمة المضافة، ويأخذ في الاعتبار العائد والتكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع، ويتمثل العائد الاجتماعي المباشر في

مساهمة المشروع في الحد من الاختلالات التي يعاني منها القطاع، وتتمثل التكلفة الاجتماعية في مقدار ما يستنفذه المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.

- **<u>التقييم على مستوى الإقليم</u>:** يقيس هذا المستوى تأثير المشروع داخل النشاط الاقتصادي علي مستوي الإقليم المقام به المشروع، باعتباره جزء من بنية الإقليم يؤثر فيه ويتأثر بالوحدات الإنتاجية الأخرى القائمة في الإقليم، سواء في ذات القطاع أو القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق التشابكات الأمامية والخلفية.

- **<u>التقييم على المستوى القومي</u>:** وفيه يكون الاهتمام بقياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للخطة وقياس تكلفة المشروع من جهة نظر الاقتصاد القومي ككل.

- **<u>أنواع أخرى من التقييم: التقييم وفقاً لبينيت</u>**[9]: تم خلاله تقسيم التقييم إلى ثمانية مستويات، وذلك على النحو التالي:
  - **المستوى الأول:** يهتم بمتابعة مدخلات المشروع أو البرنامج،
  - **المستوى الثاني:** يركز على متابعة الأنشطة المنفذة،
  - **المستوى الثالث:** يقيم مدى مشاركة المستهدفين،
  - **المستوى الرابع:** يهتم بتقييم ردود فعل المستهدفين تجاه الأنشطة التي يتم تنفيذها،
  - **المستوى الخامس:** يقوم بدراسة التغير في المعارف والمهارات،
  - **المستوى السادس:** يهتم بتقييم مقدار تبني الممارسات الجديدة،
  - **المستوى السابع:** يهتم بتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجموعات أو الأنشطة المستهدفة،
  - **المستوى الثامن:** يهتم بتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبرنامج أو المشروع على المجتمع المحلي.

<u>يتضح من مستويات التقييم السابقة أنه كلما زاد عدد المستويات المتضمنة للتقييم يصبح التقييم أقوى، نتيجة زيادة عدد مفردات قياس نتائج وآثار المشروع أو البرنامج، بينما تزداد صعوبة التقييم كلما اتجهنا إلى المستويات العليا للتقييم، ويزداد معها الوقت المطلوب للتقييم، وترتفع قيمة التقييم بدءاً من المستوى الخامس.</u>

---

[9] Dart, J.; Petheram, R. J. ; Straw, W.," Review of Evaluation in Agricultural Extension" , Rural Industries Research and Development Corporation, Human Capital, Communications & Information Systems Research and Development Journal, 1998.

4-2- أنواع التقييم:

1/2/4 التقييم وفقاً للمراحل الزمنية: ويتضمن الآتي:

- **التقييم قبل التنفيذ (Appraisal or Ex-anti Evaluation)**: حيث يشمل تنفيذ دراسات تتعلق بالتقييم المالي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي؛ لتقرير جدوى أو عدم جدوى التنفيذ ويعتمد التقييم في هذه الحالة على المتوقع أو المقدر. ومن الممكن أن يتم التقييم في هذه الحالة بإتباع بعض المناهج العلمية المحددة لذلك والتي قد تكون[10] مجموعة مناهج التحليل القومي للتكاليف والمنافع التي تتبناها منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO، أو الأربعة مناهج للتحليل القومي للتكاليف والمنافع التي تتبناها المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أو مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي لوكالة التنمية الأمريكية USAID، ...الخ.
- **التقييم أثناء التنفيذ (On-going Evaluation)**: وهو عبارة عن عمليات تحليل مستمر للأنشطة أثناء التنفيذ لدراسة مدى ملاءمتها وكفاءتها وفعاليتها، لتمكين الإدارة من التدخل إذا ما دعت الحاجة لذلك.
- **التقييم بعد التنفيذ (Ex-post Evaluation)**: يهدف هذا التقييم إلى تقييم النتائج، وتقدير الآثار والتأثيرات، بدراسة ما تم تحقيقه بالفعل من نتائج ومقارنتها بما كان مستهدفاً ومعرفة أسباب الاختلافات أو الانحرافات، ومحاولة الوقوف على مواضع المعوقات لمحاولة تجنبها، وأماكن القوة للاستفادة منها في تحسين معدلات الإنجاز، أي أن عملية التقييم تتضمن عقد مقارنات، كما تتضمن تحليلاً للبيانات، وقد تتضمن قياساً للنتائج.

ويهتم هذا التقييم بعدة جوانب تتضمن: التعرف على العمليات والأدوات الفنية المستخدمة ومدى ملاءمتها لتحقيق المستهدف، وكذلك مدى تناسقها مع باقي الجوانب، وماهية التكنولوجيا المستخدمة وملاءمتها للخصائص التكنولوجية المحلية، كذلك لا يغفل هذا التقييم النظم المؤسسية ونوع ومستوى الإدارة، وأيضاً يبحث مقدار النفقات والفوائد أو العوائد المقابلة، وهل رأس المال المستثمر كان كافياً لتحقيق أقصى تشغيل؟ كما يهتم بقدرة المشروع على توفير فرص العمل، وهل تم توفير التدريب اللازم لخلق العمالة الماهرة؛ وبالتالي بناء القدرات البشرية التي يحتاجها المجتمع، أم كان الاكتفاء باستخدام العمالة الوافدة من الخارج. أي أن التقييم البعدي يهتم أيضاً بالبحث في الأثر الذي تحقق كنتيجة لمخرجات البرنامج أو المشروع على المجتمع وأفراده، وليس مجرد الأثر المالي والاقتصادي فحسب، كما يحاول بقدر الإمكان التعرف على التأثيرات الحادثة نتيجة لما حققه المشروع أو البرنامج من آثار.

---

(10) سعد طه علام،" دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، ص 278، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة 2003. نقلاً عن: سيد محمود الهواري، الإدارة المالية ،الجزء الأول،" الاستثمار والتمويل طويل الأجل:، دار الجيل للطباعة، 1985.

وتهتم الدراسة الحالية بهذا النوع من التقييم؛ أي التقييم بعد التنفيذ Ex-post Evaluation، ونظراً لأن تقييم الآثار عملية شديدة الصعوبة لصعوبة الحصول على البيانات الكافية للإلمام بجميع الجوانب اللازمة، تحاول كل دراسة تقييمية اختيار منهج وشكل التقييم الملائم إتباعه، لذلك يهتم الجزء التالي من الدراسة باستعراض مناهج وأشكال وأنواع هذا التقييم، ثم تحدد المنهج والشكل التقييمي المتبع والمعايير المستخدمة فيه، ويلي ذلك محاولة تقييم أداء المناطق الصناعية في منطقة إقليم قناة السويس مع التركيز على محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد – موضع الدراسة.

2/2/4 التقييم وفقاً للغرض أو الهدف [11]: ويتضمن الآتى:

- **التقييم لتقييم الأثر: Evaluation for impact assessment**

يهدف هذا التقييم إلى تحديد الجدوى أو قياس مدى النجاح الذي حققه تنفيذ المشروع، وعادة ما يتم بعد التنفيذ ويركز التقييم في هذه الحالة على المخرجات، ويستخدم معايير تعتمد على الأهداف و/أو التكلفة والعائد، **وهو النوع الذي تعني به الدراسة الحالية.**

- **التقييم لإدارة البرنامج: Evaluation for program management**

الغرض منه المحاسبة، ويتم تنفيذه أثناء تنفيذ المشروعات، ويركز على الأنشطة والمخرجات، ويهدف إلى متابعة الأداء طوال فترة التنفيذ.

- **تقييم العمليات: Process evaluation**

يتم في بدايات وأثناء مراحل التنفيذ بهدف متابعة الأداء، وتحسين العمليات والأنشطة.

- **تقييم وضوح التصميم: Evaluation for design clarification**

يتم في مرحلة البناء بعد التخطيط للمشروع، ويركز على التصميم ويستخدم منهج الإطار المنطقي للتقييم، بهدف إظهار مدى وضوح التصميمات التي تم إعدادها للمشروع أو البرنامج.

- **التقييم لتطوير البرنامج أو المشروع:**

Evaluation for program development

ويتم في مرحلة التخطيط قبل تنفيذ المشروع، ويركز على جميع الجوانب المالية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحليل مدى جدوى تنفيذ المشروع.

---

[11] John M. Owen, Marven C. Alkin, " Program Evaluation: Forms and Approaches, 3 rd. ed, Allen & Unwin, Australia, 2007.

3/2/4 مناهج وأشكال تقييم الأداء بعد التنفيذ: Evaluation Approaches

تتنوع مناهج وأشكال التقييم بعد التنفيذ، وذلك على النحو التالي:

- **المنهج التجريبي: Experimental Approach** [12]

نموذج كلاسيكي لتقييم البرامج والمشروعات، ويستند إلى علاقات السبب والنتيجة، وتتم المتابعة والتقييم فيه قبل وبعد البرنامج، وهذا المنهج لا يزال يستخدم في تقييم أنواع مختلفة من المشروعات.

- **منهج اتخاذ القرارات الإدارية[13] Decision-Management Approach:**

يهدف إلي تلبيه احتياجات صانعي القرار في إدارة البرامج، ويعتمد علي منهج تحليل النظم لصياغة قرارات فعالة للمنظمة، ويركز علي المدخلات، العمليات، النتائج، ويؤكد على أن التقييم هو أساسا وظيفة للإدارة، لذلك يعمل على تلبية احتياجات مديري البرامج والمشروعات، بدلا من الجمهور المستهدف، ويتم التقييم في هذه الحالة بتجميع منظم للمعلومات عن أنشطة البرامج وأنواعها، نتائجها، وأساليب تحسين فعالية البرامج بواسطة المنفذين والإداريين، كما يركز علي المعلومات الأولية عند تخطيط البرامج، ويتساءل عن كيفية إشراك المستهدفين، مع مراعاة أصحاب المصلحة الآخرين، ويأخذ في الاعتبار العوامل السياسية، القيود التنظيمية، الموارد المتاحة، العوامل الثقافية، وفي النهاية يقدم اقتراحات بسيطة حول كيفية استخدام نتائج التقييم في تطوير العمل ورفع مستوى الأداء.

- **منهج الإطار المنطقي لتقييم المشروع[14]:The Logical Frame Approach**

يقصد به قيام خبراء التقييم بتحديد جدوى البرنامج أو المشروع، حيث تراعى الدقة وعدم التحيز في الحكم، ويهدف التقييم إلى توفير المعلومات لصانعي القرار، ويركز على تجميع نتائج وآثار ومشكلات المشروع أو البرنامج؛ التي قد تساعد علي الحكم الجيد علي المشروع أو البرنامج، ويحاول تحديد أثره على المجتمع بصفة عامة وليس تقييم مدى تحقيق الأهداف فقط وذلك من خلال: دراسة النتائج وتقييمها سواء الملموسة وغير الملموسة، إجراء تحليل منطقي للنتائج ذاتها (الأنشطة، المدخلات، المخرجات)، تقييم المشروع أو البرنامج وأهدافه وآثاره.

ولكن يؤخذ على هذا المنهج بعض الانتقادات، حيث لا يضع فى اعتباره النتائج غير المباشرة للمشروع، ويركز على مدى تحقيق المشروع لأهدافه دون التطرق إلى

---

(12) Campbell, D. T. "Methods for the Experimenting Society", Evaluation Practice , Business& Economics Journal, no.12, 1991 ,pp.33-37.

(13) Patton, M. Q., "Utilization Focused Evaluation", **SAGE** Publications book: Social Research Methods, Introduction to Evaluation, Program Evaluation, Thousand Oaks, US. (1997).

(14) Shadish, W. R., Cook, T. D. and Leviton, L. C., "Foundations of Program Evaluation" ,**SAGE** Publications book: Theories of Practice,1995.

ما هو أبعد وأعمق من ذلك. وتتبنى الدراسة هذا المنهج في تقييم أداء المناطق الصناعية لمحافظات القناة السويس.

- **المنهج التعددي: Pluralist Approach [15]:**

يعتمد التقييم وفقاً لهذا المنهج على عرض وجهات نظر متعددة من قبل كافة المشاركين، والتركيز علي النواحي الاجتماعية، توليد المعرفة، تحقيق المساواة، وهو يستخدم علي نحو متزايد في مشاريع التنمية، ويشجع المستفيدين علي تطوير أنفسهم والعمل بروح الجماعة مع مراعاة عدم استبعاد أي من أصحاب المصلحة أو المستفيدين أو الخبراء في التقييم، وهو مفيد في البرامج والمشروعات المنفذة بمنهج تشاركي.

- **المنهج الموجه من خلال النظرية: Theory-guided Approach [16]:**

يهتم هذا المنهج بتوصيف ما يجب القيام به لتحقيق الأهداف، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الأخرى، والعمل خطوة بخطوة لتحقيق التقييم المناسب، ويضع في اعتباره جميع العواقب سواء المباشرة أو غير المباشرة عند التخطيط للتقييم من أجل التوصل إلي نتائج حقيقية تساعد علي تحويلها إلى قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين البرنامج الحالي والبرامج المستقبلية.

ويعتبر التقييم جيدا إذا كان ذا صلة بسياق وغرض المُقَيَم، وإذا كانت نتائجه سوف تسهم في تحسين البرامج والمشاريع لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، كذلك إذا كان التقييم يعتبر أساسا لتطوير المنظمة أو المشروع، وإذا كان مؤثراً علي النتائج والسياسات والممارسات.

5- معايير (مؤشرات) التقييم بعد التنفيذ:

المؤشرات (المعايير) هي أدوات للقياس، يمكن استخدامها للقياس للوصول إلى تقييم مدي نجاح المشروع أو البرنامج في تحقيق الأهداف المستهدفة، أو للتقدير المرحلي لمدى تطور المشروع الحالي، أو الذي انتهى بالفعل مع الأخذ في الاعتبار أهداف المشروع والمنهج المتبع في التقييم.

ويمكن الوصول إلى الهدف من التقييم عن طريق تحديد بعض المعايير (المؤشرات) الموضوعية الملائمة التى يمكن الإستناد عليها لقياس مدى التقدم الذي حققته الأنشطة، أو إظهار القياسات المتعلقة بالموارد المستخدمة، والتقدم المحقق في مختلف الأنشطة،

---

[15] Estrella, M. and Gaventa, J., " Who Counts Reality? Participatory Monitoring and Evaluation" , A Literature Review, Institute of Development Studies, London, (1998).

[16] Leviton, L. C." Program theory and evaluation theory in community-based programs", Evaluation Practice ,SAGE Journals, *Americans Journals of Evaluation, vol. 15,no.1* (1994).

والقياسات الموضحة للمخرجات والإنجازات للتحقق من مدى الملاءمة والكفاية، وإظهار الآثار والتأثيرات من حيث المدى والاتجاه.

وعلى الرغم من سهولة تحديد بعض المؤشرات المتعلقة بالجوانب التى يمكن قياسها بشكل مباشر؛ مثل حجم الإنتاج، الإنتاجية، حجم العمالة، أو كمية المدخلات، إلا أن هناك بعض الحالات التي لا يمكن فيها قياس النتائج بشكل مباشر.

إلا أن هناك بعض المعايير (المؤشرات) يكتنفها بعض الصعوبات، حيث يتعلق بعضها بالقياس الكيفي والموضوعي لبعض الحقائق والأحداث، والبعض الآخر يتعلق باستخدام بعض المؤشرات غير المباشرة التي قد تقوم على قياس أحد عناصر الإنتاج أو مجموعة منها مع إغفال باقي العناصر الأخرى، مما يجعلها بمثابة مؤشرات جزئية يجب الحذر عند استخدامها.

ويمكن تقسيم معايير (مؤشرات) التقييم البعدي، خاصة تلك التي يتضمنها منهج الإطار المنطقي للتقييم إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- **مؤشرات موارد تشغيل وأنشطة المشروع:**

مؤشرات الموارد: تشمل: حجم الإستثمارات، المواد الخام، العمالة، الآلات والمعدات، وسائل النقل والانتقال، وقطع الغيار، وتتعلق هذه المؤشرات بقياس مدى كفاءة وملاءمة وفعالية المصروفات أو التكاليف التقليدية المباشرة.

مؤشرات الأنشطة: تتصل بقياس الأنشطة والأعمال مقارنة بالأهداف المخططة للنشاط، وتمثل التكاليف غير المباشرة التي تؤديها مختلف الأنشطة للوصول إلى منتجات أو مخرجات النشاط أو المشروع.

- **مؤشرات مخرجات وآثار وتأثيرات المشروع:**

مؤشرات النتائج: هي تلك المؤشرات المتصلة بقياس مخرجات الأنشطة والأعمال مقارنة بالأهداف المخططة للنشاط، وتقاس عادة بمقاييس كمية أو مادية.

مؤشرات الآثار: تهتم بقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة على المجموعات المستهدفة وعلى الاقتصاد والبيئة على المستويات المحلي والإقليمي والقومي.

ويتم التحقق من الكفاءة بالربط بين المدخلات والمخرجات، بينما يتم التحقق من الفاعلية بمقارنة مؤشرات المدخلات مع مؤشرات المخرجات والآثار والتأثيرات.

- **مؤشرات العوامل والظروف الخارجية:** وهي تلك المؤشرات المعبرة عن ظروف وعوامل خارجية لم تحدث نتيجة لأنشطة وأعمال المشروع ، ولكنها قد تكون ذات تأثير على النتائج والآثار المتوقعة.

الفصل الثانى

بعض التجارب الدولية

في إقــامة المنــاطق الصنــاعية

الفصل الثانى

بعض التجارب الدولية في إقامة المناطق الصناعية

1- مقدمة:

بدأ ظهور المناطق الصناعية في دول آسيا مثل هونج كونج (الصين) وكوريا وسنغافورة، وهى الآن منتشرة في أكثر من 90 دولة، وصاحب نشأة هذه المناطق في بعض الدول المعنية بالتنمية الصناعية مثل سنغافورة وكوريا وتايوان وهونج كونج وبنما والدومنيكان وموريشيوس، قامت هذه المناطق بدور هام في نمو اقتصاد هذه الدول عن طريق التكوين الرأسمالي وزيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتوليد فرص العمل.

وتحتل هذه المناطق (باختلاف مسمياتها) مكانة هامة، في الدول النامية بعامة والدول العربية بصفة خاصة، لما لها من قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الصادرات، وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، وخلق فرص عمل جديدة، والارتقاء بالمهارات المحلية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة المهارات الإدارية، وزيادة التشابكات الخلفية مع باقي الاقتصاد القومي، وزيادة الضرائب على الدخل المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية مما يحقق التنمية والرفاهية للمواطنين. هذا بالإضافة إلى الآثار المتولدة من مضاعفة الإنفاق، من خلال دخل قوه العمل، وخلق الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يساعد هذه الدول على حل مشكلة محدودية السوق المحلى، ومشكلة العجز في ميزان المدفوعات. غير أن ذلك يتطلب تحرير الواردات وتحرير الأسواق وأن تكون هذه المناطق معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ومن كل ضوابط وإجراءات الحماية الموجودة داخل هذه الدول، حيث إنها تمثل عقبات أمام تدفق رأس المال الأجنبي، بالإضافة إلى توفير المناخ القانوني الأمثل مع تقديم الضمانات القانونية لاستقرار الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية اللازمة (الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي، المياه، الطرق، الاتصالات ...).

أي أن هذه المناطق تحقق عائدا ماديا للدولة يتمثل في الضرائب على الدخل ورسوم على التصدير للسوق المحلى (فى حال وجودها) وعائدات حق الانتفاع، وعائدات مشاركة في بعض مشاريع البنية الأساسية والمرافق والخدمات .

ومن ثم يستهدف هذا الفصل التعرف على بعض التجارب الدولية والعربية فى إقامة المناطق الصناعية، لاستخلاص الدروس المستفادة منها فى تطوير المناطق الصناعية فى مصر

2- التجارب الدولية في إقامة المناطق الصناعية الموجهه للتصدير [17]*:

2-1 تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا:

بدأ ظهور هذه المناطق في الصين وكوريا وسنغافورة، ولم يتجاوز عدد الدول التى يوجد بها المناطق الصناعية الموجهة للتصدير 12 دولة عام 1975، وفى آخر إحصائيات ارتفع عدد الدول لأكثر من 120 دولة، وترجع هذه الزيادة في أعداد الدول التي يوجد بها مناطق صناعية موجهة للتصدير لما تحققه هذه المناطق من زيادة في فرص العمل بصفة أساسية، ففى بداية السبعينيات بلغ عدد فرص العمل التي تم توفيرها نحو 800 ألف فرصة عمل في هذه المناطق، أما في السنوات العشر الأخيرة فقد تجاوزت 6 مليون فرصة عمل.

بل إنه في بعض الدول مثل (بنجلاديش، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، كوريا، سريلانكا، تايوان، تايلاند، توجو، الدومنيكان، مورشيوس، والمكسيك) ارتفعت فرص العمال المتولدة في المناطق الصناعية بها إلى خمسة أضعاف خلال خمس عشرة سنة فقط. ويلاحظ أن معظم المناطق الصناعية الموجهة للتصدير مركزة جغرافياً في منطقتين: أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يوجد بهما 48% من إجمالي المناطق على مستوى العالم، وآسيا حيث يوجد بها 42% من هذه المناطق.

وفى بداية نشأة المناطق الصناعية الموجهة للتصدير تميزت بنفس الخصائص في معظم الدول مثل: عدد قليل من الصناعات تسيطر على العمالة والإنتاج، تمثيل ضئيل للعمالة، استخدام محدود للمادة الخام المحلية ونصيب منخفض من المبيعات في الاقتصاد المحلى. واستمر عدد من هذه الخصائص لفترة من الوقت في بعض الدول، إلا أنه سرعان ما حدثت تغيرات بعد ذلك ونمت هذه المناطق وهو ما سوف يتضح عند استعراض آثار هذه المناطق على تنمية الاقتصاد، ومدى تحقيقها للأهداف التي أقيمت من أجلها.

<u>ومن الأمور الواجب مناقشتها في المناطق الصناعية</u>: نوع المشروعات الصناعية والاستثمارات وهيكل الأجور، الملكية الأجنبية، خليط العمالة، نقل التكنولوجيا (العلاقات الخلفية) وتكوين المهارات، العمالة في هذه المناطق والأجور وشروط العمل.

1/1/2 الحوافز المقدمة من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية:

وضعت الدول النامية مجموعة مختلفة من الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية. وهذه الحوافز تنقسم إلى نوعين: الأول يشمل توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة للصناعات داخل هذه المناطق: الطرق، الكهرباء، وسائل المواصلات ... أما النوع الثاني فيشمل الإعفاءات والمعاملات التجارية التميزية: إعفاء الواردات من المادة الخام والتجهيزات

---

[17] Takayoshi Kwsogo & Zotiris Tzannoos, op. cit, P5.

* هذا هو المصطلح الأكثر استخداما في دول شرق وجنوب شرق آسيا.

الرأسمالية من الجمارك. وكثير من الدول بسطت الإجراءات الإدارية الخاصة بإقامة المناطق الصناعية لاستخراج التصاريح في الشباك الواحد One Stop Shop.

2/1/2 نوعية الاستثمارات الأجنبية:

اختلفت نوعية الاستثمارات الأجنبية داخل المناطق الصناعية الموجهة للتصدير من دولة لأخرى، غير أنه يلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمارات اليابانية في كل من ماليزيا وكوريا، فقد بلغت 36.6%، 68.92%، من إجمالي الاستثمارات في منتصف التسعينيات، بينما تظهر الاستثمارات الأمريكية في الفلبين وماليزيا بنسبة 35.6% ، 17.7% على التوالي.

ويلاحظ أيضاً أنه خلال عملية النمو الاقتصادي تحولت الهياكل الصناعية المحلية في هذه الدول من صناعات كثيفة العمالة إلى كثيفة رأس المال، وتحول الإنتاج كثيف العمالة إلى الدول النامية السابق ذكرها.

3/1/2 دور الاستثمار المحلى:

أما فيما يتعلق بدور الاستثمار المحلى في هذه المناطق فقد اختلف أيضاً من دولة لأخرى، فنجد أنه بلغ 43% في مورشيوس، 27% في كوريا، ولم يتجاوز 14% في كل من الفلبين وماليزيا.

4/1/2 نوعية الأنشطة داخل المناطق:

وأيضاً نجد هناك اختلافاً في نوعية الأنشطة التي توجه إليها الاستثمارات الأجنبية ففي كل من ماليزيا وكوريا تركزت الاستثمارات اليابانية في الإلكترونيات والصناعات النسيجية، كما تركزت أيضاً الاستثمارات الأمريكية في الالكترونيات في ماليزيا.

وقد تراوحت نسبة الصناعات كثيفة العمالة بين 66% إلى 68% من إجمالي الاستثمارات في هذه المناطق في كل من كوريا والصين وتايلاند خلال التسعينيات، غير أنه مع الوقت حدث انخفاض في هذه النسب (65% ، 47% على التوالي)، وأصبحت صناعة الالكترونيات هي السائدة في المناطق الصناعية في كل من كوريا والصين وماليزيا، أما في كل من سريلانكا وموريشيوس فإننا نجد أن صناعة المنسوجات كانت تمثل النشاط القائد.

5/1/2 نقل التكنولوجيا والعلاقات الخلفية:

تؤدى الأنشطة داخل المناطق الصناعية من خلال التشابكات بينها وبين باقي الاقتصاد إلى الإسراع بعملية النمو الصناعي في الدولة، وذلك من خلال استخدام المادة الخام المحلية كمدخل للنشاط، وأيضا من خلال التعاقدات مع الشركات المحلية الموجودة داخل الدولة. ويلاحظ أن كلا من كوريا وتايوان وماليزيا ترتفع فيها نسبة المادة الخام المحلية كمدخل للنشاط (32.3%، 28.3%، 17.7% على التوالي)، بينما تنخفض هذه النسبة فى كل من سريلانكا (3.8%) والصين وموريشيوس.

6/1/2 العمالة وظروف العمل والأجور:

يمثل توفر عمالة رخيصة أحد العوامل التي تؤدى إلى إقامة مناطق صناعية فى الدول التي تتوفر بها هذه العمالة، غير أنها ليست العامل الوحيد ولا الكافي لجذب الاستثمارات وإقامة مناطق صناعية. فهناك أيضاً، بالإضافة إلى تكلفة العمل، توفر البنية الأساسية المتمثلة في الكهرباء والمياه والنقل ... والاستقرار السياسي، والحوافز والتنظيمات الإدارية هي أيضا من ضمن العوامل الواجب توافرها لإقامة هذه المناطق.

ومن الطبيعي أن تختلف الأجور داخل المناطق وخارجها داخل الدولة الواحدة والأغلب الأعم أن تكون الأجور داخل المناطق الصناعية أعلى من خارج هذه المناطق في الدولة (الصين وتايلاند وسريلانكا) غير أننا نجد استثناء لذلك في كل من تايوان وموريشيوس حيث الأجور داخل المناطق الصناعية أكثر انخفاضا عن خارجها. ومن الملاحظ أنه يحدث تغير لهذه المستويات من الأجور مع الزمن (مثال كوريا وماليزيا). ومن اللافت للنظر أن الاختلافات في أجور العمالة ليست فقط للصناعات داخل وخارج المناطق الصناعية، ولكنها موجودة أيضا بين الصناعات المختلفة داخل المنطقة الواحدة، فهي أكثر ارتفاعاً في الأنشطة الالكترونية مقارنة بالمنتجات البلاستيكية (التى تعتبر الأقل من حيث مستوى الأجور).

وهذه الفروق في مستويات الأجور ترجع لظروف العمل وعدد ساعات العمل ومستوى المهارة، ودرجة تعقيد العملية الإنتاجية وظروف سوق العمل المحلى.

3- بعض التجارب الدولية الناجحة في إنشاء مناطق صناعية [18]:

1/3 تجربة سنغافورة:

استطاعت سنغافورة أن ترتقي إلى أعلى مستويات الإنتاج والتنافسية العالمية من خلال تركيزها على صناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي. تمكنت من ذلك بعد مبادرة وطنية مدعومة شملت إنشاء عدة مناطق صناعات تقنية ذات معايير عالمية، وقد تمكنت سنغافورة من خلال هذه المناطق أن تجذب حجما كبيرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأن تخلق فرص عمل لآلاف المواطنين من مهندسين وباحثين وإداريين مما ساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

وتركز المناطق الصناعية في سنغافورة على صناعة المعلومات والاتصالات والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية، يوجد بهذه المناطق نظام متطور لاختيار المشروعات في هذه المناطق يهدف إلى انتقاء المشروعات التي تركز على إنتاج ذي مستوى تكنولوجي عال.

---

[18] IMD, World competitiveness yearbook, 2005.

2/3 تجربة ماليزيا:

تضمنت الخطة القومية الشاملة لماليزيا (رؤية 2020) إنشاء مناطق صناعية، تشمل العديد من الصناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي، وقد تميزت تلك الخطة بدعم سياسي حكومي قوي، وقد وفرت الحكومة الماليزية العديد من الحوافز الاقتصادية للمشروعات التي تركز على صناعات إستراتيجية مستهدفة من الدولة، حققت المناطق الصناعية في ماليزيا نجاحاً كبيراً في تطوير الصناعات التكنولوجية بالبلاد وتوطين الاستثمارات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مما ساعد على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بها، ساهمت مناطق الصناعات التكنولوجية في ماليزيا بطريقة (مباشرة) في إنجاح (رؤية 2020) التي تسعى إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية كبرى يعتمد اقتصادها على الصناعات التكنولوجية في عام 2020.

3/3 تجربة كوريا الجنوبية:

تبنت كوريا الجنوبية (أسوة باليابان) عملية توطين مشروعات إستراتيجية عالية المستوى التكنولوجي، من خلال إجراء الأبحاث والهندسة العكسية عليها، ومن ثم تطويرها وتصنيعها محلياً، وإعادة تصديرها كمنتجات مطورة إلى الأسواق العالمية بما فيها الدول التي نبعت منها هذه المنتجات والتقنيات. أي أن الحكومة تعمدت توطين صناعات عالية التقنية من خلال مساعدة الشركات الكورية على نقل المعرفة وتوطين وتطوير وتصنيع المنتجات العالمية، وبالتالي فقد عملت كوريا الجنوبية على زيادة حجم ودور مراكز الأبحاث الحكومية في مناطق الصناعات التكنولوجية، وساندت الحكومة الكورية الصناعات التكنولوجية، والمناطق الخاصة بها، والشركات المنشأة في تلك المناطق عن طريق إنشاء الجامعات والكليات المتخصصة، وتفعيل الآليات وبرامج الدعم العديدة.

4/3 تجربة الصين:

قامت الحكومة الصينية بإنشاء مناطق صناعية كبرى، أدت إلى جذب استثمارات أجنبية هائلة، وتحفيز إقامة المئات من المشروعات الصينية والأجنبية الجديدة، وتوفير الآلاف من الوظائف والارتقاء باقتصاديات الأقاليم التي أنشئت بها.

وقد أنشأت الصين المناطق الصناعية على شكل مدن متكاملة، تم توزيعها على مختلف أجزاء الدولة مما ساهم في تنمية جميع أقاليم الصين، وقد استطاعت الصين من خلال توفير العديد من الحوافز الاقتصادية إيجاد صناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي كبيرة الحجم، وأصبحت الصين بذلك عامل جذب قوي مكنها من أن تصبح أكبر مركز صناعي عالمي جاذب تتسابق إليه أكبر وأقوى الشركات العالمية.

5/3 تجربة أيرلندا:

سعت أيرلندا إلى اجتذاب العديد من الشركات العالمية لإقامة مصانعها في أيرلندا واستعادت بذلك عددا كبيرا من علمائها ومهندسيها الذين هاجروا في السابق للبحث عن بيئة

عمل أفضل، وتمكنت أيرلندا من ذلك بعد توفير مناطق صناعية عالية المستوى التكنولوجي وجاذبة للشركات العالمية.

كما ركزت الحكومة الأيرلندية منذ السبعينيات (من خلال إستراتيجية وطنية) على بناء صناعة تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت الآن أيرلندا هي الدولة الأكبر في العالم من حيث تصدير برامج الحاسب الآلي، بالإضافة إلى كونها مركزا عالميا لصناعة الحاسبات.

وتقوم الحكومة الأيرلندية حالياً باستخدام نفس الأسلوب الذي اتبع في السابق لتنمية صناعات تكنولوجية جديدة وهي صناعة الأدوية والتكنولوجيا الحيوية، وتطور عددا من المناطق المتخصصة في الصناعات التكنولوجية المتخصصة في مجال الصحة والدواء والتكنولوجيا الحيوية.

6/3 تجربة فنلندا:

استطاعت المناطق الصناعية في فنلندا أن تساهم في التنمية الاقتصادية، وأن تؤدي إلى بناء قاعدة قوية للصناعات المتطورة تكنولوجياً؛ من خلال التركيز على مجالات استراتيجية (وهي الاتصالات وتقنية المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الزراعة والبيئة)، والاهتمام بتوفير البنية التحتية والخدمات المتقدمة فيها للمساعدة على نجاحها عالميا.

وتعمل المناطق الصناعية في فنلندا بطريقة تتبع أهداف وأساليب تقديم الخدمات الموحدة على المستوى القومي، مما جعلها منظومة قوية للابتكار.

7/3 تجربة المجر:

بدأت المجر منذ تحريرها من النظام الشيوعي في إنشاء المناطق الصناعية المتخصصة والمعتمدة على التطور التكنولوجي، مما جعلها أكثر الدول الأوروبية اجتذابا للاستثمارات الأجنبية، وقد هدفت المجر عند إنشائها للمناطق الصناعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استقطاب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية (خاصة من جارتها ألمانيا) وخلق فرص عمل عالية الأجور للمواطنين، استخدمت المجر نفس الأسلوب الذي استخدمته أيرلندا من قبل في تنمية صناعات متطورة تكنولوجياً، وإدماج ذلك ضمن إستراتيجية وطنية شاملة تتضمن إنشاء مناطق صناعية، مدعومة وتعمل الدولة على أن توفر لها حوافز المنافسة الدولية.

8/3 تجربة شيلي:

تعتبر تشيلي من أنجح الدول النامية التي حققت تنمية اقتصادية في العقود الثلاث الأخيرة، على الرغم من طبوغرافية البلاد الجبلية العسرة وموقعها المعزول عن الأسواق العالمية الكبرى، ويرجع هذا النجاح إلى تبني الحكومة لإستراتيجية صناعية مبنية على اقتصاد حر وتعتمد على الموارد البشرية الوطنية المدربة، وتعتبر المؤسسات العلمية في تشيلي من الأفضل في أمريكا اللاتينية.

وكان التوجه الحكومي لبناء خدمات اتصالات قوية ذات بنية تحتية عالمية المستوى الأثر الكبير في نشأة صناعة تقنية المعلومات والاتصالات في تشيلي، مما أهلها لتكون رائدة في هذا المجال إقليميا وعالميا، ويدعم ذلك التوجه إنشاء مناطق صناعات حديثة متخصصة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات.

9/3 تجربة المكسيك:

هدفت المكسيك إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة للصناعات متوسطة وعالية التقنية، وذلك من خلال إنشاء مناطق صناعية تركز على الصناعات عالية المستوى التكنولوجي لذا قامت بتحرير الاقتصاد، مع تسهيل الأنظمة ذات العلاقة بنقل التكنولوجيا والاستثمار.

ونتج عن هذه الإجراءات جذب للاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل وتدريب الأيدي العاملة على الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المرتفع، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الناتج الإجمالي.

كما يتضح التوجه الإستراتيجي للمكسيك للدخول بقوة في مجال هذه الصناعات (متوسطة وعالية) المستوى التكنولوجي من خلال إنشائها ودعمها لمنطقة الصناعات التكنولوجية المعروفة بـ "سيليكون بوردر"، التي يتوقع لها نجاح باهر.

10/3 تجربة البرازيل:

تمكنت البرازيل من جذب عدد كبير من الشركات العالمية إلى مناطق الصناعات التقنية، من خلال توفير البيئة المناسبة لعمل هذه الشركات في هذه المناطق، مع دعم هذه المناطق وتقديم مجموعة من الحوافز.

وتقوم الحكومة البرازيلية بمشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء جميع المناطق الصناعية للصناعات المتطورة تكنولوجياً وتنتهج البرازيل نهج كوريا الجنوبية من حيث حرصها على إنشاء مراكز أبحاث حكومية في جميع المناطق الصناعية في البلاد من أجل توطين التكنولوجيات المتعلقة بصناعات إستراتيجية والعمل على تطويرها وتصنيعها محلياً.

<u>ويمكن الاستدلال على نجاح هذه الدول من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات:</u>

- يتضح من تحليل بيانات الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (1983–2010) لهذه الدول العشر التي حققت نجاحاً ملحوظاً نتيجة إنشاء المناطق الصناعية، أنه حقق معدلات نمو مرتفعة في كل الدول وبلغ في بعضها 6 أضعاف ما كان عليه في سنة الأساس (1983)- شكل رقم (2–1).
- تحسن رتبة معظم الدول من حيث التنافسية الدولية خلال الفترة (1983–2011)، واحتلالها مراكز متقدمة من حيث التنافسية الدولية شكل رقم (2–2).
- ارتفاع عدد المناطق الصناعية في بعض الدول (الصين، فنلندا، البرازيل) وارتفاع عدد الشركات التي تم جذبها إلى هذه المناطق في نفس الدول السابقة، وأخيراً ارتفاع عدد فرص العمل التي تم توليدها.

شكل رقم (2-1)

تطور الناتج الإجمالي لبعض الدول التي حققت تقدماً في إنشاء المناطق الصناعية خلال الفترة (1983 – 2010)

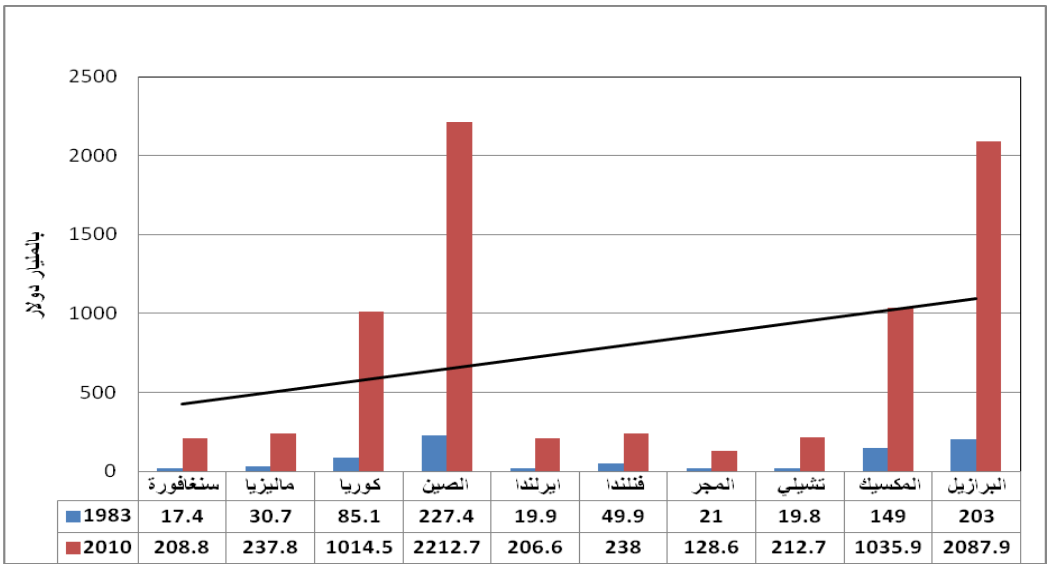

	سنغافورة	ماليزيا	كوريا	الصين	ايرلندا	فنلندا	المجر	تشيلي	المكسيك	البرازيل
1983	17.4	30.7	85.1	227.4	19.9	49.9	21	19.8	149	203
2010	208.8	237.8	1014.5	2212.7	206.6	238	128.6	212.7	1035.9	2087.9

المصدر اعتمادا على: World Bank national accounts data, 2012

شكل رقم (2-2)

مقارنة التنافسية العالمية لبعض الدول التي حققت تقدماً في إنشاء المناطق الصناعية خلال الفترة (1994-2010)

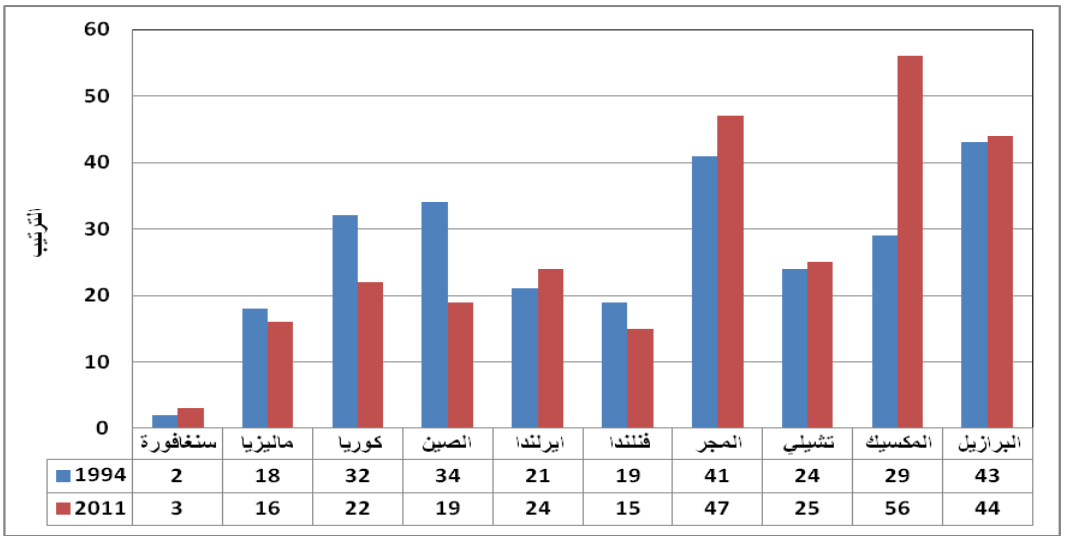

	سنغافورة	ماليزيا	كوريا	الصين	ايرلندا	فنلندا	المجر	تشيلي	المكسيك	البرازيل
1994	2	18	32	34	21	19	41	24	29	43
2011	3	16	22	19	24	15	47	25	56	44

المصدر اعتمادا على: The World Competitiveness Scoreboard, 2012

4- تجربة الدول العربية في إقامة المناطق الاقتصادية الحرة [19]:

ظهرت المناطق الاقتصادية الحرة في الدول العربية في بداية القرن العشرين، فظهرت في كل من لبنان وسوريا في الخمسينيات من هذا القرن، ثم تلاها المغرب ومصر والأردن في الستينيات وبداية السبعينيات، أما الأمارات العربية فظهرت فيها المناطق الاقتصادية في منتصف الثمانينيات، وتوجد الآن أكثر من 89 منطقة اقتصادية حرة في الدول العربية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه توجد 3 دول ليس لديها مناطق اقتصادية ولكنها تخطط لها (المملكة العربية السعودية، عمان، قطر).

وقد أنشأت الدول أنواعا مختلفة من المناطق الصناعية الموجهة للتصدير كأداة لتوليد فرص العمل ولتوسيع وتنويع الصادرات وزيادة نقل التكنولوجيات وجذب الاستثمارات. ومعظم الدول العربية تستخدم هذه المناطق كعمل اقتصادي وكسوق تنافسي للاستثمارات، ومن أجل تحقيق أهداف هذه المناطق فقد قدمت هذه الدول مجموعة كبيرة وواسعة من الحوافز مثل إعفاء الصادرات من الجمارك، بالإضافة إلى توفير التسهيلات التنظيمية.

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدول من أجل زيادة فعالية هذه المناطق إلا أنها لم تكن دائما ناجحة، وحالياً تحاول كثير من الحكومات الابتعاد عن المناطق التقليدية ذات الأهداف التقليدية والإدارات والسياسات المستخدمة لذلك إلى مناطق خاصة أكثر تحديدا مع إدخال أدوات لسياسات تنمية جديدة من أجل معالجة مشاكل وقضايا مختلفة.

وقد أنشأت الدول العربية مناطق صناعية موجهة للتصدير، كما قامت بوضع الإجراءات الأساسية من أجل تنمية هذه المناطق، وتعظيم نجاحها في تحقيق أهدافها وتتناول هذه الإجراءات: استخدام الحوافز، مؤشرات الأداء، استراتيجيات العناقيد، الروابط مع الاقتصاد المحلى، بالإضافة إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص في إدارة هذه المناطق.

ومصر لها تاريخ طويل مع المناطق الحرة، وقد أنشأت مصر مناطق اقتصادية حرة منذ السبعينيات في الإسكندرية ومدينة نصر القاهرة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية وسفاجا ودمياط، ولكن في السنوات الأخيرة حدث تغير في كل الإستراتيجية فأصبح التركيز على المناطق الاقتصادية الحرة وما هو معروف في مصر بالمناطق الاستثمارية (وهى تطبق نفس المفاهيم والمصطلحات السابق الإشارة إليها مثل المناطق الخاصة والمناطق الصناعية)، وقد تم إقامة منطقة اقتصادية خاصة في 2003 على مساحة كبيرة في شمال غرب خليج السويس. وفى **الأردن** هناك مناطق صناعية حرة وهى مناطق متخصصة في صناعات الفوسفات والأسمدة الطبيعية ومنطقتان حرتان في العقبة والزرقا، ومنطقة حرة صناعية مشتركة مع سوريا. أما في **اليمن** فيوجد منطقة حرة كبيرة في عدن، وفى **المغرب** توجد منطقة حرة في طنجة، وفى تونس توجد منطقة حرة خاصة بالصناعات التصديرية. وأخيراً **لبنان** لديها منطقة تجاره حرة في بيروت [20].

---

[19] Jamil Tahir, op. cit.

[20] ESCWA, Development of Free Zones in the ESCWA Region, U.N., New York, 1998.

1-4 الخصائص الأساسية للمناطق الاقتصادية الحرة في الدول العربية:

- **الحوافز الضريبية** التي تمنح للمناطق الحرة داخل الدول العربية (وتشمل الإعفاء من الضريبة على الدخل وهذا الإعفاء يمتد لأكثر من 20 عاما) والإعفاءات من التعريفات على الواردات والحصص على الاستيراد والضرائب على الممتلكات والرسوم، هذا بالإضافة إلى الحوافز المالية (عدم وجود قيود على النقد الأجنبي) وأخيراً، تقديم بعض الأسعار التفضيلية للكهرباء والمياه.
- **الإعفاءات الجمركية**: فالمواد الخام والسلع الوسيطة والآلات في المناطق الاقتصادية لا تخضع للتعريفات الجمركية.
- **تسهيلات في البنية الأساسية**: كما أن الدولة تقدم تسهيلات في البنية الأساسية (طرق، موانئ ومطارات ومخازن) والخدمات (كهرباء، مياه، اتصالات، مصارف، تأمين شحن، ورعاية صحية).
- **جذب الاستثمارات الأجنبية**: وتستخدم الدول العربية أساليب مختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق لاختلاف المناخ الاستثماري في كل منها كما تستخدم حوافز استثمار مختلفة، فبعض هذه الدول تقدم تسهيلات في إقامة البنية الأساسية (الطرق والمطارات، الكهرباء) أو عمالة ماهرة ومدربة أو أنها تقدم بعض الإجراءات الإدارية التيسيرية، في حين أن دولا أخرى مازالت في طريقها لتحسين مناخ الاستثمار.
- **المناطق الخاصة**: وتظهر الدول العربية تطورا في الاتجاه بعيداً عن مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية المتجهة للتصدير إلى المناطق الاقتصادية الخاصة أو المناطق الخاصة وهذا التحرك يعكس الرغبة في زيادة التنوع الاقتصادي وتحقيق مزيد من فرص العمل.
- **فرص العمل المولدة**: ووفقاً لتقدير البنك الدولي فإن فرص العمل التي توفرها هذه الدول وصلت إلى 1.5 مليون فرصة عمل أو 1.5% من إجمالي العمالة القومية.
- **المدن الاقتصادية الخاصة**: والتطور الحادث في المملكة العربية السعودية هو تحويل هذه المناطق إلى مدن اقتصادية خاصة Special Economic Cities هي أمثلة للتحول نحو تحسين الطاقة الاستيعابية للصناعات التحويلية وتحقيق عناقيد صناعية خاصة. وتحسين تشابكات بين المشروعات داخل وخارج المناطق وهو ما يساهم في توليد فرص عمل أكثر وتحقيق تنوع اقتصادي.
- **مشاركة القطاع الخاص**: ويلاحظ أنه على مستوى العالم ما يقرب من 62% من المناطق الصناعية يتم تنميتها عن طريق القطاع الخاص، أما في الدول العربية فإن 18% فقط من هذه المناطق يكون مسئولاً عن إداراتها وتشغيلها القطاع الخاص. ولكن في الآونة الأخيرة هناك اتجاه في هذه الدول إلى منهج مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص Public- Private Partnership.

وقد حققت هذه المناطق نجاحا في دولة الإمارات بالمنطقة الحرة " جبل على"(ZAFZA) في دبي فقد جذبت حتى 2008 أكثر من 2200 شركة أجنبية، ونتيجة للنجاح الذي تحقق في منطقة " جبل على" تلاه نشأة عدد من المناطق في الإمارات مثل فوجايرا وشرجاهين، وأم القوين، والآن يوجد في دولة الإمارات 32 منطقة اقتصادية حرة، كما يوجد بها 24 منطقة خاصة من أهمها (مدينة الإعلام بدبي) وهذه المناطق نجد فيها قطاعات للمعلومات (ICT)، التعليم، والصحة ومنطقة لإنتاج الماس.

وكثير من الدول الأخرى حذت حذو دولة الإمارات منها مصر والأردن ففي الأخيرة توجد منطقة الزرقا بالقرب من عمان ويوجد بها 1300 شركة وهى شركات محلية ذات حجم صغير. وفى تطور جديد في 2001 ومن أجل جذب استثمارات أجنبية تم تحويل ميناء العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة. ومنذ ذلك الحين تم جذب أكثر من 31 شركة إلى هذه المنطقة.

5- تقييم أداء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير وآثارها الاقتصادية [21]:

تقييم أداء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير يتم بناء على عدد من العوامل ووفقاً لمستويين:

- **المستوى الكلي:** ويتمثل في القدرة على خلق فرص عمل، القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا، الإيرادات من النقد الأجنبي.
- **المستوى الجزئي:** يتمثل في الأداء الصناعي، الأجور وظروف العمل، العلاقات والتشابكات الصناعية بين الأنشطة المختلفة داخل وخارج المنطقة الصناعية.

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن المناطق الاقتصادية ليست ظاهرة استاتيكية لأن الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها تتغير مع الزمن وتؤثر على خصائصها.

أما تقييم آثار المناطق الصناعية التصديرية، فهي عملية في غاية الصعوبة نظراً للمشاكل المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، ويعتمد التقييم على تحليل التكاليف والعائد من هذه المناطق وذلك بمقارنة أداء الاقتصاد قبل وبعد إنشاء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير، ويفترض التحليل انتقال رؤوس الأموال والموارد بين المناطق الصناعية الموجهة للتصدير وهو يتطرق أساسا إلى العناصر المكونة للعائد والتكلفة المتوقعة من إقامة هذه المناطق.

وفيما يتعلق بالعائد فهو يتضمن فرص العمل المولدة، حصيلة النقد الأجنبي، أكبر استخدام للمادة الخام المحلية، المعدات الرأسمالية الإضافية، وإيرادات ضرائبية إضافية، أما التكلفة فتتضمن تكاليف الصيانة والإدارة للمناطق التصديرية وتكاليف البنية الأساسية والإدارية الإضافية المطلوبة وتكاليف الخدمات وأجور العمال.

---

[21] Takayoshi Kuzago, op. cit. P.20-21.

5-1 الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الموجهة للتصدير على تطور الاقتصاد:

1/1/5 العوائد المتوقعة من إقامة المناطق الصناعية:

- **مساهمتها في الناتج متمثلة في زيادة فرص العمل:** ما تم توفيره من وظائف حيث ينص قانون المناطق الحرة على أن النسبة القصوى المسموح بها للأجانب لا ينبغي أن تتعدى 25% من إجمالي العاملين .
- **زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية نتيجة التصدير:** العجز أو الفائض في الميزان التجاري السلعي، زيادة أو نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة المستخدمة في السلع المصدرة.
- **استخدام المواد الخام المحلية:** نسبة المستلزمات المحلية في عملية الإنتاج إلى واردات السوق.
- **الإيرادات الناتجة من نشاط هذه المشروعات:** قيمة الصادرات الصناعية من المناطق الحرة وإيرادات التخزين.
- **التشابكات بين المشروعات داخل المنطقة وباقي مشروعات الاقتصاد.**

2/1/5 أهم التكاليف نتيجة إقامة هذه المناطق:

- الأجور المدفوعة للعمالة.
- المبالغ المدفوعة للمادة الخام المحلية أو المستوردة.
- تكاليف الصيانة والتكاليف الإدارية.
- تكاليف إنشاء البنية الأساسية.
- المبالغ المدفوعة نتيجة استخدام الخدمات المختلفة.
- الضرائب المدفوعة.
- الفوائد على القروض المحلية.

وتقاس الآثار الايجابية والسلبية للمناطق من خلال المعايير السابقة وكلما زادت العوائد على التكاليف يتم الإبقاء على هذه المناطق.

وقد قام أحد الباحثين " war " بقياس صافى العائد من إنشاء المناطق الصناعية من خلال معادله تضم إجمالي العوائد مطروحا منها إجمالي التكاليف.

وتلخص **المعادلة التالية العائد الصافي كما جاء من : "WArr"** [22]

$$N_t = (L_t w + M_t P_M + E_t P_E + R_t + T_t) - (L_t W + M_t P_M + E_t P_E + B_t S_k) - A_t - K_t$$

[22] Nasa Farid: Towards Best Practice Guidelines for the Development of Economic Zones, contribution to the Ministerial Conference by working group 1, Nov. 2009.

حيث :

صافى العائد	N =
العمالة في السنة t	L_t =
الأجور المدفوعة	W =
المواد الخام المحلية المستخدمة في السنة t	M_t =
المبالغ المدفوعة للمادة الخام	P_M =
الخدمات (على سبيل المثال الكهرباء) المستخدمة في السنة t	E_t =
المبالغ المدفوعة نتيجة لاستخدام هذه الخدمات	P_E =
الفائدة والمدفوعات الأساسية للقروض المحلية	R_t =
الضرائب المدفوعة خلال السنة t	T_t =
معدل القيمة الاجتماعية لسعر الصرف الأجنبي لسعر الصرف الرسمي	S_F =
سعر الظل للعمالة	W =
سعر الظل للمادة الخام المحلية	P_M =
سعر الظل للخدمات	P_E =
الاقتراض الداخلي في السنة t	B_T =
معدل سعر الظل لرأس المال لسعره السوقي	S_K =
تكلفة رأس المال (شاملاً الصيانة) للهياكل الأساسية للمناطق الصناعية في السنة t	K_t =

ويتضح مما سبق ما يلي:

- أن تكلفة الهياكل الأساسية تعد عاملا هاما في إجمالي التكلفة، وهو محدد أساسي للمخرجات (outcomes) أي الفائدة أو العائد من إقامة المناطق الصناعية الموجهة للتصدير، فتكلفة إقامة المناطق الصناعية تكون مرتفعة إذا تم اختيار موقع معزول (بعيد)، والأمر يختلف إذا تم استخدام الهياكل الأساسية الموجودة واختيار موقع قريب من المناطق الصناعية الموجودة أساساً مما يؤدى إلى جعل هذا النوع من التكاليف عند حده الأدنى.
- أيضاً ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي وزيادة العمل يؤدى إلى زيادة العائد.
- استخدام الموارد الخام المحلية يؤدى إلى زيادة العائد.

وفى بداية مراحل التصنيع، كانت تعتبر هذه المناطق طريقة فعالة ومنتجة لاستيعاب القوى العاملة ولكن قدرة هذه المناطق على توفير فرص عمل تتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي، فهي تساعد بشدة في توفير فرص عمل للعمالة غير الماهرة ولكن قدرتها على حل مشاكل العمل في الدول النامية محدودة .

وعند توفير فرص عمل جديدة، تعمل الدولة على زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي في صورة أجور العمال، أي أن عمال المناطق الصناعية بطريقة غير مباشرة يحصلون على أجورهم بالنقد الأجنبي وهو ما يمثل استيراد عمالة من الخارج وهو ما يزيد من قدرتهم الشرائية.

- وفيما **يتعلق بنقل التكنولوجيا** فإن دور مثل هذه الوفورات الخارجية القائم على أساس العلاقات الخلفية للمنطقة على الاقتصاد المحلى يكون ضعيفاً إذا لم يكن هناك علاقات خلفية وتشابكات ولم يتم استخدام المواد الخام المحلية.
- وقد أظهرت بعض الدراسات، التي قامت بتقييم تجربة المناطق الصناعية، ضعف مساهمة هذه المناطق وذلك لتركيزها في عملية التقييم، إما على آثارها على العمالة وظروف العمل داخل وخارج هذه المناطق مع إغفال باقي العوامل، أو بتركيزها على آثار المناطق الصناعية على أداء الصناعة والصادرات بدون الأخذ في الاعتبار أيضاً باقي العوامل وخاصة قدرة هذه المناطق على توليد فرص العمل.

ولذلك يفضل عند إجراء تقييم لأداء المناطق الصناعية أخذ كافة العوامل في الاعتبار – بقدر الإمكان – حتى يمكن التوصل إلى العائد الصافي من إقامتها.

والتحليل السابق بالرغم من أهميته من عدة نواحي ولكن له عدة محددات ترجع إلى:

- طبيعة البيانات والمعلومات وعدم توفر الكثير منها خاصة في الدول النامية.
- التشوهات في الأسعار الخاصة بحساب أسعار الظل.
- تعتمد الحسابات أساساً على إجمالي القوى العاملة في المناطق الصناعية EPZ (وذلك من أجل التبسيط) ولكنها لا توضح نوعية هذه العمالة أو مستوى أجورهم.

والمناطق الصناعية هي ظاهرة جديدة ولكنها أصبحت أكثر أهمية عبر الزمن من أجل قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية، وفى تحقيق عائد من توفير فرص عمل، زيادة حصيلة النقد الأجنبي، ونقل التكنولوجيا داخل الدول، ومن ثم فإن الدروس المستفادة من تجارب الدول في إقامة المناطق الصناعية يمكن أن تفيد متخذ القرار وخاصة فيما يتعلق بتقليل الظروف السيئة للعمل التي أوجدتها العولمة، بحيث أن النمو الاقتصادي في بعض القطاعات في الدولة يكون مصحوباً بفوائد للعاملين داخل وخارج المناطق الصناعية الموجهة للتصدير.

5-2 تقييم أداء المناطق الاقتصادية الحرة في الدول العربية:

نتيجة لندرة البيانات حول هذه المناطق فإنه عادة ما يكون التقييم محدوداً للغاية، وأيضاً لابد أن يتم التقييم على أساس أهداف المناطق الحرة، ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه، وبدراسة أداء المناطق الاقتصادية في الدول العربية أمكن التوصل للنتائج التالية:

- **ضعف الاستثمارات الموجهة للتصدير في معظم الدول:** لم تنجح كثير من الدول العربية في جذب أحجام كبيرة من الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معظم المشروعات تتصف بصغر الحجم ولذلك لم تتمكن هذه المشروعات من المنافسة الدولية ومن ملاحقة الطلب في الأسواق الخارجية، باستثناء "منطقة جبل على" التي تمكنت من جذب حجم كبير من الاستثمار الأجنبي.

- فلا بد من إجراء تحليل للتنافسية الدولية جنباً إلى جنب مع تحليل العائد/ التكلفة لأنه قد يكون معدل العائد على الاستثمار في المنطقة الحرة مرتفعاً إلا أنها قد لا تنجح في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- سيطرة أنشطة التخزين على الأنشطة الاستثمارية داخل المناطق الاقتصادية الحرة.
- محدودية الصادرات الصناعية وعدم قدرتها على المنافسة.
- الصادرات الصناعية في المناطق الحرة محدودة في كل من مصر والأردن، ويرجع ذلك إلى أن معظم الأنشطة الصناعية داخل المنطقة الصناعية هي مشروعات صغيرة الحجم وكثيفة العمالة في مجالات المنسوجات والصناعات الغذائية والملابس والبلاستيك، وذلك مؤشر على عدم قدرة المناطق على المنافسة في الأسواق الدولية مما أدى إلى توجيه صادراتها إلى الأسواق الداخلية المحلية، هذا بالإضافة إلى أنه غلب على الصادرات الطابع الخدمي (التخزين). واختلف الوضع في سوريا حيث زادت صادرات المناطق الصناعية إلى الخارج أكثر منها إلى الداخل وهو ما يدل على قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.
- **محدودية استخدام المادة الخام المحلية:** يلاحظ بالنسبة لمصر وسوريا والأردن انخفاض نسبة واردات المناطق الصناعية الحرة بها من السوق المحلى (استخدام المادة الخام المحلية)، وبالتالي لم تحقق هذه الدول زيادة في الصادرات ولا في إيرادات النقد الأجنبي ولم تستخدم المادة الخام المحلية في عملية إنتاجها. وقد حققت المنطقة الصناعية في دبي (جبل على) زيادة في الصادرات وفى الواردات وفى النقد الأجنبي فقد نجحت في المنافسة مع الأسواق الدولية حيث أن معظم صادراتها اتجهت إلى خارج البلاد.
- **توليد فرص العمل:** نجد أنه بالنسبة لمصر وسوريا والأردن بالرغم من كبر عدد وحجم المناطق الصناعية الحرة إلا أن تأثيرها كان محدوداً في توليد فرص العمل (باستثناء منطقة جبل على).

ويلاحظ اختلاف أداء المناطق الصناعية الحرة من دولة عربية إلى أخرى بالرغم من تشابهها في تحقيق الأهداف والحوافز، فهي تقوم بتقديم حوافز مالية وضريبية متشابهة. وتعتبر منطقة " جبل على" أكثرها نجاحاً في تحقيق أهدافها سواء فيما يتعلق بالاستثمارات أو فرص العمل أو إيرادات النقد الأجنبي.

ومن تقييم تجربة الدول العربية في إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة نجد أنها لم تتمكن من جذب أحجام كبيرة من الاستثمارات الأجنبية أو من جلب إيرادات متزايدة من

النقد الأجنبي، وهو ما يتطلب مواجهة المشاكل التي تواجه هذه المناطق في الدول العربية. ولابد من تقييم الإجراءات التي يتم اتخاذها مالياً ومواجهة المشكلات التي تواجه المستثمرين وتعرقل عملهم وأيضاً محاولة معرفة كيفية التعامل مع منتجات المناطق الاقتصادية الحرة الموجودة بكل مناطق التجارة الحرة العربية.

6- التحديات التي تواجه المناطق الصناعية الحرة في الدول العربية:

تواجه المناطق الصناعية الحرة في الدول العربية بعض التحديات وهو ما يقلل من مستوى أدائها بالمقارنة بدول أخرى:

- البيروقراطية الشديدة حيث يضطر المستثمر إلى التعامل مع أكثر من جهة للحصول على الموافقات اللازمة.
- تعدد القوانين المنظمة للعمل وتضاربها.
- نقص الاعتمادات المالية اللازمة للبنية الأساسية خارج المنطقة الصناعية مثل محطات الكهرباء والصرف الصحي والمياه والطرق مما يعطل الاستفادة مما تم تنفيذه من بنية أساسية داخل المنطقة.
- صعوبة تسويق منتجات المناطق الحرة.
- عدم توفر البنية الأساسية (وعدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء البنية الأساسية) وهو ما يؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي.
- صغر حجم الأنشطة الصناعية داخل المناطق الحرة وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. مما أدى إلى توجيه صادراتها إلى الأسواق المحلية بالإضافة إلى غلبة الصادرات ذات الطابع الخدمي (التخزين) إلى إجمالي صادرات المناطق الصناعية.
- وتعتمد هذه المناطق على استيراد المادة الخام مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاج المنتجات الصناعية وهذا من أسباب انخفاض القدرة على المنافسة.
- عدم القدرة على نقل التكنولوجيا لصغر حجم الصناعات وضعف الروابط الخلفية لها.
- عدم اختيار مواقع ملائمة للمناطق الاقتصادية الحرة.
- تكرار أو تشابه في نوعية المشروعات المقامة فى معظم المناطق وهو ما يترتب عليه زيادة العرض على الطلب بالنسبة للمنتجات وبالتالي ظهور مشكلة التسويق.
- عدم وجود قواعد عامة في تخصيص أراضى المناطق الصناعية نظراً لاختلاف التبعية الإدارية.
- عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية.

- ارتفاع نسب التهريب للسوق المحلى مما أدى إلى التأثر السلبي على الصناعات المحلية في ظل المزايا التي تتمتع بها المناطق ولا تتوفر للصناعة المحلية.

نخلص مما سبق إلى أنه من أجل تحقيق أعلى فائدة من إقامة المناطق الصناعية الحرة في الدول العربية يجب أن يتم التغلب على التحديات السابقة ومحاولة جذب الأنشطة الصناعية التصديرية ذات القيمة المضافة العالية (أنشطة صناعية وليس أنشطة تخزين وخدمات)، كما يجب أيضا وجود هيكل للأنشطة يختلف عن الهيكل السائد على المستوى القومي (غزل ونسيج وكيماويات وهندسية)، أما المستهدف لهذه المناطق صناعة الإلكترونيات، الآلات الدقيقة المتخصصة وهى التي تمكن من نقل التكنولوجيا وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة.

الفصل الثالث

الإطار القانوني والمؤسسي

للمنـــاطق الصـــناعية في مصر

الفصل الثالث

الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر

نظرا لتعقيد الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم المناطق الصناعية في مصر فسوف يقتصر الهدف الرئيسي لهذا الفصل على تقديم الدور والهيكل التنظيمي لثلاث جهات هامة وفاعلة بشكل مباشر في إنشاء المناطق الصناعية في مصر، بالإضافة إلى إدارة الأراضي الصناعية في مصر.

1- الجهات الأساسية الفاعلة في تنمية وإدارة المناطق الصناعية [23]:

يوجد الكثير من التشريعات والقوانين التي تحكم عملية التخطيط والتنفيذ والرصد، وتقييم الأداء للمناطق الصناعية في مصر، وكذلك يوجد الكثير من الفاعلين الذين يشاركون في أداء هذه المهام، ولقد قامت المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال في عام 2011 بجهد هام لتحديد هذه التشريعات والقوانين (المرفق رقم 1)، وتشمل الجهات الفاعلة في تنمية وإدارة المناطق الصناعية ما يلي:

1-1 وزارة التجارة والصناعة

يعد تشجيع الصناعة الوطنية وفقا للقرار الجمهوري رقم 420 لسنة 2005 أحد الاختصاصات الرئيسية لوزارة التجارة والصناعة من خلال وضع البرامج والخطط والسياسات المناسبة لتحقيق التطوير للصناعة المصرية، ووضع واقتراح الحلول والآليات اللازمة لحل المشاكل والمعوقات المؤثرة على تطور الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية، وإصدار التراخيص الصناعية وحصر وتسجيل الأنشطة الصناعية في مصر.

<u>ووفقا للقرار السابق فقد تم تحديد الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة كهيئة</u> اقتصادية خدمية مركزية لشئون التصنيع وثيقة الصلة بالمناطق الصناعية، وقد حدد القرار رقم 350 لسنه 2005 اختصاصاتها على النحو الآتي:

- وضع السياسات العامة والخطط اللازمة لتنمية المناطق الصناعية بالتنسيق مع المحافظات والجهات المعنية الأخرى، ويكون للهيئة وحدها صلاحية البت في طلبات إنشاء المناطق الصناعية أو التوسع في القائم منها ووضع الشروط والقواعد المرتبطة بذلك من الدولة أو من القطاع الخاص.

[23] FIAS, Pre-Feasibility Study for the Establishment of a Model Industrial Estates Program in Alexandria, Volume 1: Policy, Legal, Regulatory and Institutional Frameworks, June 2007.

- تحديد الأراضي التي تخصص للأغراض الصناعية بالتنسيق مع المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة.
- وضع الشروط والقواعد التي تتيح لشركات القطاع الخاص إنشاء وترفيق وإدارة المناطق الصناعية وتوفير المساحات والأراضي والأماكن فيها للمستثمرين والترخيص لها بإنشاء وإدارة المناطق الصناعية.
- تحديد الأنشطة والمنتجات الصناعية وكذلك الأنشطة الخدمية المرتبطة بها التي يتم مزاولتها في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة والمحافظات والجهات الأخرى من الدولة والقطاع الخاص.
- وضع الشروط والقواعد المنظمة لاستغلال وتنمية أراضى المناطق الصناعية وتسعيرها للمستثمرين والتنسيق مع المحافظات أو الجهات الأخرى من الدولة أو القطاع الخاص التي تتولى ترفيق وإدارة المناطق الصناعية لإتاحتها للمستثمرين، وذلك من خلال صندوق دعم الأراضي الصناعية.
- وضع القواعد العامة لتحفيز المستثمرين داخل المناطق الصناعية وربط ذلك بمعايير محددة للإنتاج والتشغيل والتصدير أو بغير ذلك من أهداف التنمية والعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المناطق الصناعية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، على أن تعرض هذه القواعد على مجلس الوزراء لإقرارها.
- دراسة التشريعات المتعلقة بالصناعة واقتراح ما تراه بشأنها.
- إعداد دراسات ومخططات التنمية الصناعية قطاعياً وجغرافياً ومتابعة وتشجيع تنفيذها.
- إصدار الكتب والمجلات والنشرات المتعلقة بالترويج للمناطق والمشروعات الصناعية والمواد الدعائية والإعلانية لها وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وقد أكد القرار الجمهوري رقم 350 لسنة 2005 على إنشاء المناطق الصناعية خارج الحيز العمراني للمدن والقرى القائمة، بقصد إقامة مشروعات صناعية مرتبطة بها وتشجيع تكوين العناقيد الصناعية، بما يؤدى لوجود كيانات صناعية قوية ومتكاملة ويجوز التنسيق مع وزارة المالية ومجلس الوزراء لإقامة ميناء خاص بالمنطقة سواء كان بحرياً أو جوياً أو جافاً.

وفي هذا الإطار القانوني والمؤسسي، تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية حاليا بتحديد الأراضي التي تخصص للأغراض الصناعية بالتنسيق مع المركز الوطني لتخطيط

استخدامات أراضي الدولة، ثم تقوم بوضع الشروط والقواعد التي تتيح لشركات القطاع الخاص إنشاء وترفيق وإدارة المناطق الصناعية وتوفير المساحات والأراضي والأماكن فيها للمستثمرين، والترخيص لها بإنشاء إدارة المناطق الصناعية. ويلتزم المتعامل مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية بشأن قطعة أرض في المناطق الصناعية بإثبات جديته في استعمالها واستغلالها بالمدة والغرض المحددين له في التخصيص أو العقد وفقاً لما يضعه مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية من شروط وضوابط، ولا يجوز للمتعامل على قطعة الأرض بيعها أو تأجيرها أو التنازل عنها أو التصرف فيها بأي صورة من صور التصرفات قبل إثبات الجدية بغير موافقة كتابية من الهيئة العامة للتنمية الصناعية وأي تصرف يقع خلافاَ لذلك يعتبر كأن لم يكن، وتعود الأراضي التي لم يثبت المتعاملون عليها جديتهم بما عليها من منشآت للتصرف فيها وفقا للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية بعد موافقة الوزير المختص (المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال،2011).

1/1/1 الهيكل التنظيمي:

يدير الهيئة مجلس إدارة مكون من رئيس ونائبين يعينهم رئيس مجلس الوزراء، ومستشار من مجلس الدولة، وستة أشخاص يمثلون وزارات التجارة والصناعة، والاستثمار، والتنمية المحلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمالية، والبيئة، و ثلاثة من ذوى الخبرة يعينهم وزير التجارة والصناعة.

2/1/1 المكاتب الإقليمية للهيئة العامة للتنمية الصناعية:

<u>تختص المكاتب الإقليمية للهيئة طبقا لقرار رئيس الهيئة رقم 275 لسنه 2007 بالآتي:</u>

<u>أولاً</u>- يقدم الفرع خدمات الهيئة العامة للتنمية الصناعية للمشروعات الصناعية الخاضعة لقانون السجل الصناعي (كل أنواع الشركات طبقا لقانون الشركات) بمساحة لا تزيد عن 1000 متر مربع.

<u>ثانياً</u>- الخدمات التي تقدم مباشرة من خلال فرع الهيئة دون الرجوع للهيئة تتضمن الآتي:

1. الموافقة المبدئية والنهائية علي إقامة المشروعات الصناعية.
2. القيد في السجل الصناعي (دائم ومؤقت).
3. تعديل بيانات (المساحة، زيادة الطاقة الإنتاجية، إضافة نشاط، توسع، كيان قانوني، تعديل الموقع).
4. تجديد الموافقات أو استخراج بدل فاقد أو صورة طبق الأصل للخدمات المحددة في البنود السابقة.

ثالثاً- الخدمات التي تقدم من خلال فرع الهيئة بعد استكمال إجراءاتها من المقر الرئيسي للهيئة بالقاهرة:

1. اعتماد فواتير المعدات والآلات الجديدة والمستعملة.
2. اعتماد فواتير استيراد خدمات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبدء الإنتاج وتجارب التشغيل.
3. إصدار الموافقات والقيد في السجل الصناعي للمساحات الأكثر من 1000 م مربع.
4. طلب الحصول علي ترخيص مخازن للكيماويات (السامة/غير السامة) المستخدمة في الأغراض الصناعية.
5. في مجال التصنيع المحلي.
6. حجز وحدات صناعية بمجمعات الصناعات الصغيرة.
7. حجز الأراضي والموافقة المبدئية علي إقامة مشروع صناعي بالمدن الصناعية الجديدة.
8. خدمات متنوعة (تلقي طلبات دراسات الجدوى/ تلقي شكاوى المستثمرين).

رابعاً- المشروعات التي لا تدخل في نطاق عمل الفرع:

1. المشروعات التي تقع خارج النطاق الجغرافي الوارد بالقرار.
2. المشروعات كثيفة استهلاك الطاقة.
3. المشروعات المحظورة بالقوائم السلبية.
4. المشروعات الكبرى التي تقع خارج نطاق المناطق الصناعية.
5. طلب الإفراج عن شحنات كيماوية خطرة.
6. المشروعات التي تقوم علي الخامات والثروات الناضبة.
7. المشروعات التي سبق التعامل معها في المقر الرئيسي للهيئة.

ومما تقدم ينحصر ما تؤديه بالفعل المكاتب الإقليمية للتنمية الصناعية في الوضع الراهن في ثلاثة اختصاصات فقط من الخمسة عشر اختصاصا المقررة بنص القرار الجمهوري وهى:

1. إصدار التراخيص الصناعية وفق الشروط والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة للمساحات التي تقل عن 1000 م مربع.
2. القيد والتجديد والتعديل بالسجل الصناعي وهو أحد أهم الأنشطة التي يقوم بها المكتب.
3. استخراج بدل الفاقد للمستندات السابق ذكرها.

وهذه الخدمات يقدمها المكتب مباشرة للعميل دون الرجوع للهيئة، ويضاف إلى ذلك بعض الخدمات الغير مباشرة الواردة في البند ثالثا وهي:

1. اعتماد فواتير الآلات.
2. اعتماد فواتير استيراد خامات ومستلزمات الإنتاج (وفق الشروط والقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة).
3. إصدار التراخيص للمشروعات التي تزيد علي 1000 متر مربع.
4. طلبات الترخيص لمخازن الكيماويات.

يتضح مما سبق الحقائق التالية:

- تنحصر دور المكاتب الإقليمية لهيئة التنمية الصناعية في تلقي الطلبات واستيفاء المستندات اللازمة للترخيص، وتعتمد من المقر الرئيسي للهيئة في مدة لا تجاوز شهر، أما باقي المهام في النقاط من 5– 8 عملياً لا تتم في المكتب الإقليمي للهيئة ولكن تتم بشكل مركزي.
- ومن الجدير بالذكر أن المكتب الإقليمي كان يقوم بإجراء المعاينة الفنية لإصدار التراخيص للمشروعات، إلا أنه صدر قرار من رئيس الهيئة بوقف تلك المعاينات من خلال المكتب الإقليمي.
- أكد بعض مسئولي المكاتب الإقليمية لهيئة التنمية الصناعية بأنه لا يوجد مشاركة في رسم السياسات الصناعية، ولا يوجد خريطة استثمارية واضحة للمناطق الصناعية يمكن الاستفادة منها في تنمية المناطق الصناعية وزيادة فرص الاستثمار، ولكن يترك قرار تحديد الأنشطة الصناعية بالمناطق الصناعية للمحافظات عدا المدن الصناعية الجديدة والصناعات الإستراتيجية مثل البتر وكيماويات، وتمثل مكاتب الهيئة العامة للتنمية الصناعية في لجان ومجالس إدارة المناطق الصناعية بالمحافظات.
- **أيضا بالنسبة لصندوق دعم الأراضي الصناعية، والذي يقوم بدعم ترفيق المناطق الصناعية ويوجد هذا الصندوق علي المستوى المركزي، مؤخرا يطالب هذا الصندوق المناطق الصناعية برد تكلفة ترفيق تلك المناطق من حصيلة بيع الأراضي (طبقا لمقابلة مع أحد مديري المناطق الصناعية).**

3/1/1 الهيكل التنظيمي للمكاتب الإقليمية لهيئة التنمية الصناعية:

أنشأت الهيئة العامة للتنمية الصناعية مكاتب إقليمية لها في عدد من المحافظات بهدف تيسير الخدمة علي جمهور المصنعين والمستثمرين بإجمالي (14) مكتبا وهي: الإسكندرية،

دمياط، الزقازيق، العريش، بورسعيد، أسيوط، أسوان، السادس من أكتوبر، العاشر من رمضان، السادات، بدر، المحلة الكبرى، الإسماعيلية والمنصورة.

ويتكون الهيكل التنظيمي للمكتب الإقليمي من مدير يرأس مكاتب الهيئة بالمحافظات، والمهندسين الفنيين، والشئون الإدارية والقانونية كما يوضح الشكل التالي.

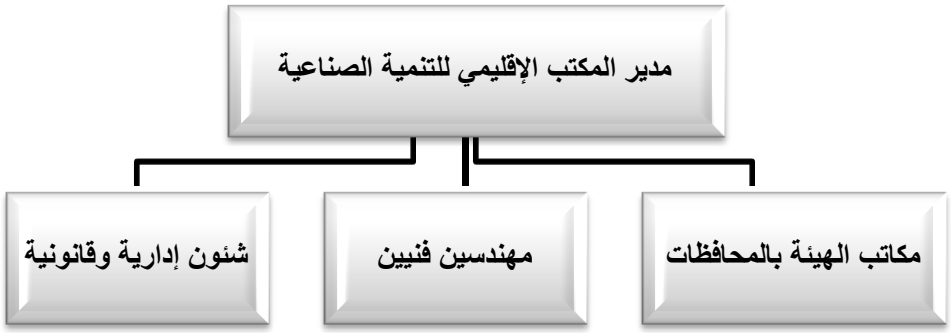

- يتبع المكتب الإقليمي للتنمية الصناعية الهيئة العامة للتنمية الصناعية ولا يختلف الهيكل التنظيمي للمكتب الإقليمي عن مثيله بالمكاتب الأخرى.
- يتبع المكتب الإقليمي المكاتب الفرعية بالمحافظات في الإقليم.
- يقوم المكتب الإقليمي بإرسال التقارير إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية (أسبوعي، شهري، سنوي).
- عدد العاملين بالمكتب الإقليمي والمكاتب الفرعية (11) تقريبا.
- الدور الأساسي للمهندسين الفنيين بالمكتب الإقليمي هو القيام بالمعاينات وكتابة التقارير لاستخراج سجل القيد الصناعي أو شهادات الإفراج الجمركي.
- يكون بمكاتب المحافظات من اثنين إلى ثلاثة موظفين تكون مهمتهم هي تلقي الطلبات وإرسالها للمكتب الإقليمي التابعة له ويقوم مكتب المحافظة بإرسال التقارير الشهرية للمكتب الإقليمي.

1-2 الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفقا للقرار الجمهوري رقم 284 لسنة 1997 والتي تتبع وزارة الاستثمار، وهى الجهة الرسمية التي يتعامل معها المستثمر للحصول على كافة الخدمات والعون في مجال الاستثمار.

وتوجد بعض القوانين التي تنظم عمل الهيئة وهى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997, وقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر رقم 159 لسنة 1981, أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95

لسنة 1992، وفيما يتعلق ببعض اختصاصات الهيئة في موضوع المناطق الصناعية فهي تتضمن الآتي:

- تأسيس الشركات والعمل على التوسع في إنشاء مجمعات الاستثمار في جميع أنحاء الجمهورية، لتيسير هذه الإجراءات.
- العون في الحصول على التراخيص.
- حصول المستثمر على المعلومات عن القطاعات التي يرغب بالاستثمار فيها.
- الاتصال بالمؤسسات التمويلية.
- الاتصال بالجهات المعنية المختصة بالمجالات الفنية في الاستثمار والتعرف على الشركاء.
- الترويج للاستثمار في المحافظات باستخدام الخرائط الاستثمارية كوسيلة مرئية لإظهار الفرص الاستثمارية بكل محافظة.
- دراسة التشريعات المتعلقة بالاستثمار واقتراح ما تراه بشأنها.
- اقتراح النظم الكفيلة بتيسير سبل الضمان والتأمين لمختلف مخاطر الاستثمار.
- إعلام السوق الداخلي والدولي لرأس المال بكل ما من شأنه تنشيط الاستثمار.
- إصدار وتوزيع الكتب والمجلات والنشرات المتعلقة بالترويج للمشروعات وتنشيط الاستثمار، وذلك باللغات العربية والأجنبية.

1/2/1 الهيكل التنظيمي

وفقا للقرار الجمهوري رقم 316 لسنه 2004، يتكون مجلس إدارة الهيئة من:

- رئيس الهيئة.
- عضوية نوابه الثلاثة.
- تسعة من المستثمرين وذوى الخبرة.

ويصدر بتعين الأعضاء من المستثمرين وذوي الخبرة قرار من رئيس الوزراء بناء على عرض وزير الاستثمار.

3/2/1 المكاتب الفرعية للهيئة بالمحافظات:

<u>تتمثل الوظائف الأساسية للمكتب الفرعي في المحافظة في الآتي:</u>

- عقد لقاءات مع المستثمرين وإعداد الأدلة للترويج للمشروعات الاستثمارية بالمحافظة.
- دراسة المقومات الاقتصادية والطبيعية والبيئة السياحية بالمحافظة.
- متابعة تنفيذ المشروعات وتلافى الشكاوى من جانب المستثمرين.

- عقد لقاءات مع المستثمرين لتشجيعهم على التنفيذ والتوسع في المشروعات وتعريفهم بالتسهيلات التي يحتاجونها للتنفيذ. وفى بعض الأحيان يقوم المكتب بتقدم توجيهات إرشادية فيما يتعلق بالتمويل وفى حالة حدوث أي قصور في تمويلات بعض المستثمرين تقوم الهيئة بعمل وساطة مع بعض الجهات مثل الصندوق الاجتماعي أو بعض البنوك.
- متابعة إجراءات التنفيذ بشكل دوري مع المستثمرين وفى حالة حدوث أي صعوبات أو مشاكل قصور في الخدمات أو قطع الكهرباء أو توصيلات المياه يتم مخاطبة الجهات المعنية لحلها، وفى حالة عدم الاستجابة يتم رفع هذه المشكلات إلى الهيئة العامة بالقاهرة.
- تضع الهيئة العامة الاستثمارية بالوزارة الإطار العام للخطط الاستثمارية ويقوم فرع الهيئة في المحافظة بالتنفيذ.
- تقوم هيئة الاستثمار بالمحافظة بوضع الخريطة الاستثمارية للمحافظة في ضوء خطة الوزارة، وهى تشمل الاستثمار السياحي، الزراعي، الصناعي.

4/2/1 الهيكل التنظيمي لمكتب الهيئة بالمحافظة:

يوجد مدير للمكتب وعدد محدود من الباحثين ويعانى المكتب من المركزية المفرطة والتبعية الشديدة لقطاع الاستثمار التابع للهيئة العامة بالوزارة في أي قرارات، أو مقابلات، أو مخاطبات.

1-3 هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:

أنشئت الهيئة بموجب المادة 2 من القانون رقم 59 لسنه 1979 في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، وصدرت بعض القوانين والقرارات التي عدلت تنظيم مجلس إدارة الهيئة، وبصدور القرار الجمهوري رقم 350 لسنة 2005 بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية تم الاتفاق بين هيئة التنمية الصناعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بشأن تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية في المدن الجديدة بحيث يكون عن طريق الهيئة العامة التنمية الصناعية .

<u>وفيما يلي بعض اختصاصات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ذات الصلة بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية الموجودة بها:</u>

- رسم سياسة وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات.
- إجراء التخطيط العام والتخطيط التفصيلي للمواقع التي يقع عليها الاختبار وفقاً لأحكام هذا القانون والعمل على تنفيذ الأعمال والمشروعات عن طريق إجراء المزايدات أو

المناقصات أو الممارسات العالمية والمحلية، أو التعاقد المباشر وذلك وفقا للوائح الهيئة، والإشراف على تنفيذ هذه المشروعات سواء بذاتها أو عن طريق جهاز التنمية بكل مجتمع عمراني جديد.

- دراسة أفضل السبل لتنفيذ المرافق الإقليمية بمواقع المجتمعات العمرانية الجديدة بما يكفل الملاءمة الاقتصادية للمشروعات الداخلة فيها وتقسيم الأراضي وإنشاء المرافق الداخلية لها سواء عن طريق الهيئة مباشرة أو طريق أجهزة التنمية المختصة أو بأي طريقة أخرى تراها الهيئة مناسبة.
- المعاونة في تدبير المعدات والمهمات اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- الترويج لبيع أو تأجير أو الانتفاع بأراضي المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك للمستثمرين المصريين والأجانب بهدف التنمية الاقتصادية للمشروعات وذلك دون إخلال بالقواعد المنظمة لتملك الأجانب.
- اقتراح تقرير التزام أو منح امتياز وبيان مدته وفقاً للفقرة الثانية من المادة (11) من هذا القانون.
- وللهيئة أن تقسم المجتمع العمراني الجديد إلى مدن وقرى ومناطق وأحياء تضع لكل منها الاشتراطات والمواصفات والنماذج البنائية الخاصة بها، التي تكفل طابعاً وارتفاعاً ولوناً معينا للمباني وتصدر التراخيص وفقاً لها ويلتزم بها ذوو الشأن.

1/3/1 الهيكل التنفيذي لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:

<u>وفقا للقرار الجمهوري رقم 48 لسنه 2006 فإن الهيكل التنظيمي لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة يشمل الآتي:</u>

- الوزير المختص بالإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، رئيس مجلس الإدارة.
- وزير المالية.
- الوزير المختص بالتخطيط والتنمية المحلية.
- الوزير المختص بالاستثمار.
- الوزير المختص بالتجارة والصناعة.
- الوزير المختص بالنقل.
- نواب رئيس الهيئة، والمستشار القانوني للهيئة.
- خمسة من أهل الخبرة، يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة، لمدة سنتين قابلة للتجديد.

2- إدارة الأراضي الصناعية في مصر:

<u>تنقسم أراضى المناطق الصناعية وفقاً للغرض من الاستخدام إلى:</u>

1/2 أراضى مخصصة لإقامة المشروعات: ويتم تخصيصها بأحد الأساليب التالية:

- تخصيص الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة مجاناً على أن يجرى تمليكها للمستثمرين بعد بدء الإنتاج مباشرة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ التخصيص، ويطبق هذا الأسلوب بمحافظات بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان والوادي الجديد، وذلك بهدف تخفيض التكلفة الاستثمارية للمشروعات تشجيعاً للاستثمار بهذه المحافظات.
- تخصيص الأراضي للمستثمرين في باقي المحافظات بالبيع، ويتم تحديد سعر بيع المتر المربع استرشادا بتكاليف تنفيذ البنية الأساسية، ويختلف سعر بيع المتر المربع من محافظة لأخرى حسب قيمة هذه التكلفة.

2/2 أراضى مخصصة للخدمات:

تشمل الأراضي المخصصة للخدمات الأسواق والمحلات العامة والمطاعم ... الخ، ويحدد سعر البيع بكل منطقة بعد إقامة البنية الأساسية بها على النحو التالي:

- يحدد سعر البيع بما لا يزيد عن السعر المناظر في المساحات المخصصة للمشروعات، وهو الأسلوب الذي استخدم في منطقة مبارك الصناعية بمحافظة المنوفية .
- يحدد سعر البيع عن طريق إجراء مزاد عام، كما تم بمنطقتي المطاهرة بمحافظة المنيا، والكلاحين بمحافظة قنا .
- يحدد سعر البيع بمعرفة الأجهزة المحلية بالمحافظة، ويختلف السعر من محافظة لأخرى وفقاً لجاذبيتها للمستثمرين.

3/2 أراضى مخصصة للخدمات السيادية:

تتولى أجهزة المحافظات الأعمال الإنشائية لمواقع الخدمات التي تحتاجها كل منطقة صناعية أو خدمية، مثل مكتب للتأمينات الاجتماعية، سنترال، نقطة إطفاء، مسجد، مركز إسعاف، ومكتب بريد،..... الخ .

<u>ويوضح المثال التالي نمط استخدامات الأراضي وأسعارها في منطقة الشروق الصناعية – القليوبية:</u> فقد تم إنشاء منطقة الشروق الصناعية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 4309 لسنة 1999 وهى تتبع مدينة الخانكة في محافظة القليوبية، ويبلغ إجمالي مساحة المنطقة الصناعية نحو 575460 م^2 حيث تبلغ المساحة المخصصة للصناعة (400432 م^2)

وتمثل نحو 69.5% من إجمالي المساحة، في حين تبلغ المساحة المخصصة للشوارع والميادين والمساحات الخضراء (176028 م^2)، وتمثل النسبة الباقية وقدرها 30.5%. وقد تم تخصيص مساحة 67200 م^2 للخدمات العامة الإدارية بخلاف مساحة المنطقة الصناعية لتضم خدمات (الشرطة، مركز صحي، خدمات تجارية، بنوك، معارض للمنتجات، مسجد ومحطة وقود)، أما أسعار الأراضي فهي كالتالي [24]:

- يتراوح الصناعي من 185 – 205 (جنيه/م^2) حسب موقع القطعة.
- يتراوح المخازن من 185 – 205 (جنيه/م^2) حسب موقع القطعة.
- يتراوح الخدمي من 325 للأساسي و 650 للمميز (جنيه/م^2).

ويتم السداد في جهاز تنمية المناطق الصناعية بمحافظة القليوبية، على ألا تزيد مساحة البناء على 70% من مساحة القطعة.

4/2 ملاحظات على منظومة إدارة الأراضي الصناعية في مصر:

يوجد الكثير من الملاحظات الهامة على إدارة الأراضي الصناعية في مصر [25]

- لمصر تاريخ سيئ في دعم الأراضي، فالأراضي الصناعية في معظم المدن الجديدة وفى المحافظات مسعرة بأقل من سعر السوق لتشجيع الاستثمار، وفى بعض الحالات فإن السعر يكون أقل من التكلفة، بل إن الأرض الصناعية تمنح بالمجان كما هو الحال في صعيد مصر، بينما يقترب سعر الأراضي في المناطق الحرة والاقتصادية من سعر السوق.
- لا يرتبط الدعم باعتبارات العرض والطلب، ولا يأخذ اعتبارات الكفاءة وتكلفة الفرصة البديلة، لذا فإن تخصيص الأراضي العامة لا يتم غالبا لأكثر الاستخدامات إنتاجية، وحيث أن الإيرادات من مبيعات الأراضي لا تغطى تكاليف الترفيق، تضطر المدن الجديدة والمحافظات إلى الترفيق الجزئي لمعظم مناطقها في ضوء محدودية الموارد والعائد.
- نتيجة للفرق بين الأسعار الفعلية والحقيقية للأراضي المدعمة نشطت المضاربة وتسقيع الأراضي، على الرغم من وجود إطار زمني محدد للتشييد وإلا يتم سحب الأراضي، إلا أن التطبيق لم يكن حاسماً حيث يتم غالباً مد فترات السماح للبناء.

---

[24] هيئة التنمية الصناعية، مشروع تنمية وتطوير المناطق الصناعية في مصر (المجموعة السادسة)، محافظة القليوبية -منطقة الشروق الصناعية التقرير النهائي، 2009، ص 7

[25] FIAS, Pre-Feasibility Study for the Establishment of a Model Industrial Estates Program in Alexandria, Volume 1: Policy, Legal, Regulatory and Institutional Frameworks, June 2007.

- عدم الارتباط ما بين تخصيص الأراضي ومد المرافق، حيث يتم ترفيق المناطق الصناعية من الخارج، أما التصميم الداخلي لغالبية المناطق الصناعية فيقع على عاتق المستثمرين، وفى هذه الحالة فإن المستثمرين يكونون مسئولين عن الحصول على التراخيص والفحوص والمعاينات وتوصيل المرافق من خلال العديد من العمليات والتعامل مع العديد من الجهات.
- تقوم فلسفة المناطق الصناعية في مصر على تقديم الأراضي المرفقة والحوافز الاستثمارية، دون النظر إلى تقديم تسهيلات وخدمات أخرى بذات القدر من الأهمية مثل توفير مواصفات قياسية ونماذج بناء المصانع، خدمات النظافة والصيانة، صيانة المواقع بشكل كاف.

فعلى الرغم من مستوى الجهد الكبير والاستثمار العام الضخم في المناطق الصناعية الذي شهدته مصر في الثلاثة عقود الماضية، فإن أفضل المناطق الصناعية في مصر لم تصل إلى المتوقع منها ومستوى الإشغال الكامل، وإن كان يستثنى من ذلك المناطق الحرة وبعض المناطق الكبرى في المدن الجديدة.

وعلى الرغم من الحوافز الضريبية والجمركية وتسهيل الإجراءات وتوفير الأراضي، يطرح هذا التساؤل نفسه: "لماذا لم تنجح المناطق الصناعية في مصر في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالقدر الكافي ومقارنة بالمقاييس والمؤشرات العالمية؟"

ومع توفر أراضى صناعية كثيرة، يكون الحصول على أراضى مزودة بخدمات جيدة وفى موقع جيد أحد المحددات الرئيسية للاستثمار في مصر، كما أن الحوافز المالية مهما بلغت قيمتها لن تكون قادرة على جذب الاستثمارات إن لم تتوفر بيئة جيدة للاستثمار، لذا ليس مستغرباً أن تحتل مصر مكانة متأخرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى العالم، حيث يوضح تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، 2012، أن مصر احتلت المركز 110 من 183 دولة على مستوى العالم في دليل ممارسة الإعمال [26]، مبتعدة كثيرا عن عدد من الدول العربية مثل السعودية والتي احتلت المركز 12، والإمارات المركز 33، والأردن المركز 96، ولبنان المركز 104- شكل رقم (3-1).

[26] يقيس دليل ممارسة الأعمال مدى السهولة في ممارسة الأعمال حيث يغطى الدليل 10 موضوعات: بدء النشاط، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات التعسر.

شكل رقم (3-1)

موقع مصر في دليل ممارسة الأعمال مقارنة بعدد من دول الشرق الأوسط

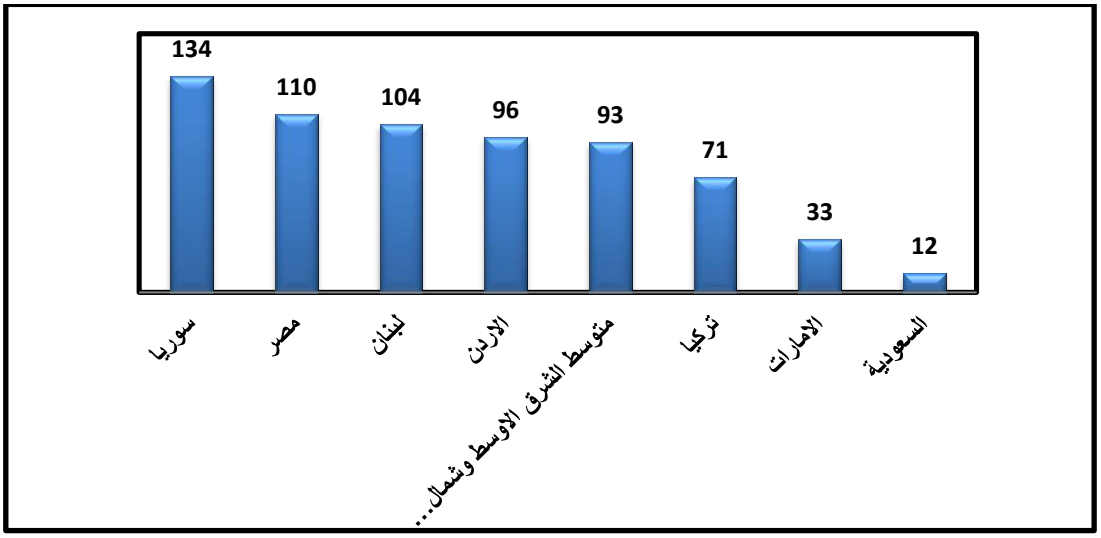

المصدر: اعتماداً على دليل ممارسة الإعمال 2012

ويتضح من الشكل رقم (3-2) أن أفضل مركز حصلت عليه مصر كان بالنسبة لإجراءات بدء النشاط (21)، وأسوأ مركز بالنسبة لاستخراج تراخيص البناء (154)، وكما هو معروف فإن هذه التقارير لها تأثير كبير في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يكون له أثر سلبي على ما تتلقاه مصر من استثمارات أجنبية.

شكل رقم (3-2)

ترتيب مصر في المجالات العشرة لدليل ممارسة الإعمال 2012

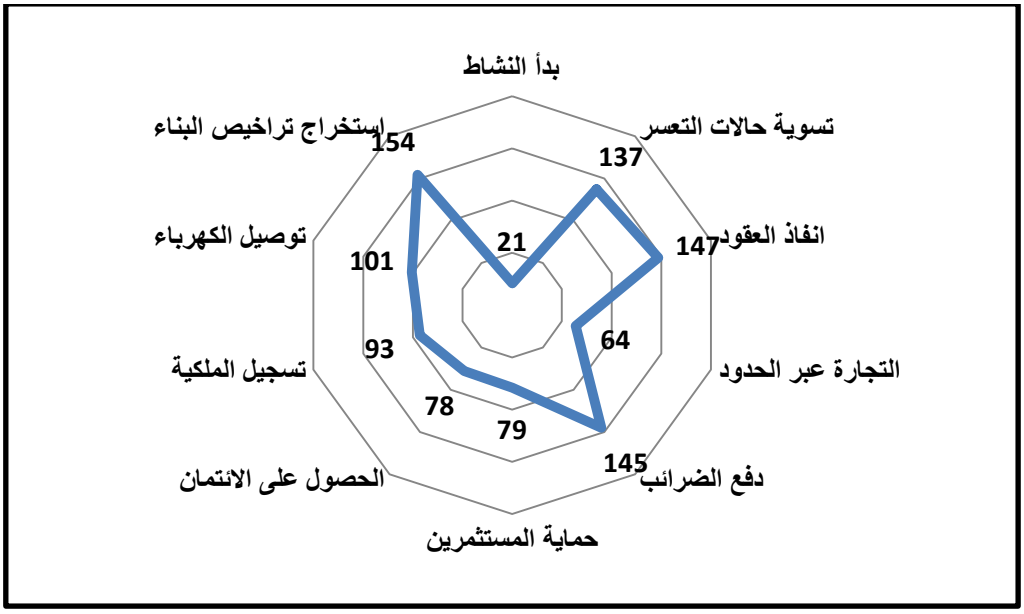

المصدر: اعتماداً على دليل ممارسة الإعمال 2012

يتضح مما سبق أن الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر مجزأ إلى حد كبير، حيث تتعدد الجهات التي تخطط وتنظم وتدير المناطق الصناعية، مما يخلق تداخلا وتخبطا في المهام والجهود، فالهيئات المختلفة تعمل بدرجات مختلفة كمنظمين ومطورين ومشغلين ومسوقين للمناطق الصناعية في مصر، مما يخلق صراعا في المصالح وتخصيصا غير كفء للموارد العامة. لذا فهناك اتجاه لإصدار قانون جديد لتنمية قطاع الصناعة وتخصيص الأراضي للمستثمرين، حيث تم تشكيل لجنة قانونية لوضع مشروع قانون جديد للصناعة تحت مسمى "قانون تنمية وتنظيم الصناعة" بدلا من القانون الحالي والصادر عام 1958. وذلك لحسم الجدل حول أساليب تخصيص الأراضي الخاصة بالاستثمار الصناعي وتبعيتها إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية [27].

كما لا يمكن النظر إلى سوء إدارة الأراضي الصناعية في مصر إلا في إطار أكبر لإخفاق سياسات إدارة أراضى الدولة، والتي تضمنت بيع الأراضي بأسعار زهيدة وما ترتب عليها من قيام بعض المنتفعين بتسقيعها وتحقيق مكاسب رأسمالية ضخمة من وراء بيعها دون أن تستفيد منها الدولة، حتى أن المشكلة لا تقتصر على الخسارة المالية للدولة، فالأرض أصل من أصول الدولة لا يجب التصرف فيه بالبيع، لذا فإن معظم دول العالم تتجه إلى تخصيص الأراضي بحق الانتفاع، وهو ما أدركته الحكومة المصرية مؤخراً.

[27] هيئة التنمية الصناعية، نشرة التنمية الصناعية ، 36، فبراير 2012

الفصل الرابع
تحليل الوضع الراهن
للصناعة والمناطق الصناعية في مصر

الفصل الرابع

تحليل الوضع الراهن للصناعة والمناطق الصناعية فى مصر

1- مقدمة:

تعد الصناعة من أكثر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ديناميكية وتأثيراً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، نظراً لما يتمتع به هذا النشاط من روابط أمامية وخلفية قوية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولقدرته على استيعاب العمالة، والوفاء باحتياجات السوق المحلية والتصدير، وتحقيق اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، كما يتميز هذا النشاط بارتفاع مستوي الإنتاجية، والقدرة علي النمو المطرد بمعدلات عالية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيات الحديثة وتطويعها للظروف المحلية، وتحقيق الانتشار المكاني والتوازن الإقليمي، حيث يضيف النشاط الصناعي مبدأً هاماً في التنمية المكانية سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلى، مما يساهم في زيادة درجة التحضر بالمجتمعات التي تنتهج أسس الصناعة العلمية والفنية، وخاصة الجانب التكنولوجي– الإبداعي والابتكاري الناتج من مستويات تعليمية مرتفعة سواء تم إنتاجها داخل الدولة أو حتى لو تم استيرادها من دول أخرى في مراحل التنمية الأولى.

وتلعب الصناعة دوراً كبيراً فى تنمية المناطق والأقاليم الزراعية الريفية، والأقاليم المتخلفة، وتعالج الازدواجية الإقليمية/المكانية، وتقدم دائماً فرص العمل لفائض قوة العمل الزراعية، فتساهم في تقليل حدة الفوارق الاقتصادية بين الريف والحضر، وتساهم في تنمية المناطق والأقاليم الصحراوية أيضاً، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وهو ما يؤدى إلى تكامل اقتصاديات الأقاليم والمحافظات الصحراوية مع بقية الوحدات الإدارية المكانية في إطار الاقتصاد القومي، وينعكس ذلك بشكل مباشر على هذه المجتمعات، وخاصة زيادة الناتج بإضافة طاقات إنتاجية جديدة أعلى إنتاجية مقارنة بالزراعة والتعدين.

وتاريخياً يرتبط تاريخ الصناعة المصرية ارتباطاً وثيقاً بالحضارة المصرية القديمة (العصر الفرعوني)، حيث يشير متحف العلوم في لندن إلى أن جميع الصناعات تبدأ بحضارة قدماء المصريين، مثل صناعات الغزل والنسيج، الأواني الفخارية، الزجاج، الحلي[28]. ويرجع الفضل إلى الزراعة المصرية القديمة في تعليم أصول الصناعة، حيث صنع الفلاح المصري أدواته المستخدمة في الزراعة مثل الفأس والمنجل والمزراة، وعرف طحن القمح وصنع الخبز، وتجفيف الفاكهة، كما عرف فنون الصباغة والدباغة وصنع الأثاث واستخراج الزيت، بل قام بتصنيع بعض المنتجات الزراعية كأدوية لعلاج الأمراض.

[28] نعمات أحمد فؤاد فى شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص 38.

وتعد صناعة التشييد والبناء أكبر شاهد على ارتباط الصناعة بالحضارة المصرية القديمة، حيث تطلب بناء الأهرامات والمعابد الكثير من العدد والآلات الصناعية والزراعية.

وتاريخياً ترجع أولى محاولات إنشاء صناعة مصرية على أسس حديثة إلى فترة الحملة الفرنسية على مصر خلال الفترة(1798–1801)، حيث ساهمت في تطوير الصناعات المصرية القديمة، فقد أعاد الفرنسيون تكوين دار الصناعة، وفى إتباع الأسس والفنون الصناعية الحديثة حسب الأصول التكنولوجية المتوفرة في تلك الفترة.

وقد تطورت الصناعة المصرية تاريخياً حسب جهود المصلحين من أبنائها، وشهدت البلاد ثلاث تجارب صناعية اعتباراً من عام 1815 في عهد محمد على باشا، مروراً بتجربة الاقتصادي المصري الكبير طلعت حرب (1920–1940)، ثم تجربة التصنيع في عهد جمال عبد الناصر قائد ثورة 1952.

<u>ويهدف هذا الفصل إلى تحليل أوضاع الصناعة المصرية والمناطق الصناعية فى مصر، للتعرف على مدى مساهمة الصناعة في الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة، بالإضافة إلى دراسة التوزيع القطاعي والمكاني للصناعة، ومنهج المناطق الصناعية في مصر.</u>

2– تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي:

يتكون القطاع الصناعي في مصر من عدد من المنشآت الصناعية التي تختلف من حيث الحجم، التمويل، الملكية، التوزيع الجغرافي، لذا يهدف هذا الجزء إلى توصيف القطاع الصناعي وفقاً لعدد من المتغيرات، مثل عدد المنشآت الصناعية، وعدد العاملين بها، وحجم الاستثمارات ونمط الملكية، وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى المحافظات.

ويوضح الجدول رقم (4–1) والشكل رقم (4–1) أن إجمالي عدد منشآت الصناعات التحويلية المسجلة يصل إلى نحو 33.5 ألف منشأة حتى بداية عام 2012، بلغت جملة استثماراتها نحو 354 مليار جنيه [*]، يعمل بها نحو 1,8 مليون عامل، يتقاضون أجورا سنوية تقدر بنحو 19.5 مليار جنيه، بمتوسط أجر سنوي يقدر بنحو 11 ألف جنيه، وتقدر مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد المصري بنحو 153.9 مليار جنيه سنوياً، وهى تمثل القيمة المضافة الصافية لهذا القطاع.

[*]وهى المنشآت الصناعية المسجلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية وفقاً لقانون السجل الصناعي سواء التابعة لقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص أو الحرفي أو المشترك، ذلك بخلاف 12 ألف منشأة حاصلة على رخص تشغيل ولكن غير حاصلة على سجل صناعي، كما يوجد 160 ألف ورشة حرفية مسجلة في جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي.

جدول رقم (4-1)

الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي عام 2012

	المنشآت		التكاليف الاستثمارية		قيمة الإنتاج		عدد العمال		الأجور السنوية	
	عدد	%	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%	عدد	%	بالمليون جنيه	%
إنتاج نباتي وحيواني	22	0.1	195	0.0	246	0.0	1783	0.1	10.5	0.1
استخراج وتجهيز فحم	2	0.0	416	0.1	70	0.0	925	0.1	9.5	0.0
البترول وتكريره ومنتجات الغاز الطبيعي	14	0.0	40205	7.5	30212	4.3	19417	1.1	407.5	2.1
استخراج خامات المعادن	2	0.0	237	0.0	137	0.0	882	0.0	9.5	0.0
استغلال مناجم ومحاجر	51	0.2	473	0.1	301	0.0	6431	0.4	53.2	0.3
مواد غذائية ومشروبات تبغ	6840	20.7	80594	15.1	147298	20.8	307237	17.2	3264.5	16.7
غزل ونسيج وملابس وجلود	7150	21.6	43014	8.1	63475	9.0	499794	28.0	3330.8	17.1
الخشب ومنتجاته	2790	8.4	4089	0.8	9660	1.4	38268	2.1	273.5	1.4
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	1878	5.7	16268	3.0	16298	2.3	76747	4.3	695.0	3.6
كيماويات أساسية ومنتجاتها	4167	12.6	94661	17.7	128613	18.2	234636	13.1	3821.5	19.6
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	2300	7.0	50975	9.5	43627	6.2	153258	8.6	1925.5	9.9
معدنية أساسية	668	2.0	89594	16.8	77674	11.0	82159	4.6	1644.8	8.4
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	6451	19.5	73259	13.7	166403	23.5	332041	18.6	3725.9	19.1
صناعات تحويلية أخرى	592	1.8	2779	0.5	14880	2.1	9286	0.5	53.4	0.3
إنتاج وتوزيع كهرباء الإنارة والقوى	34	0.1	36690	6.9	8419	1.2	20772	1.2	289.6	1.5
مراكز الخدمة والصيانة	85	0.3	551	0.1	98	0.0	3091	0.2	17.8	0.1
الإجمالي	33046	100.0	533999	100.0	707410	100.0	1786727	100.0	19532.0	100.0

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، القاهرة، 2012.

شكل رقم (4-1)

الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي عام 2012

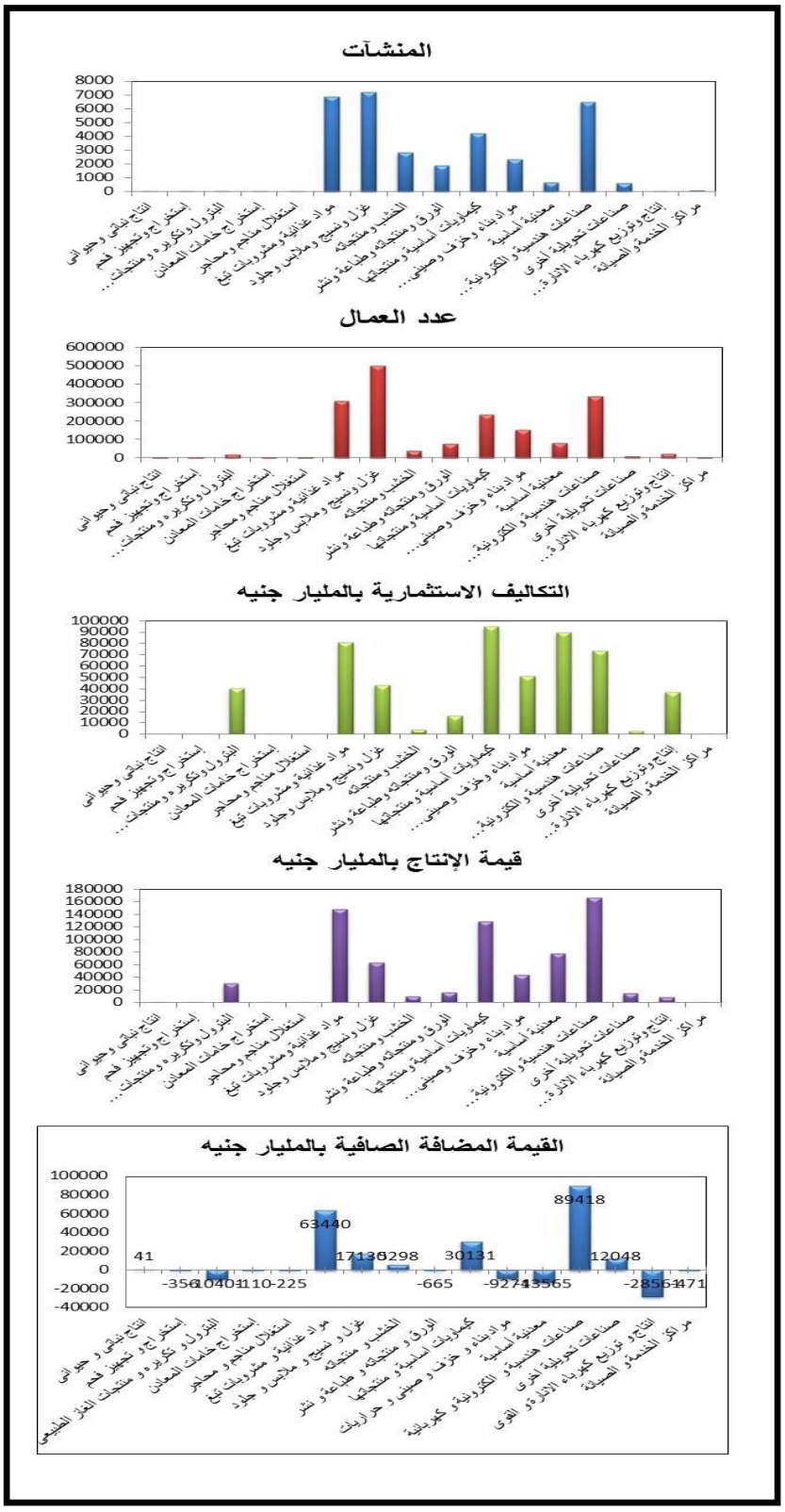

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (4-1).

وتـأتى صـناعات الغـزل والنسـيج والملابـس والجلـود، المـواد الغذائيـة والمشـروبات والتبـغ، الهندسـية والاليكترونيـة والكهربيـة، الكيماويـات ومشـتقاتها فـي مقدمـة الصـناعات مساهمة في الاقتصاد القومي، حيث تساهم هذه الصناعات معا في زيادة القيمة المضافة الصافية بنحو 200.1 مليار جنيه سنوياً، ويعمل بها نحو 75.4 % من جملة العاملين بالصناعة.

وتعد صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود أكثر الصناعات استيعاباً للعمالة، حيث تستحوذ على 21.6% من جملة عدد المنشآت و28% من إجمالى العمالة، ويليها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (20.7% من المنشآت و17.2% العمالة)، يليها الصناعات الهندسية والاليكترونية والكهربية (19.5% من المنشآت و18.6% من العمالة)، وصناعة الكيماويات ومشتقاتها (12.6% من المنشآت و13.1% من العمالة).

2-1 المنشآت والعمالة الصناعية على مستوى المحافظات

وباستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (4-2) وشكل رقم (4-2) اللذين يعكسان الوضع الراهن للصناعة على مستوى المحافظات، يتضح الآتى:

- تـأتى محافظـة القـاهرة فـى مقدمـة المحافظـات مـن حيـث عـدد المنشـآت الصـناعية المسجلة، حيث تضم نحو 27.8% من جملة عدد المنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية، يليها محافظات الشرقية، القليوبية، الجيزة، الإسكندرية بنسب (11.8%، 10.6%، 10%، 8.4%) على التوالي.
- وتأتى محافظات الغربية 6.8%، الدقهلية 4.9%، دمياط 3.2%، المنوفية 3.1%، أما باقي المحافظات الـ 18 فتضم 13.3% من المنشآت، أقلها محافظات الحدود الخمسة.
- تضم محافظات إقليم القناة نحو 14.3% من جملة عدد المنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية، يتركز 82.4% منها في محافظة الشرقية، حيث تضم واحدة من أكبر المدن الصناعية في مصر وهى مدينة العاشر من رمضان، التي يوجد بها 2248 مصنعا منتجا، 478 مصنعا تحت التشغيل، بالإضافة إلى نحو 1942 مشروعا صغيرا.
- كذلك الوضع بالنسبة للعمالة، حيث يتركز نحو 17.5% من جملة العمالة العاملة بالمنشآت الصناعية في محافظة القاهرة، يليها محافظات الشرقية 14.2%، الجيزة 14%، القليوبية 13.6%،الإسكندرية 13 %، أي أن المحافظات الخمس الكبرى تضم 72.4% من العمالة في منشآت الصناعات التحويلية المسجلة، تليها محافظة الغربية 4.7% ، المنوفية 3.8%، أما باقي المحافظات الـ 20 فتحتوى على 23.8% من العمالة الصناعية.

جدول رقم (4-2)

الوضع الراهن للصناعة على مستوى المحافظات وفقا لبيانات عام 2012

(المنشآت، المشتغلون، قيمة الإنتاج، الاستثمار، الأجور والقيمة المضافة)

	عدد المنشآت	عدد المشتغلين بالألف	الإنتاج بالمليار جنيه	التكاليف الاستثمارية مليار جنيه	الأجور	القيمة المضافة مليار جنيه
القاهرة	9189	313370	65747	43680	3757	18310.0
الإسكندرية	2788	232602	89065	106226	2515	19676.0-
بورسعيد	340	42328	13117	10059	402	2656.0
السويس	161	37683	54029	42996	915	10118.0
دمياط	1069	17508	9235	19409	178	10352.0-
الدقهلية	1609	38513	9614	6576	351	2687.0
الشرقية	3910	253328	130685	67301	2444	60940.0
القليوبية	3514	243094	67958	37214	2179	28565.0
كفر الشيخ	465	9414	2731	2078	72	581.0
الغربية	2250	84715	11830	8526	694	2610.0
المنوفية	1010	67557	39635	24133	643	14859.0
البحيرة	745	54807	11858	10043	721	1094.0
الاسماعيلية	244	29058	6310	3220	245	2845.0
الجيزة	3300	250309	130591	65817	2652	62122.0
بني سويف	217	10390	7075	8968	110	2003.0-
الفيوم	204	11478	3432	2060	120	1252.0
المنيا	378	10153	2422	2905	81	564.0-
أسيوط	677	15653	7627	7535	276	184.0-
سوهاج	399	8542	1959	1971	68	80.0-
قنا	183	22716	7293	44598	325	37630.0-
أسوان	191	14389	4073	4035	224	186.0-
الأقصر	28	2152	926	687	338	99.0-
البحر الأحمر	59	7445	22706	4387	61	18258.0
مطروح	22	912	107	128	3	24.0-
الوادي الجديد	19	996	190	596	21	427.0-
شمال سيناء	66	3011	1832	3134	38	1340.0-
جنوب سيناء	9	4604	5363	5715	99	451.0-
الإجمالي	33046	178672	707410	533997	1953	153881.0

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، القاهرة، 2012.

شكل رقم (4-2)

المنشآت والعمالة الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012

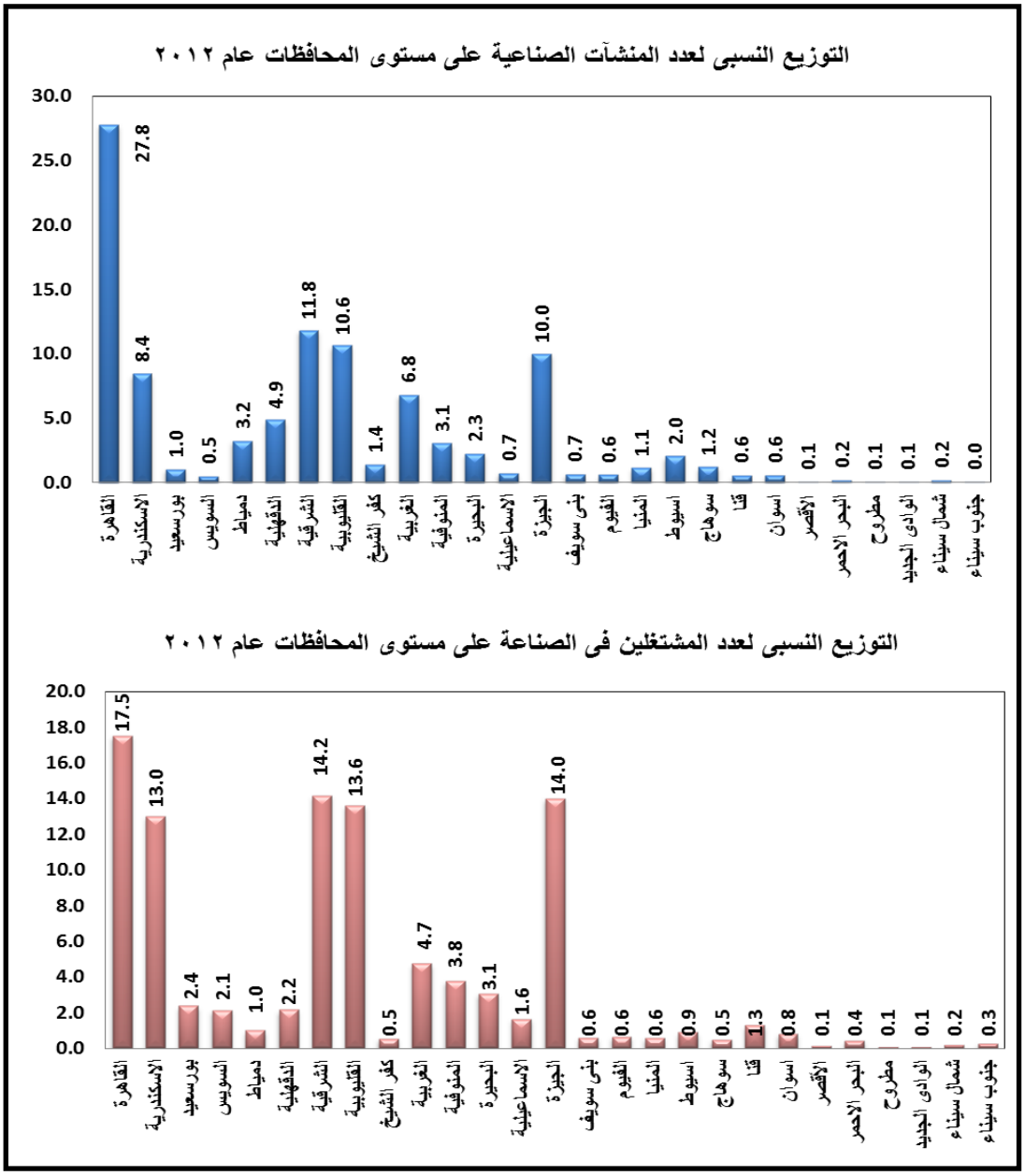

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (4-2).

- يوجد حوالي 18 ألف منشأة صناعية صغيرة[*] (أقل من 10 عمال) داخل الـ 33.5 ألف منشأة صناعية المسجلة، بنسبة تصل إلى نحو 57% من إجمالي المنشآت الصناعية المسجلة في 2012، يعمل بها نحو 4.8% من جملة العمالة الصناعية.

وغالباً يكون للمنشآت الصغيرة نمط توطن مختلف عن الكبيرة في ذات الصناعة، فقد يكون تمركز الصناعة مدفوعاً بتمركز المنشآت الكبيرة وفى حالات أخرى تكون

[*] هذا بخلاف المنشآت الحرفية والمنشآت الصغيرة غير المسجلة.

المنشآت الصغيرة هي التي لديها اتجاه للتمركز، لذا فإن قضية حجم المنشآت هامة لصنع السياسات، فالسياسات التي تشجع الانتشار لن تنجح في الغالب لو أن المنشآت الصغيرة هي فقط التي تنتشر، كذلك سياسات التمركز يصعب تنفيذها لو أن المنشآت الكبيرة هي فقط التي تتمركز.

2-2 الاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات

بلغ إجمالي الاستثمارات الصناعية حوالي 543 مليار جنيه حتى بداية 2012، تتمتع محافظة الإسكندرية بالنصيب الأكبر منها 19.9%، كما يوضح الشكل رقم (4-3)، وهو ما يرجع إلى الاستثمارات العامة والخاصة الضخمة في قطاع البتروكيماويات، تليها محافظات الشرقية 12.6%، الجيزة 12.3%، القاهرة 8.6%، السويس 8.1%، والقليوبية 7%. وتستحوذ محافظات إقليم القناة معاً على نحو 24.8% من جملة الاستثمارات الصناعية، يتركز حوالى 50% في محافظة الشرقية وحدها، بينما يبلغ النصيب النسبي للاستثمارات الصناعية بمحافظات الوجه القبلي نحو 13.6% من الاستثمارات الصناعية، نصيب قنا وحدها 61.3% منه، تليها بني سويف 12.3%، حيث يوجد بهاتين المحافظتين خمس مناطق صناعية مكتملة المرافق، اثنتان منها في قنا وثلاث في بني سويف، حيث تتنوع بها الأنشطة الصناعية العاملة.

شكل رقم (4-3)
التوزيع النسبي للاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012

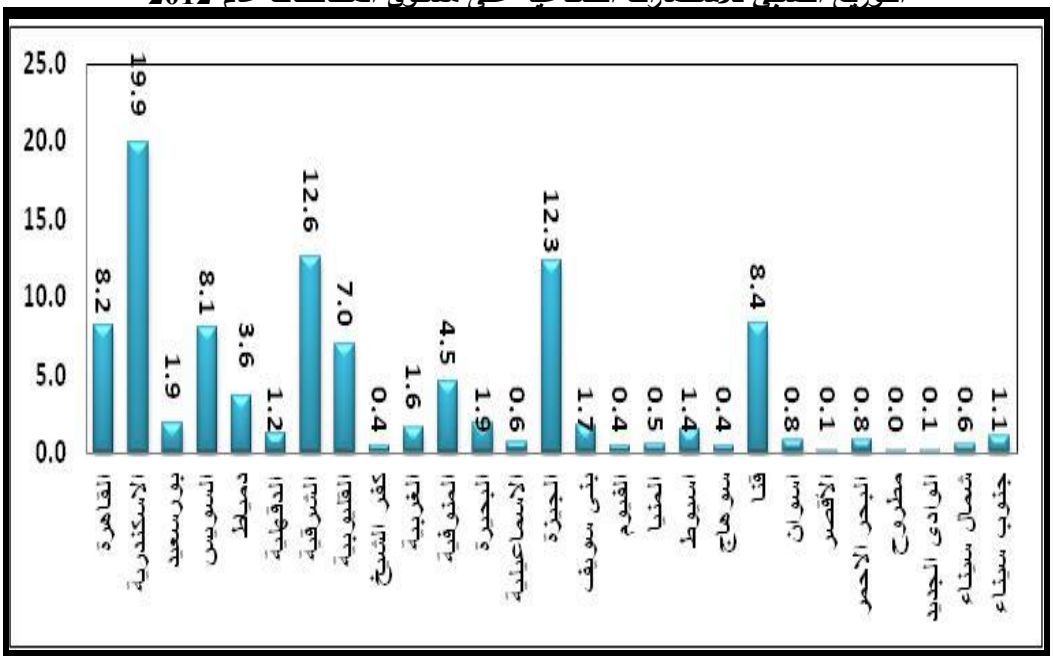

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (4-2).

ويلاحظ من الشكل السابق أيضاً أن الاستثمارات الصناعية الجديدة لم تعد تتجه أساساً إلى القاهرة والإسكندرية وحدهما، بل بدأت تتوجه إلى محافظات القليوبية، الجيزة، الشرقية، فالإسماعيلية، السويس وبورسعيد. فمع تطور وتنامي الأنشطة الاقتصادية تتوسع

وتتطور القطاعات الخدمية محدثة تغيرا في الهيكل الاقتصادي للدولة عموماً وللأقاليم المكونة لها، وتكون العلاقة بين قطاعي الصناعة والخدمات تكاملية ثم تنافسية، ففى المرحلة الأولى يرتبط نمو قطاع الخدمات بنمو قطاع الصناعة حيث يعد قطاع الصناعة مشتريا للخدمات، وفى مرحلة لاحقة يصبح قطاع الخدمات منافساً لقطاع الصناعة لتصبح العاصمة والأقاليم الحضرية الكبرى مراكز للتجارة والخدمات الشخصية والإنتاجية، وتتجه المصانع إلى المناطق القريبة من العاصمة حيث تتوفر أراضى لإقامة المصانع وفى ذات الوقت تستفيد من المزايا التي تقدمها المدن الكبرى، وهو ما حدث في مصر حيث بدأت إتجاهات الاستثمارات في القاهرة نحو التجارة والخدمات، مع إتجاه المصانع إلى المدن والمناطق الصناعية القريبة من مراكز الصناعة التقليدية.

2-3 الإنتاج والأجور والقيمة المضافة للصناعة على مستوى المحافظات

بلغت قيمة الإنتاج من الصناعات التحويلية 707.4 مليار جنيه في 2012 ساهمت محافظات الإسكندرية بنسبة 21.2% والقاهرة 17.7% والجيزة 12.5% والشرقية 12% بالنصيب الأكبر منها كما يوضح الشكل رقم (4-4)، وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج ما قدره 553.5 مليار جنيه، كما بلغت جملة الأجور التي يتقاضاها العاملون 19.5 مليار جنيه، لتبلغ القيمة المضافة الصافية نحو 153.9 مليار جنيه.

وتوضح القيمة المضافة بعض الحقائق التي تخفيها أرقام الإنتاج خاصة في الصناعات التي تمثل فيها قيمة المواد الخام نسبة عالية من قيمة الإنتاج مثل البتروكيماويات والمعادن الأساسية وإنتاج وتوزيع الكهرباء، وترتبط القيمة المضافة بنمط الملكية والتي تكون سالبة في كثير من المنشآت العامة حيث تزيد قيمة مستلزمات الإنتاج والإهلاك عن قيمة الإنتاج. حيث أدت القيمة المضافة السالبة في قطاع البتروكيماويات في منشآت القطاع العام في محافظات الإسكندرية (-12.8%) ودمياط (-6.7%) وقنا (24.5%) إلى خفض مساهمتها وجعلها سالبة. ولكن عند دراسة القيمة المضافة في منشآت القطاع الخاص فإن القيمة المضافة المولدة تكون موجبة. وتوضح البيانات أن المساهمة الأكبر لمحافظة الجيزة (40.4%)، الشرقية (39.6%) والقليوبية (18.6%). أما على مستوى القطاعات، فكانت المساهمة الأكبر للصناعات الهندسية والاليكترونية، الصناعات الغذائية والمنتجات الكيماوية ومشتقاتها.

كما توضح البيانات الخاصة بالأجور التي يتقاضاها العاملون بالصناعة أنه على الرغم من أن محافظات القاهرة (19.2%)، الجيزة (13.6%)، الإسكندرية (12.9%) والشرقية (12.5%) قد سجلت أعلى مستويات للأجور المتولدة، إلا أن متوسطات الأجور السنوية التي يتقاضاها العامل قد بلغت أقصاها في محافظات الأقصر (157.1 ألف جنيه)، يليها السويس (24.3 ألف جنيه) وجنوب سيناء (21.5 ألف جنيه).

شكل رقم (4-4)

التوزيع النسبي للاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012

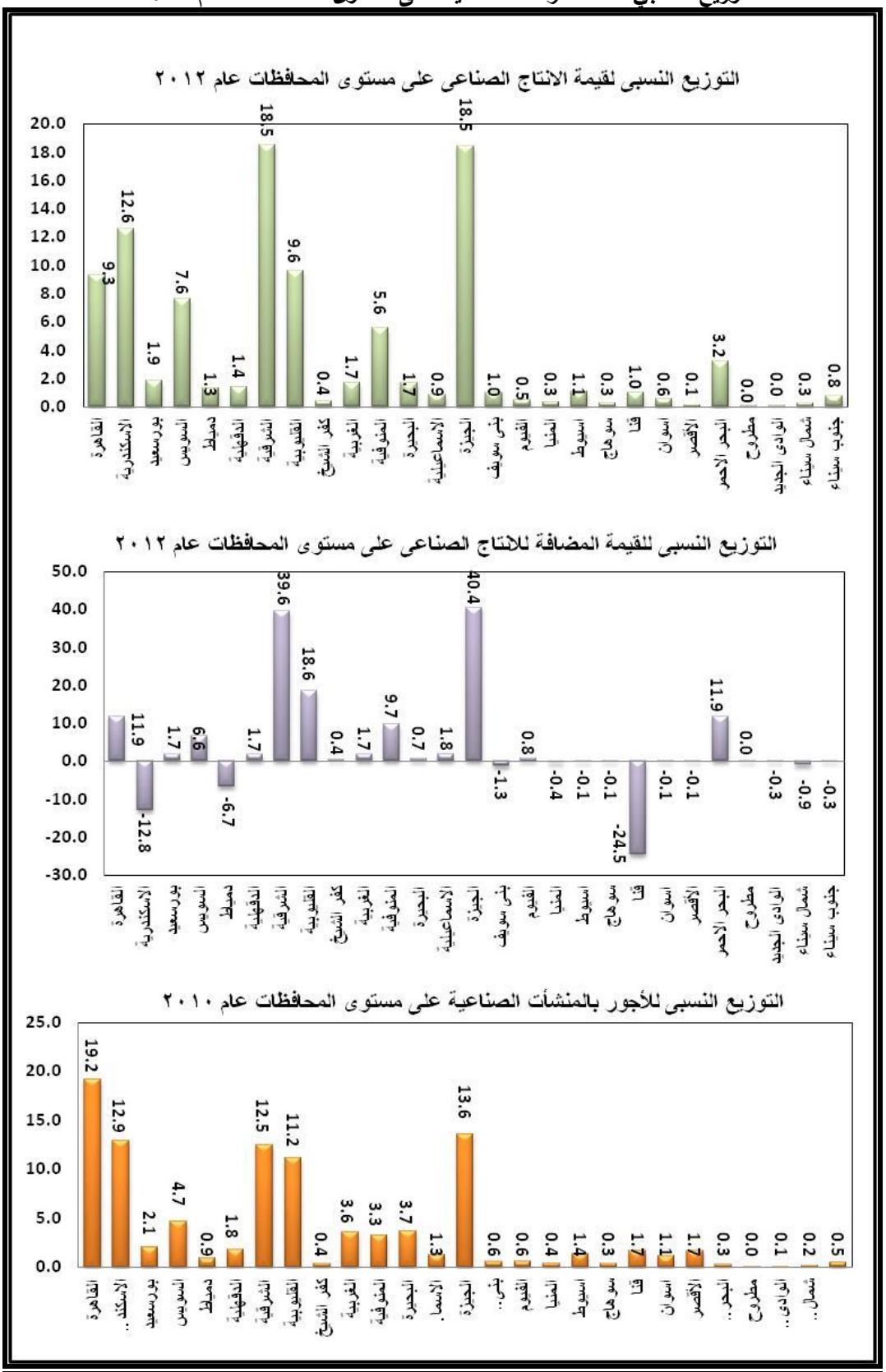

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (4-2).

يتضح من العرض السابق وجود تشابه في توزيع متغيرات المنشآت والعمالة والاستثمارات والإنتاج والقيمة المضافة على مستوى المحافظات، من حيث تركزها في بعض المحافظات مع اختلاف ترتيب المحافظات وفقاً للمتغير المستخدم. بحيث يمكن الوقوف على تقسيم عام لوضع الصناعة التحويلية على مستوى المحافظات كالتالي:

- تحتل المحافظات الصناعية الكبرى القاهرة، الشرقية، الجيزة، الإسكندرية والقليوبية المراكز الخمسة الأولى.
- تتأرجح باقى المحافظات حول المراكز الوسطى، ويأتي في مقدمتها محافظات الغربية، المنوفية والسويس، وتتذيلها في الغالب محافظات الفيوم، وبني سويف، قنا والمنيا وكفر الشيخ.
- تأتى محافظات الحدود الخمس في المؤخرة في المراكز الخمسة الأخيرة.

3- الوضع الراهن للمناطق الصناعية

للمناطق الصناعية في مصر تاريخ طويل، حيث نشأت التجمعات الصناعية المتخصصة والمدن الصناعية الكبرى في المحلة الكبرى وكفر الدوار وكفر الزيات وحلوان والتبين وشبرا الخيمة منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية بشكلها الحديث بدأ منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، وسوف ينصب تركيزنا في هذا الجزء علي المناطق الصناعية بمفهومها الحديث والتي نظمتها القوانين وأنشأتها الدولة، بهدف ضمان تدفق وجذب الاستثمارات وتنظيم عملية الحصول على الأراضي الصناعية.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة توسعاً كبيراً في المناطق الصناعية باعتبارها أداة أساسية للتخطيط الاقتصادي والعمراني، لذا زادت أعداد المناطق الصناعية الصادر لها قرار إنشاء، سواء قرار محافظ أو قرار مجلس وزراء أو قرار جمهوري، من 26 منطقة في أوائل التسعينيات إلى 128 منطقة في 2012.

وتتباين الأنظمة الأساسية للمناطق الصناعية في مصر وفقاً للهدف من إنشائها كما يوضح الشكل رقم (4-5)، والقانون المُنشئ لها، وتبعيتها الإدارية، وحوافز الاستثمار التي تقدمها، حيث توجد 75 منطقة صناعية تابعة للمحافظات، و21 منطقة صناعية تابعة للمدن الجديدة، و9 مناطق صناعية حرة، ومنطقة صناعية اقتصادية في شمال غرب خليج السويس بالإضافة إلى منطقة شرق بورسعيد، و21 منطقة للصناعات الثقيلة والملوثة.

شكل رقم (4-5)

التوزيع النسبي للمناطق الصناعية وفقاً للأنظمة الأساسية فى عام 2012

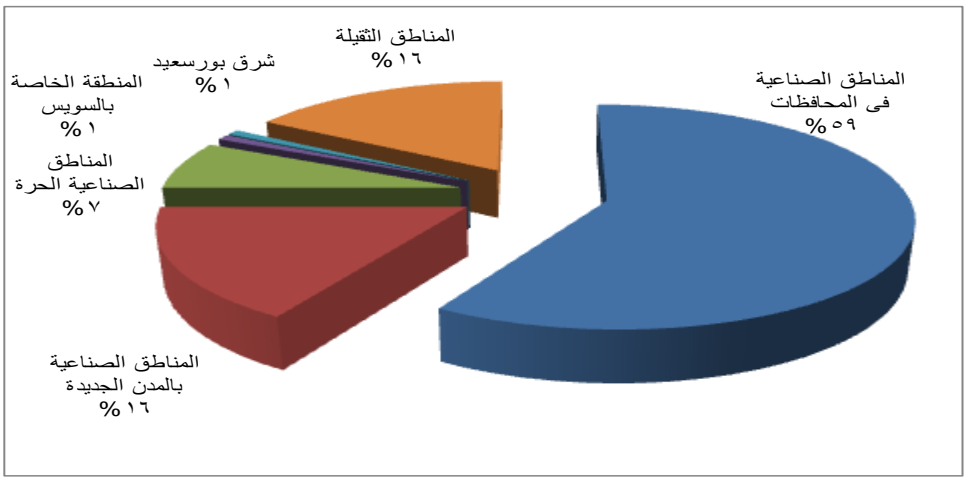

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

3-1 المناطق الصناعية التابعة للمحافظات:

وهى تلك المناطق التي خُصصت داخل حدود المحافظات لإنشاء مصانع، ويتم تحديدها غالباً بقرار من المحافظ، كأحد أشكال اللامركزية في إدارة الأراضي، وكأداة لخفض الازدحام الحضري، فقانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982 نص على إنشاء المناطق الصناعية فى المحافظات وحظر التوسع في المنشآت الصناعية خارج المناطق الصناعية.

وفى عام 2012 بلغ عدد المناطق الصناعية التابعة للمحافظات 75 منطقة صناعية موزعة على 23 محافظة(*)، ويبلغ عدد المصانع في المناطق الصناعية التابعة للمحافظات 1592 مصنعا يعمل بها نحو 129 ألف عامل باستثمارات قدرها 36.8 مليار جنيه، كما يوضح الجدول رقم (4-3).

جدول رقم (4-3)

الأداء العام للمناطق الصناعية التابعة للمحافظات 2012

البند	البيان
عدد المناطق	75
عدد المنشآت	1592
عدد العاملين	129.1 ألف
قيمة الإنتاج	51.8 مليار جنيه
التكاليف الاستثمارية	36.8 مليار جنيه

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيان بإجمالي المنشآت المسجلة بالهيئة موزعة طبقا للمناطق والمدن الصناعية في 26-4-2012، بيانات غير منشورة، 2012

(*) لا توجد مناطق صناعية تابعة للمحافظات في محافظات دمياط والغربية والبحر الأحمر وجنوب سيناء، وإن كانت توجد أنواع آخري من المناطق الصناعية.

وتعد المنطقة الصناعية بأبو رواش في الجيزة والمنطقة الصناعية مرغم قبلي وبحري في الإسكندرية من أهم المناطق الصناعية من حيث عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية بهما 158 و 213 منشأة على الترتيب، وبلغ عدد العاملين 29 ألف و 25.3 ألف على التوالي، ويوضح الشكل رقم (4-6) أهم 10 مناطق صناعية تابعة للمحافظات من حيث المساهمة في التشغيل.

شكل رقم (4-6)

أكبر 10 مناطق صناعية تابعة للمحافظات من حيث عدد العمالة حتى أبريل 2012

(ألف عامل)

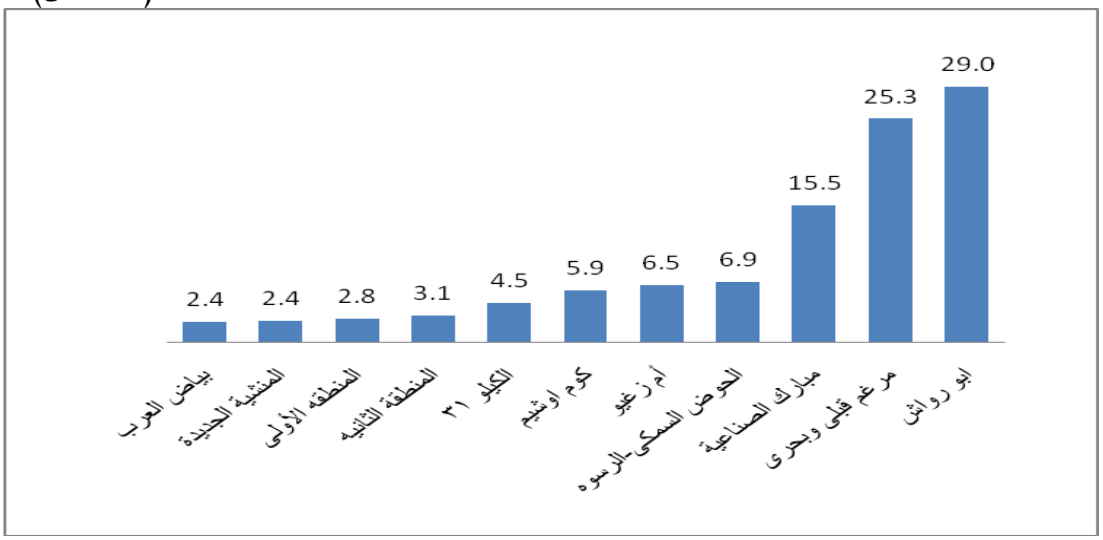

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

3-2 المناطق الصناعية فى المدن الجديدة:

أنشئت المدن الجديدة كتجمعات عمرانية طبقاً لقانون المجتمعات العمرانية رقم 59 لسنة 1979، منذ أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي بغرض استيعاب الزيادات السكانية من خلال وضع قاعدة اقتصادية تكون الصناعة أهم أنشطتها، لذا فإن تخطيط المدن الجديدة تضمن إنشاء مناطق صناعية، وهذه المناطق تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتعد من أقدم وأهم المناطق الصناعية فى مصر.

وتوجد 21 منطقة صناعية تابعة للمدن الجديدة في مصر، يبلغ عدد المصانع فيها 6049 مصنعا يعمل بها 541 ألف عامل بتكلفة استثمارية قدرها 206.7 مليار جنيه، كما يوضح الجدول رقم (4-4)، وتضم المناطق الصناعية بالمدن الجديدة نحو ثلاثة أرباع المنشآت الصناعية العاملة في المناطق الصناعية.

جدول رقم (4-4)

الأداء العام للمناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة حتى أبريل 2012

البند	البيان
عدد المناطق	21
عدد المنشآت	6049
عدد العاملين	541 ألف
قيمة الإنتاج	385 مليار جنيه
التكاليف الاستثمارية	206.7 مليار جنيه

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيان بإجمالي المنشآت المسجلة بالهيئة موزعة طبقا للمناطق والمدن الصناعية في 26-4-2012، بيانات غير منشورة، 2012

وتعد المنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان أكبر المناطق الصناعية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين، 1644 منشأة و 207.6 ألف عامل، تليها المنطقة الصناعية بالسادس من أكتوبر، 1298 منشأة و 125.1 ألف عامل، ويوضح الشكل رقم (4-7) أهم 10 مناطق تابعة للمدن الجديدة من حيث المساهمة في التشغيل.

شكل رقم (4-7)

2012 (ألف عامل)

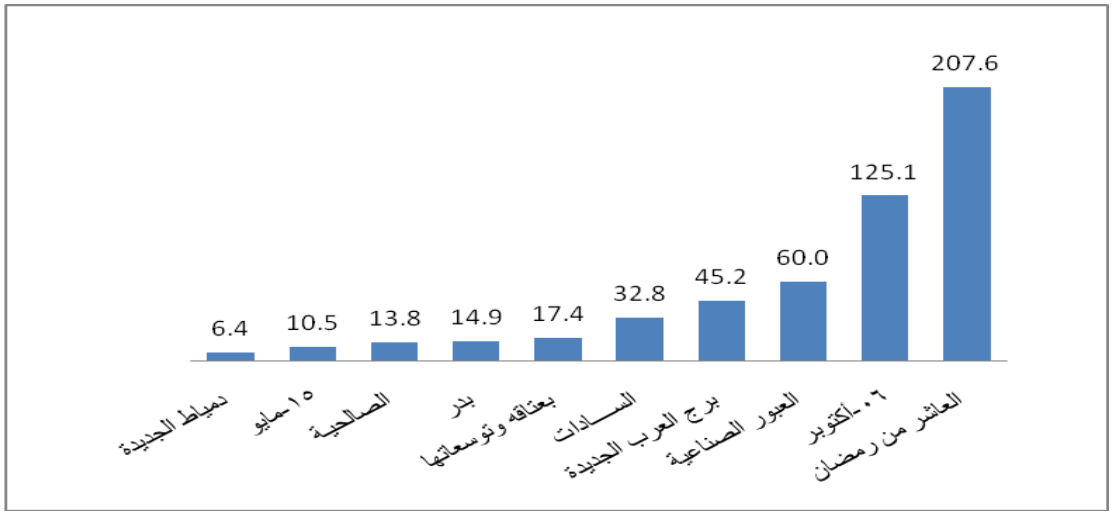

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

ويُطلق نظام المناطق الصناعية الداخلية على كل من المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة وتلك التابعة للمحافظات تمييزاً لها عن المناطق الحرة. حيث أوجد قانون الاستثمار رقم 8 لعام 1997 نوعين من الاستثمار، نظام الاستثمار الداخلي ونظام المناطق الحرة، بينما نظام المناطق الاقتصادية الخاصة فقد أوجده القانون رقم 83 لعام 2002.

3-3 المناطق الصناعية الحرة:

بدأت مصر في إقامة المناطق الحرة منذ أوائل السبعينيات في محاولة لزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيات الحديثة. ووفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، فإن المناطق الحرة تتبع الهيئة العامة للاستثمار ويتم إنشاؤها بقرار من مجلس الوزراء. وتقع المناطق الحرة داخل نطاق الأراضي الوطنية، بيد أنها تعتبر مناطق خارج الحدود أي مناطق حرة حيث يقوم المستثمرون العاملون داخل المناطق الحرة بتصدير معظم إنتاجهم، ولتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، تقع المناطق الحرة عادةً على مقربة من الموانئ البحرية والمطارات [29].

ويوجد 10 مناطق حرة عامة في مصر، نشاطها موجه للصناعات أساساً بالإضافة إلى النشاط الخدمي والتخزين ما عدا المنطقة الحرة الإعلامية حيث إنها موجهة لخدمات الإعلام، ويوضح الجدول رقم (4-5) أداء المناطق الصناعية حيث بلغ عدد المشروعات بها 1127 وتوظف 211 ألف عامل حتى عام 2010.

جدول رقم (4-5)

الأداء العام للمناطق الصناعية الحرة حتى 2010/3/31

البند	البيان
عدد المناطق الحرة العامة*	10
عدد المشروعات	1127
عدد العاملين	211 ألف
رأس مال المشروعات	7.4 مليار دولار
التكاليف الاستثمارية	14.5 مليار دولار
الصادرات الكلية (من 2009/4/1 - 2010/3/31)	6.1 مليار دولار

* متضمنة المنطقة الحرة الإعلامية: والتي أنشأت في نوفمبر 2000 في مدينة 6 أكتوبر بمحافظة الجيزة، مساحتها الكلية 580 فدان (2.4 مليون م2) ، يعمل بها 82 مشروعا، عدد العمال 5.920.

Source: GAFI, Zones run by GAFI- "General Authority for Investment", 2010

وتعد المنطقة الحرة بالعامرية في الإسكندرية أكبر المناطق الحرة في مصر من حيث المساحة وعدد المشروعات نظراً لوجودها بالقرب من ميناء الإسكندرية، أما المنطقة الصناعية بمدينة نصر في القاهرة فهي الأكبر من حيث عدد العمال، كما يوضح الجدول رقم (4-6)، ويلاحظ ارتفاع معدلات الإشغال في المناطق الحرة لتصل إلى 100% في المنطقة الحرة في مدينة نصر وشبين الكوم ودمياط، وتتجاوز 99% في كل من العامرية والإسماعيلية.

[29] وزارة الاستثمار www.investmemt.gov.eg

جدول رقم (4-6)

المنطقة الحرة العامة ومعدلات الإشغال ومساهمتها في التشغيل حتى 2010

المنطقة	المحافظة	سنة التأسيس	المساحة الكلية (ألف م2)	المساحة الصافية للمشروعات (ألف م2)	عدد المشروعات			معدل الإشغال	عدد العمال
					صناعى	تخزين	خدمات		
مدينة نصر	القاهرة	1973	706	384	186	6	50	%100	72884
العامرية	الاسكندرية	1973	5683	3834	194	64	149	%99.3	41200
بورسعيد*		1975	801	521	55	25	16	%93	34497
السويس (بورتوفيق – الأدبية – عتاقة)		1975	1216	813	78	36	70	%63	28573
الإسماعيلية		1979	2843.4 المرحلة الأولى 463	382	47	6	16	%99.5	24324
دمياط		1993	798	584	15	4	9	%100	1592
شبين الكوم	المنوفية	2004	84	72	11	1	–	%100	2514
فقط	قنا	2005	912	625	6	–	–	%35	330

* تضم بورسعيد منطقتين حرتين وهما المنطقة الحرة بميناء شرق بورسعيد والمنطقة الحرة بجوار ميناء بورسعيد البحري

Source: GAFI, Zones run by GAFI- "General Authority for Investment", Jan 2010

3-4 المناطق الاقتصادية الخاصة:

يقضى القانون رقم 83 لسنة 2002 بإنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة تسمح بتوفير حوافز ومزايا تنافسية كبيرة، بهدف إقامة مشروعات صناعية وخدمية، وتنشأ بقرار من رئيس الجمهورية، مع إنشاء هيئة لكل منطقة اقتصادية خاصة تعمل على تبني السياسات التي تهدف إلى جذب الاستثمارات، وتعد كل منطقة اقتصادية كياناً قائماً بذاته له سلطة مستقلة ذات صلاحيات كبيرة، وتُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة شمال غرب خليج السويس SEZone والتي أنشأت بقرار جمهوري رقم 35 لسنة 2003، أول منطقة اقتصادية خاصة [30]، وتبلغ مساحة الأرض المخصصة لها حوالي 20.4 مليون م2، وتقع هذه المنطقة بالقرب من ميناء السخنة وعلى بعد حوالي 45 كم من مدينة السويس.

وتعتمد المناطق الحرة العامة والمناطق الاقتصادية الخاصة فى إنشائها على قرارات سياسية رفيعة المستوى (قرارات من رئاسة الجمهورية فى حالة المناطق الاقتصادية، وقرارات من مجلس الوزراء فى حالة المناطق الحرة)، بينما لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات سلطة كافية لإنشاء المناطق الصناعية على أراضيها.

3-5 المناطق الصناعية الثقيلة:

وفقاً لقرار الحاكم العسكري رقم 2 لسنة 1996 فقد تم تحديد عدد 27 منطقة خارج الكردون مخصصة للصناعات الثقيلة والملوثة والصناعات المتوسطة والصغيرة المغذية لتلك

[30] سيد عبد المقصود وآخرون، "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المحافظات"، قضايا التخطيط والتنمية رقم 219، معهد التخطيط القومي, فبراير 2010، ص 39

الصناعات الثقيلة فى الصحارى المصرية، وقد صدر القرار الجمهوري رقم 258 لسنة 2008 باعتماد عدد 12 منطقة صناعية للصناعات التعدينية الثقيلة، باجمالي مساحة 7.4 مليون م2 وذلك بـ7 محافظات، وجارى اعتماد 10 مناطق أخرى، على النحو المبين بالجدول رقم (4-7).

جدول رقم (4-7)

المناطق الصناعية الثقيلة ومساحاتها

المناطق الصناعية الثقيلة التي تم اعتمادها		
المحافظة	المنطقة	المساحة (ألف م2)
الوادي الجديد	الداخلة	1251
	غرب وادي وعر	971
طريق الصعيد /البحر الأحمر	برنيس 1	506
	برنيس 2	376
	العلاقي 1	259
	العلاقي2	1288
المنيا	وادي سريرية	95
بني سويف	جبل غراب	677
أكتوبر	الواحات	1142
السويس	شمال عتاقة	79
	غرب عتاقة	156
مطروح	الفياضة	671
الإجمالي		7471

المناطق الصناعية الثقيلة الجارى اعتمادها		
المحافظة	المنطقة	المساحات (ألف م2)
أسيوط	درب الأسيوطي	488.93
البحر الأحمر	القصير	18212.625
الوادي الجديد	درب الأربعين	2095.536
	جبل أبو النور	199.102
شمال سيناء	العجرمة	165.112
	جبل الحلال	511.602
	العقدة	850.354
جنوب سيناء	خليج السويس	942.05
المنيا	الشيخ فضل	131.288
أسوان	شرق أسوان	1583.407
الإجمالي		25180.006

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، برنامج توفير الأراضي الصناعية، يناير 2009

هيئة التنمية الصناعية، أطلس المناطق الصناعية.

http://www.ida.gov.eg/atlas/heavy_industrial.html

هذا بالإضافة إلى المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، وتبلغ المساحة الإجمالية لمشروع شرق بورسعيد 123 مليون م^2، ويتكون من الميناء المحوري بمساحة 35.4 كم^2، والمنطقة الصناعية جنوب الميناء بمساحة 87.5 كم^2، والمنطقة السياحية بمساحة 5 كم^2، والمنطقة الإدارية بمساحة 5 كم^2، والمنطقة الزراعية بمساحة 50 ألف فدان [31].

[31] موقع محافظة بورسعيد www.portsaid.gov.eg

كما توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية:

- المجمعات الصناعية: تقوم الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بإنشاء مجمعات الصناعات الصغيرة داخل المحافظات والمدن الجديدة، بغرض إتاحة فرص عمل لشباب الخريجين لإقامة مشروعات صغيرة عبارة عن ورش لتغذية المشروعات الاستثمارية بالمنطقة. وتتميز تلك الوحدات بالإقبال عليها وارتفاع معدلات إشغالها، ويوضح الجدول رقم (4-8)، أنه حتى ديسمبر 2011، بلغت نسبة إشغال المجمعات التابعة لوزارة الصناعة 86.8%، كما بلغت نسبة إشغال المجمعات التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية 81.5% [32].

جدول رقم (4-8)

موقف وحدات مجمعات الصناعات الصغيرة حتى ديسمبر 2011

أ) المجمعات التابعة لوزارة الصناعة

المجمع	إجمالي الوحدات	الوحدات المشغولة
مدينة السادات	360	360
مدينة برج العرب	410	408
محافظة الإسماعيلية	236	236
محافظة الدقهلية	364	364
محافظة أسيوط	498	308
محافظة أسوان	530	529
محافظة سوهاج	718	435
محافظة قنا	542	536
الإجمالي	3658	3176

ب) المجمعات التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

المدينة	المنطقة التابعة لها	اجمالى الوحدات	الوحدات المشغولة
برج العرب	المنطقة الصناعية الثالثة	180	109
العاشر من رمضان	المنطقة الصناعية B3	201	201
	المنطقة الصناعية C1	130	130
السادات	المنطقة الصناعية الثانية	47	40
	المنطقة الصناعية الثالثة	84	48
مايو-15	منطقة الخدمات المركزية	276	273
الصالحية الجديدة	المنطقة الصناعية الأولى	47	29
	المنطقة الصناعية الثانية	49	5
النوبارية الجديدة	المنطقة الصناعية الأولى	46	26
بدر الصناعية	المنطقة الحرفية	47	44
دمياط الجديدة	المنطقة الصناعية	45	34
الإجمالي		1152	939

المصدر: هيئة التنمية الصناعية، إنجازات هيئة التنمية الصناعية، التقرير ربع السنوي، أكتوبر/ديسمبر 2011، ص 5

- **المناطق الاستثمارية:** نظام المناطق الاستثمارية تم تقديمه عام 2007 من خلال قانون رقم 19 لسنة 2007 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1675 لسنة 2007، بهدف تطوير التجمعات الاقتصادية والارتقاء بمشاركة القطاع الخاص في تنمية التجمعات الصناعية، ولم يشترط أن تتخذ المشروعات شكلاً قانونياً معيناً أو تتخذ نشاطاً معيناً، فكما يوضح الجدول رقم (4-9) فإن المشروعات التي اشتركت في نظام المناطق الاستثمارية في مرحلته الأولى تنوعت أنشطتها ما بين الصناعي والتعليمي والتكنولوجي والسياحي والمشروعات الصغيرة.

[32] هيئة التنمية الصناعية، التقرير ربع السنوي لإنجازات هيئة التنمية الصناعية، أكتوبر/ديسمبر 2011، ص 5

جدول رقم (4-9)

المناطق الاستثمارية وفقاً للنشاط (المرحلة الأولى)

النشاط	عدد المناطق الاستثمارية	المشروع
صناعي	5 مناطق	الأهرامات – بوليراس – سى بى سى –اى دى جى – التجمعات المصرية
التعليم والبحث العلمي	3 مناطق	جامعة القاهرة – جامعة عين شمس – جامعة الفيوم
التكنولوجيا	2 منطقة	اتصالات المعادى ومدينة مبارك للبحث العلمي
الخدمات السياحية	1 منطقة	مدينة مطار القاهرة
المشروعات الصغيرة	1 منطقة	ميت غمر

المصدر: وزارة الاستثمار http://www.investment.gov.eg/ar/Investment/Pages/investmentareas.aspx

- **الجيل الجديد للتجمعات الصناعية:** فى إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP وفى ضوء التوجه لطرح مناطق استثمارية، ومن أجل تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة اتجهت الدولة لطرح مناطق صناعية بنظام المطور الصناعي أو ما يطلق عليه الجيل الجديد للمناطق الصناعية، وهى فكرة قائمة علي تخصيص مناطق بأكملها وإعطائها لشركات متخصصة تقوم بتأسيس بنيتها الأساسية حتى تصبح صالحة للاستخدام الصناعي وتطرحها على المستثمرين بأسعار معقولة، وغالباً ما يتم طرح الأراضى بنظام المطور في المدن الصناعية الكبرى (العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، برج العرب)، وقد تم بالفعل طرح المرحلة الأولى للمشروع في أكتوبر 2006 تلتها المرحلة الثانية في أكتوبر 2007 والثالثة في مارس 2009 والرابعة في فبراير 2010.
- **إعادة استغلال الأصول المملوكة لشركات القطاع العام:** حيث جارى إعادة استغلال الأراضي غير المستغلة داخل شركات قطاع الأعمال العام بمساحات تبلغ 4 مليون م^2 من أجل توفير أراضي صناعية متخصصة، وتشمل تلك المساحات [33]:
  - إعادة استغلال 560 ألف م^2 من أراضي منطقة كفر الدوار الصناعية كمشروع متكامل لإقامة منطقة متخصصة في مجال صناعات الصباغة والتجهيز والغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
  - إعادة استغلال 150 ألف م^2 بنظام حق الانتفاع في مدينة المحلة الكبرى.
  - إعادة استغلال 125 ألف م^2 في منطقة ديرب النجم بالشرقية.

[33] هيئة التنمية الصناعية، تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة إقليميا علي مستوي الجمهورية، نوفمبر 2008.

4- التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية:

كما سبق أن ذكرنا، فإنه يوجد في مصر 128 منطقة صناعية، وتقع معظم هذه المناطق الصناعية في نطاق إقليم القناة (33 منطقة صناعية بنسبة 25.7%)، يليها إقليم القاهرة الكبرى (23 منطقة صناعية بنسبة 18%)، شكل رقم (4-8) وجدول رقم (4-10).

شكل رقم (4-8)

توزيع المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم التخطيطية في عام 2012

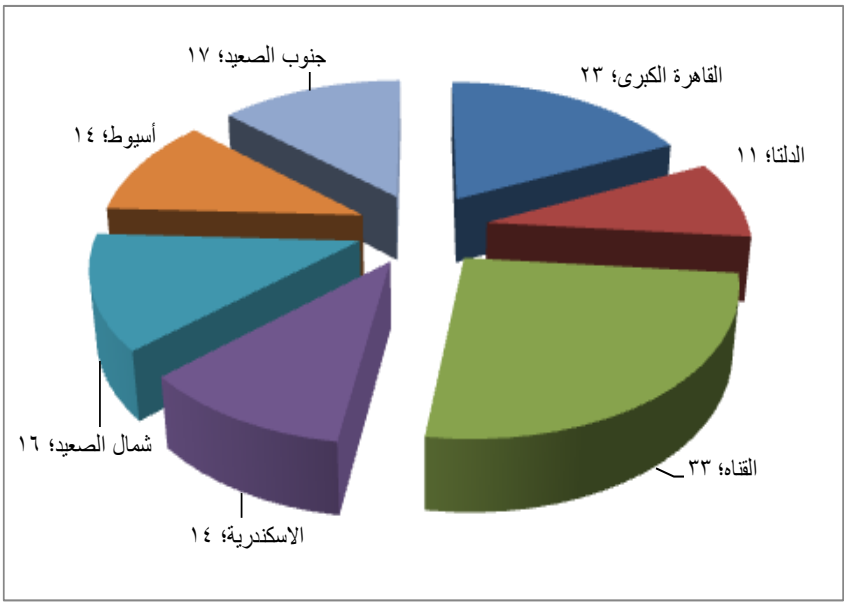

جدول رقم (4-10)

توزيع المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم التخطيطية والأنظمة المختلفة فى عام 2012

الإقليم	محافظات	مدن جديدة	مناطق حرة	اقتصادية*	ثقيلة**	الإجمالي
القاهرة الكبرى	15	6	1	0	1	23
إقليم الإسكندرية	11	2	1	0	0	14
إقليم القناة	16	5	4	2	6	33
إقليم الدلتا	7	2	2	0	0	11
إقليم شمال الصعيد	10	3	0	0	3	16
إقليم أسيوط	8	1	0	0	5	14
إقليم جنوب الصعيد	8	2	1	0	6	17
الإجمالي	75	21	9	2	21	128

* متضمنة منطقة غرب خليج السويس وشرق بورسعيد.

** منها 11 منطقة معتمدة و10 مناطق جارى اعتمادها.

ويعتبر إقليم القاهرة الكبرى هو الأهم من حيث المنشآت وإقليم قناة السويس هو الأهم من حيث عدد العمالة، ويليهما من حيث المنشآت والعمالة إقليم الإسكندرية، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (4-11).

جدول رقم (4-11)

توزيع المنشآت والعمالة الصناعية على الأقاليم ما بين عامى 2008 و 2012

الإقليم	عدد المشروعات		عدد العمال	
	2008	2012	2008	2012
إقليم القاهرة الكبرى	2259	3108	182571	251194
اقليم الإسكندرية	902	1107	78689	94246
اقليم قناة السويس	1776	2113	236307	296030
اقليم الدلتا	556	820	44698	57573
اقليم شمال الصعيد	110	261	7663	14588
اقليم أسيوط	74	160	2414	4200
إقليم جنوب الصعيد*	150	167	6740	2289
الإجمالي	5827	7736	559082	720120

* لا يتضمن بيان المناطق الصناعية في 2012 المشروعات والعمالة بمدينة أسوان الجديدة

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة.

وإذا كانت المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة هي أهم المناطق الصناعية من حيث العمالة والمنشآت، فإن المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة القريبة من القاهرة الكبرى والإسكندرية هي الأهم من حيث عدد المنشآت والعمالة، حيث تحتوى الأقاليم السابقة على أهم المناطق الصناعية في المدن الجديدة في مصر وهى على التوالي العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والعبور وبرج العرب.

4-1 إقليم القاهرة الكبرى:

وهو إقليم العاصمة الذي يعد مركز السكان والنشاط الاقتصادي والنقل والحكم والإدارة، لذا تتركز وتتنوع فيه الصناعات، ويضم الإقليم 23 منطقة صناعية، أغلبها في محافظة القاهرة، 16 منطقة صناعية، منها 11 تابعة للمحافظة حيث كان أغلبها مناطق قائمة وصدر لها قرارات، إلا أن أهم المناطق الصناعية في الإقليم تقع في محافظة الجيزة (المنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر) وفى محافظة القليوبية (المنطقة الصناعية في مدينة العبور)، كما يوجد بالإقليم واحدة من أهم المناطق الحرة في مصر وهي المنطقة الحرة بمدينة نصر، وذلك بخلاف المنطقة الحرة الإعلامية.

4-2 إقليم الإسكندرية:

تعد محافظة الإسكندرية أهم محافظة في إقليم الإسكندرية حيث تعد العاصمة الثانية لمصر، وبها أهم الموانئ، ومن أهم المراكز الصناعية لمصر، حيث تضم وحدها 10 مناطق صناعية من إجمالي 14 منطقة صناعية في الإقليم، منها المنطقة الصناعية بمدينة برج العرب الجديدة وهى من أهم المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة، والمنطقة الحرة بالإسكندرية وهى أكبر منطقة حرة من حيث المساحة في مصر، أما باقي محافظات الإقليم

فهي قليلة الأهمية الصناعية حيث يوجد في محافظة البحيرة 3 مناطق صناعية، ولا تضم محافظة مطروح سوى الصناعات الخفيفة بهدف تحسين أوضاع الورش الحالية.

4-3 محافظات القناة:

تتسم محافظات الإقليم بقربها من العاصمة وسهولة اتصالها بالعالم الخارجي، من خلال موانيها على البحرين المتوسط والأحمر وقناة السويس، وتضم محافظات الإقليم 33 منطقة صناعية، أهمها المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان (أكبر منطقة صناعية في مصر)، كما يضم الإقليم 4 مناطق حرة، وأهم منطقتين واعدتين في مصر وهما المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس والمنطقة الصناعية شرق بورسعيد، بالإضافة إلى المناطق الثقيلة المخطط إقامتها في الإقليم خاصة في محافظتي شمال وجنوب سيناء.

4-4 إقليم الدلتا:

معظم محافظات الوجه البحري ليس لها ظهير صحراوي، بل إن معظم الامتداد العمراني القائم تم على حساب أجود الأراضي الزراعية، لذلك فإن محافظات الإقليم لا تضم الكثير من المناطق الصناعية حيث تضم فقط 11 منطقة صناعية، وأهم المناطق الصناعية في الإقليم المنطقة الصناعية بمدينة السادات في المنوفية، كما يوجد في الإقليم منطقتان حرتان في دمياط وشبين الكوم – منوفية.

4-5 إقليم شمال الصعيد:

يضم إقليم شمال الصعيد 16 منطقة صناعية، يقع نصفها في محافظة بني سويف حيث غالبيتها موجه للصناعات الثقيلة خاصة صناعات مواد البناء اعتماداً على المواد الخام الطبيعية التي تتمتع بها المحافظة، ويستفيد هذا الإقليم بشكل خاص من قربه من إقليم العاصمة لذا نجد أن المنطقة الصناعية في كوم أوشيم بالفيوم تليها المنطقة الصناعية ببياض العرب هما أهم المناطق الصناعية بالإقليم.

4-6 إقليم أسيوط:

يضم إقليم أسيوط 14 منطقة صناعية، منها 5 مناطق للصناعات الثقيلة، ويعتبر الوزن النسبي للمناطق الصناعية في الإقليم ضعيفا للغاية، خاصة بالنسبة لمحافظة الوادي الجديد، وأهم المناطق الصناعية في الإقليم منطقة الصفا الصناعية ببني غالب – أسيوط.

4-7 إقليم جنوب الصعيد:

ويضم الإقليم 17 منطقة صناعية، منها 6 مناطق صناعات ثقيلة، ومعظم تلك المناطق ما زالت تحت التخطيط والبعض لم تكتمل مرافقها، ومثل باقي محافظات جنوب مصر، فإن إقليم جنوب الصعيد يبدو أنه غير جاذب للاستثمارات الصناعية، رغم توفر المواد الخام التعدينية والزراعية واهتمام الدولة بتنمية تلك المحافظات وتقديم الحوافز الصناعية، وأهم المناطق الصناعية في الإقليم منطقة الكوثر الصناعية بسوهاج.

5- دور الحكومة في تنمية المناطق الصناعية

للدولة دور بالغ الأهمية في تنمية المناطق الصناعية وزيادة فاعليتها فى المساهمة في دفع عملية التنمية الصناعية، وبما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية على المستوى القومي والإقليمي، وذلك من خلال:

« إعداد سياسات ومخططات التنمية الصناعية قطاعياً وجغرافياً.
« وضع قواعد تحديد وترفيق وتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية.
« جذب وتحفيز القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات.
« تخطيط وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى في سيناء وجنوب مصر.

5-1 التوازن الإقليمي وحوافز التنمية الصناعية:

يتطلب تحقيق التوازن الإقليمى ودفع عملية التنمية على المستوى القومي، توجيه أولويات الإنفاق الاستثماري نحو الأقاليم الأقل نمواً والأقاليم النائية ذات الإمكانيات التنموية الواعدة، وذلك بما يخدم عملية التنمية على المستويين القومي والإقليمي، وينطبق ذلك على:

(أ) إقليم جنوب مصر:

يستهدف برنامج تنمية جنوب الوادي تشجيع المشروعات الصناعية كثيفة العمالة والمشروعات الصناعية التي تعتمد على الثروات الطبيعية (المعدنية والزراعية) لصعيد مصر، ويعمل البرنامج على عدة محاور (34):

- **تهيئة وتحسين البنية اللازمة لجذب الاستثمار الصناعي في الصعيد:**
  - استكمال وتحسين شبكات الطرق ووسائل النقل.
  - تحسين خدمات السكك الحديد لنقل الركاب والبضائع.
  - توصيل الغاز الطبيعي وإنشاء شبكات التوزيع والمحطات اللازمة.
  - إنشاء وتطوير المطارات.
  - تطوير وإستكمال المرافق الخدمية والاجتماعية.

- **المزايا التفضيلية والحوافز المالية للاستثمار في الصعيد:**

- يتم منح الأراضى بالمجان كاملة المرافق لإقامة المشروعات الاستثمارية عليها، على أن يتم تمليك الأرض لأصحاب المشروعات فور بدء الإنتاج، ويطبق هذا الأسلوب في محافظات بني سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان، والوادي الجديد.
- يتم تقديم منحة للمشروعات التي لا تقل استثماراتها عن 15 مليون جنيه أو يقل عدد العاملين فيها عن 250 عامل، وقدرها 15 ألف جنيه على كل عامل يتم تشغيله بحد أقصى 70% من إجمالي الأجور السنوية.

(34) الهيئة العامة لتنمية الصناعية، محاور تنمية جنوب الصعيد، 2008

وتنطبق هذه المنحة على محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد بنسبة 100%، أما بالنسبة لمحافظة بني سويف فتحظى بنصف الدعم الموجه للصعيد، ويتم تقديم هذا الدعم المالي عن طريق سداد مصروفات المصانع الحكومية من كهرباء ووقود ومياه وضريبة مبيعات وتأمينات اجتماعية.

(ب) إقليم قناة السويس:

تهدف إستراتيجية التنمية لإقليم قناة السويس إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتعددة (زراعية وصناعية وسياحية) فى شبه جزيرة سيناء، وتحويل منطقة قناة السويس إلى مركز خدمات لوجيستية عالمية، وذلك بما يحقق (35):

- تدعيم المكانة الدولية لمنطقة القناة وسيناء وتعزيز دورها في مجالات الاستثمار والتجارة الدولية بما يتوفر بها من وسائل نقل واتصال.
- تنمية إقليم قناة السويس كإقليم متنوع اقتصادياً وبه إمكانيات، وذلك لنشر التنمية على المستوى القومى.
- تقوية أواصر العلاقات الإقتصادية لمنطقة القناة وسيناء بدول الجوار العربي ودول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط (مشروعات مشتركة، تكوين مناطق تجارة حرة).
- تدعيم البعد الأمني والإستراتيجي للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية.

ويتم ذلك من خلال:

- الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة بالإقليم لرفع المستوى الاقتصادى داخل الإقليم.
- تشجيع الصناعات الحرفية واليدوية والتي يشتهر بها أهالي الإقليم وخاصة بدو سيناء.
- إقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والمناطق الحرة مجهزة بالخدمات والمرافق مثل المناطق الحرة برفح والعريش وشمال سيناء.
- دراسة منح حوافز تفضيلية للاستثمار فى شبه جزيرة سيناء على غرار الحوافز الممنوحة لإقليم جنوب الوادى.

5-2 صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية:

يهدف صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية إلى تحقيق التنمية الصناعية المتوزانة لمحافظات مصر عن طريق [36]:

- ترفيق وتطوير المناطق الصناعية القائمة وذلك عن طريق إستكمال وترفيق البنية الأساسية للمناطق الصناعية القائمة.
- دعم أسعار الأراضى الواقعة فى زمام الشركات القائمة (قطاع الأعمال) بما يؤدى إلى توفير أراضى لإقامة مشروعات جديدة.
- دعم الأنشطة الصناعية والخدمية (التسويق / التدريب / ...).
- إنشاء المناطق الصناعية الجديدة.

---

[35] هيئة التنمية الصناعية، إستراتيجية التنمية الصناعية لإقليم قناة السويس، نوفمبر **2008**.

[36] الهيئة العامة للتنمية الصناعية، تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة إقليميا علي مستوي الجمهورية، نوفمبر 2008.

ويتم تحديد المناطق الصناعية التي سيتم استكمال ترفيقها وفقاً للمعايير التالية [37]:

- البدء في استكمال ترفيق البنية الأساسية للمناطق الصناعية، والتي لم تستكمل لعدم وجود موارد مالية.
- جاذبية المنطقة للمشروعات الصناعية، مما يتيح فرصة تشغيل عمالة من المحافظة.
- إتاحة أراضي جديدة للاستثمار الصناعي بعد استكمال ترفيق البنية الأساسية (صرف – مياه – طرق– كهرباء).
- جذب مستثمرين جدد لإقامة مشروعات صناعية جديدة تتيح فرص تشغيل عمالة مما يحد من البطالة بمحافظات مصر.

وقد بلغ إجمالي المنصرف من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية علي محافظات الصعيد وبعض محافظات أقاليم القاهرة الكبرى والدلتا وسيناء ومحور قناة السويس، لاستكمال أعمال البنية الأساسية في 31 منطقة صناعية فى 24 محافظة حوالي 1725 مليون جنيه خلال الفترة 2008/07 وحتى 2011/10.

وقد تم إتباع نظام للتخصيص العادل بالتركيز على المناطق المحرومة والأقل نمواً، حيث بلغ ما تم تخصيصه لمحافظات الصعيد 50% من إجمالى المنفق، شكل رقم (4–9)، تليها محافظات الدلتا بنسبة 25%، حيث تم التركيز على استكمال المرافق في المناطق الصناعية الواعدة والقريبة من الكثافة السكانية العالية لتوفير فرص عمل لأبناء المحافظات.

شكل رقم (4–9)

توزيع المنفق من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم

خلال الفترة (2008/2007 – 2011/10)

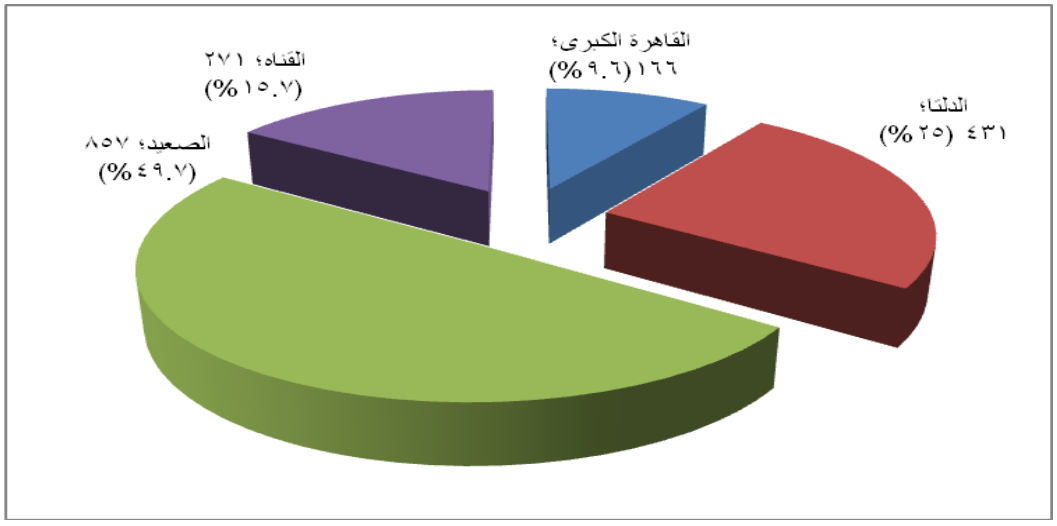

وكما يوضح الجدول رقم (4–12) فإن أكثر المحافظات التي حصلت على دعم هي محافظة بني سويف 15.4% (كوم أبو راضى) وأسيوط 13.6% (عرب العوامر) في

[37] الهيئة العامة للتنمية الصناعية، المنصرف من صندوق الدعم، يناير 2010

الصعيد، كما حظيت محافظة القاهرة على 8.6% من الدعم (الروبيكى)، ثم الإسماعيلية 8.2% (أبو خليفة)، كما تم إنفاق ما قدره 78.3 مليون جنيه على مشروع تجمع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى و69.7 مليون جنيه على مشروع تجمع الغزل والنسيج بكفر الدوار.

جدول رقم (4-12)

قيمة المنفق من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية في المحافظات خلال الفترة (2008/07 – 2011/10)

(بالمليون جنيه)

المحافظة	2008/07	2009/08	2010/09	2011/10	الاجمالى	%
القاهرة	0	85	20	43	148	8.6
القليوبية	10	0	0	0	10	0.6
الجيزة	0	0	8	0	8	0.5
البحيرة	24.7	30	10	32	96.7	5.6
المنوفية	25	25	0	0	50	2.9
الغربية	23.3	17	27	11	78.3	4.5
الدقهلية	30	40	28	0	98	5.7
الشرقية	18	27	0	0	45	2.6
كفر الشيخ	5	40	18	0	63	3.7
الفيوم	36	35	25	5	101	5.9
بني سويف	59	88	60	59	266	15.4
المنيا	22	26	5	3	56	3.2
أسيوط	45	90	39	60	234	13.6
سوهاج	5	20	18	10	53	3.1
قنا	29.5	43	7	0	79.5	4.6
أسوان	2.5	7.5	5	0	15	0.9
الوادى الجديد	5	14.5	5	5	29.5	1.7
الاقصر	0	10	8	5	23	1.3
الاسماعيلية	37	44	3	57	141	8.2
السويس	0	15	0	0	15	0.9
بورسعيد	20	30	35	10	95	5.5
شمال سيناء	5	6	4	0	15	0.9
جنوب سيناء	0	5	0	0	5	0.3
الاجمالى	402	698	325	300	1725	100.0

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، المنصرف من صندوق الدعم، يناير 2010

الهيئة العامة للتنمية الصناعية، نشرة التنمية الصناعية، سبتمبر 2011

الفصل الخامس

تقييم دور المناطق الصناعية

في تنمية محافظات إقليم قناة السويس

(بالتطبيق على محافظات السويس، الاسماعيلية، بورسعيد)

الفصل الخامس

تقييم دور المناطق الصناعية فى مصر في تنمية محافظات إقليم قناة السويس

(بالتطبيق على محافظات السويس، الاسماعيلية، بورسعيد)

1- تمهيد:

بالرغم من الدور المتميز الذى تقوم به الصناعة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، بمساهمتها العالية في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وأنه في سياق جهود وسياسات دعم وتطوير الاقتصاد يأتي الاهتمام بإنشاء المناطق الصناعية لما يمكن أن تلعبه هذه المناطق من دور كبير وحيوي في تعميق واستغلال التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمحافظات، بهدف استغلال الموارد الموجودة بها الاستغلال الأمثل لرفع المستوى الاقتصادي داخلها، وتحقيق معدلات نمو صناعي متصاعدة بما يكفل تغطية المتطلبات القومية والإقليمية، بما يسهم فى تحقيق التوازن الصناعي على المستوى النوعي: صناعات استهلاكية، وسيطة، رأسمالية، وذلك فى إطار الأولويات الإنمائية وفى ضوء التطورات والمستجدات الدولية، وبما يساهم فى زيادة الناتج المحلى الإجمالي والدخل القومي، وجذب الاستثمار الأجنبي، وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل؛ وما يترتب على ذلك من تشجيع البحث العلمي من أجل التطوير والتنمية، وإحداث تراكم للقدرات والخبرات البشرية، والإنتقال لمستويات تكنولوجية أحدث تساعد على تحسين جودة المنتجات؛ مما يساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة.

إلا أنه لا يكفي إنشاء المناطق الصناعية للتأكد من تحقيقها للأدوار والأهداف المذكورة سابقاً، بل يجب أن يصاحب ذلك المتابعة المستمرة والتقييم الدوري المرحلي والبعدي، لمعرفة أهمية تلك المناطق الصناعية وما هو الدور الذي لعبته بالنسبة للاقتصاد القومي، وهل ساهمت في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي، وساعدت على خلق فرص عمل تؤدي إلى تقليل معدلات البطالة، ورفع مستوى المعيشة بما يساعد الجهود المبذولة للتطوير والتنمية. بالإضافة للبحث في المعوقات التي صادفت تلك المناطق، وما مدى تحقيقها أو ابتعادها عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي دعت لإنشائها؛ حيث يفيد التقييم في تحسين أثر ما يتم تقييمه.

ويهتم هذا الفصل بتقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية مع التركيز على إقليم قناة السويس، باعتباره من الأولويات المطلوب تنفيذها بالنسبة لمشروعات التنمية في مصر لما لها من أهمية إستراتيجية للأمن القومي المصري، بهدف تدعيم القدرة التنافسية لاقتصاد الإقليم تجاه الأسواق الخارجية للتصدير بتعزيز المراكز الإنتاجية والتجارية ذات المزايا النسبية فى الإقليم، والعمل على جذب وتوطين الاستثمارات وتوجيهها فى المناطق الواعدة به، والتي تتميز بالإمكانات الدافعة للنمو الصناعي، لفتح مجالات واسعة لخلق فرص

عمل للشباب فى مشروعات إنتاجية تتوافق طاقاتها الاستيعابية وعرض العمل والتعبئة الكاملة للطاقات الإنتاجية والاستغلال الأمثل لموارد الإقليم.

ويتناول هذا الفصل استعراض نتائج التقييم، اعتمادا على الدراسة الميدانية لمحافظات قناة السويس (السويس، الاسماعيلية وبورسعيد)، بهدف:

- الوقوف علي الواقع العملى السائد في عدد من المناطق الصناعية في الإقليم، لتكون هاديا لواضعي السياسات في إنشاء مناطق مشابهة، كما تكون نبراسا لمتخذي القرارات عند تقويم وتطوير هذه المناطق أو المناطق المشابهة،
- التعرف علي دور المناطق الصناعية فى بعض محاور التنمية الاقتصادية والبشرية،
- التعرف علي بعض المشاكل والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية في تحقيق أهدافها المرجوة منها.

وقد أجرى هذا التقييم على ثلاث محافظات فى نطاق إقليم قناة السويس، وهى السويس والإسماعيلية وبورسعيد، للأسباب التالية:

- تمثل هذه المنطقة أهمية خاصة على الخريطة الجغرافية المصرية والعالمية، فهي منطقة تصل قارتي آسيا وأفريقيا، وتمثل رابطا هاما بين شبه جزيرة سيناء ومحافظات الدلتا، كما أنها تحتوى علي الشريان الحيوي المائي "قناة السويس".
- تذخر هذه المنطقة بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى أهميتها فى تحقيق أهداف الدولة الإستراتيجية بتحويلها إلى مناطق لوجستية لاستيعاب وامتصاص فائض العمالة وجعلها قلعة صناعية هامة، وتدعيم عمق مصر فى سيناء وإحداث التنمية المستدامة وتحقيق الأمن القومي.
- وتشمل هذه الدراسة جميع المنشآت الصناعية فى المحافظات الثلاث، ولذلك فإن وحدة التحليل Unit of Analysis بالدراسة هى المنشأة الصناعية، ويتضمن إطار عينة الدراسة جميع المنشآت الصناعية بدائرة البحث.
- كما سبقت الإشارة، فقد تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات، هذا وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية وفق معيار نصيب كل محافظة من المنشآت الصناعية بها بطريقة منتظمة من قائمة تم إعدادها تتضمن جميع أسماء المنشآت الصناعية، وبنسبة مئوية مقدارها 25% من إجمالي المنشآت بكل محافظة من المحافظات الثلاث، وتعد نوعية المنتجات أحد شروط تمثيل الأنشطة الصناعية بها، وأسفر هذا الاختيار عن 178 منشأة صناعية. وتهدف هذه الاستمارة إلى التعرف على أهداف وتاريخ إنشاء المنشأة، نوع المنشأة ونوع الإنتاج وكميته وقيمته في السنة، قيمة رأس المال المستثمر، إجمالي العمالة وكيفية إدارة المنشأة، بالإضافة إلى محاولة لتقييم هذه المنشآت من الناحية الاقتصادية، الفنية والتكنولوجية والبيئية، والإلمام بالموارد البشرية لهذه المنشآت.

2- معايير تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس (عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية)

يتناول هذا الجزء عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بتساؤلات البحث حول تقييم الواقع العملي من خلال تطبيق نموذج الإطار المنطقي فى تقييم نتائج وآثار المشروع لتقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس، لتكون هاديا ونبراسا لمتخذي القرارات عند تقويم وتطوير هذه المناطق أو عند إنشاء مناطق جديدة.

ويتناول الجزء الحالي عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، من خلال محاور رئيسة تتخذ كأساس لعملية التقييم، وسوف يعتبر التكاليف الاستثمارية، وتوفر المرافق كمعايير أو مؤشرات للمدخلات بالنموذج. بينما يعتبر عدد المنشآت أو المشروعات المنتجة منها وتلك التي ما زالت تحت الإنشاء كمعايير أنشطة. في حين يمكن اعتبار أعداد العمالة وقيم الأجور والإنتاج كمؤشرات للمخرجات بالنموذج، مع محاولة مقارنة تلك المعايير أو نسبتها الى أي معايير أخرى مناظرة يمكن الحصول عليها لتوضيح أثر المناطق الصناعية على محافظات الإقليم، ومن ثم على الإقليم والدولة ككل.

2-1 المحور الأول للتقييم: الواقع العملي للمناطق الصناعية بإقليم القناة

يوجد فى نطاق محافظات إقليم قناة السويس (الشرقية، السويس، الاسماعيلية، بورسعيد، شمال سيناء وجنوب سيناء) عدد 33 منطقة صناعية، تمثل نحو 25.8 % من إجمالي المناطق الصناعية بمصر. ويبلغ عدد المنشآت الصناعية بالمحافظات الثلاث محل الدراسة الميدانية (السويس، الاسماعيلية، بورسعيد) نحو745 منشأة صناعية، يعمل فيها نحو 109 ألف فرد، وتبلغ جملة الاستثمارات المنفذة بها قرابة 56.32 مليار جنيه، وتنتج ما قيمته نحو 73.41 مليار جنيه سنوياً، كما تبلغ قيمة أجور العاملين فيها نحو 1.562 مليار جنيه سنوياً، وبلغت القيمة المضافة السنوية لهذه المنشآت نحو 15.663 مليار جنيه (الهيئة العامة للتنمية الصناعية، فبراير 2012).

وترصد الدراسة فى هذا المحور بعض الجوانب المتعلقة بالتقييم من حيث نوعية المشروعات، ونوع الإنتاج وكميته وقيمته في السنة، قيمة رأس المال المستثمر، وبعض الجوانب المتعلقة بالعمالة، بالإضافة إلى الأسلوب المتبع فى إدارة المنشآت الصناعية من الناحية القانونية، على النحو التالي:

أ- توزيع المنشآت حسب نوع المشروع:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-1) والخاص بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب نوع المشروع، يتبين أن المشروعات الصناعية قد استأثرت بالنصيب الأكبر على مستوى منطقة الدراسة ككل، حيث بلغ إجمالي عددها 102 مشروع بنسبة مئوية بلغت 96.3 %، تركزت غالبيتها فى محافظة الاسماعيلية (51) مشروعا تمثل 96.2% من إجمالي المشروعات المقامة بها، ثم جاءت المشروعات التخزينية فى المرتبة الثانية بنسبة

1.9% بمحافظة السويس، وفى المرتبة الأخيرة جاءت المشروعات الخدمية والتجارية بنسبة مماثلة (0.9%) بمحافظة الاسماعيلية.

جدول رقم (5-1)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً لنوع المشروع

المحافظة / نوع المشروع	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صناعي	51	96.2	34	94.4	17	100	102	96.3
تجارى	1	1.9	0	0	0	0	1	0.9
تخزيني	0	0	2	5.6	0	0	2	1.9
خدمي	1	1.9	0	0	0	0	1	0.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ب-توزيع المنشآت حسب الشكل القانوني للمشروع:

توضح النتائج الواردة بجدول رقم (5-2) والخاص بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب الشكل القانوني للمشروع، ومنها يتبين أن الشركات المساهمة قد استأثرت بالنصيب الأكبر على مستوى منطقة الدراسة ككل، حيث بلغ إجمالي عددها 43 شركة مساهمة بنسبة مئوية بلغت 40.6 %، تركزت غالبيتها فى محافظة السويس (27) شركة مساهمة تمثل 75% من إجمالي المنشآت المقامة بها، ثم جاءت المنشآت الفردية فى المرتبة الثانية بنسبة 22.6% تركزت غالبيتها بمحافظة الاسماعيلية (14) منشأة فردية بنسبة 26.5% من إجمالي المنشآت المقامة بها، وفى المرتبة الثالثة وقبل الأخيرة جاءت التوصية البسيطة (21) منشأة بنسبة 19.9%، تركز معظمها فى محافظة الاسماعيلية. وفى المرتبة الأخيرة جاءت شركات التضامن، حيث بلغ إجمالي عددها 18 شركة تركزت جميعها فى محافظة الاسماعيلية بنسبة إجمالية بلغت 16.9%.

جدول رقم (5-2)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للشكل القانوني للمشروع بمحافظات الدراسة

المحافظة / الشكل القانوني للمشروع	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
شركة مساهمة	10	18.8	27	75.0	6	35.3	43	40.6
منشأة فردية	14	26.5	6	16.7	4	23.5	24	22.6
شركة تضامن	18	33.9	0	0	0	0	18	16.9
توصية بسيطة	11	20.8	3	8.3	7	41.2	21	19.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ت-توزيع المنشآت حسب نوع الإنتاج:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-3) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب نوع الإنتاج، يتبين تعدد وتنوع الأنشطة الإنتاجية، إلا أنه يلاحظ استئثار أنشطة المواد الغذائية، ومواد البناء بالجانب الأكبر حيث بلغ عددها الإجمالي 19 منشأة لكل نشاط بنسبة متساوية (17.7%)، تركز معظمها فى محافظتي الاسماعيلية والسويس على الترتيب. كما تبين أن الأنشطة المتعلقة بالنسيج والمنتجات المعدنية قد جاءت فى المرتبة الثاني بإجمالي عدد 12 نشاطا لكل منها بنسبة متساوية بلغت 11.3%، هذا وقد تركز هذان النشاطان فى محافظتي الاسماعيلية والسويس على الترتيب.

أما الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالكيماويات، والكهرباء، والبلاستيك فقد جاءت فى المرتبة الثالثة، حيث بلغ عددها 10 منشآت إنتاجية لكل نشاط من الأنشطة الثلاث سالفة الذكر بنسبة متساوية 9.3%، تركزت فى محافظة الاسماعيلية.

جدول رقم (5-3)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع الإنتاج بمحافظات الدراسة

المحافظة / نوع الإنتاج	الاسماعيلية		السويس		بور سعيد		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مواد غذائية	11	20.7	2	5.6	6	35.2	19	17.7
نسيج	6	11.3	2	5.6	4	23.5	12	11.3
أخشاب	2	3.8	2	5.6	0	0	4	3.7
كيماويات	5	9.4	4	11.1	1	5.9	10	9.3
مواد بناء	5	9.4	13	36.1	1	5.9	19	17.7
معدنية	4	7.5	5	13.8	3	17.7	12	11.3
كهرباء	7	13.3	3	8.3	0	0	10	9.3
جلدية	2	3.9	0	0	1	5.9	3	3.7
بلاستيك	9	16.9	1	2.8	0	0	10	9.3
خدمية	2	3.8	4	11.1	1	5.9	7	6.7
الإجمالي	53	100	36	100	17	100	106	100

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ث-توزيع المنشآت حسب قيمة رأس المال المستثمر وتبعيته (المؤسسية):

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-4) والخاصة بتوزيع قيمة رأس المال المستثمر حسب تبعيته (خاص أو أجنبي أوحكومي) يتضح أن غالبية الاستثمارات كانت خاصة، وقد تركزت فى فئة 1-10 مليون جنيه (29) مشروعا بنسبة 27.3% من إجمالي المشروعات بمنطقة الدراسة. كما تفوقت الاستثمارات الخاصة على كل من الاستثمارات الأجنبية والحكومية أيضاً فى عدد المشروعات الممولة بأكثر من 100 مليون جنيه (5) مشروعات خاصة بنسبة 4.7% مقابل (3) مشروعات لكل من التمويل الأجنبي والحكومي بنسبة متساوية 2.8%.

جدول رقم (4-5)

التوزيع العددي والنسبي لقيمة رأس المال المستثمر فى المشروعات بمحافظات الدراسة

التبعية / القيمة	خاص		أجنبي		حكومي		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
لم يجب	4							3.8
أعطى إجابة رأس المال 100% خاص	26	24.5	0	0	0	0	26	24.5
أقل من مليون جنيه	18	16.9	1	0.9	0	0	19	17.9
1-10 مليون جنيه	29	27.3	3	2.8	0	0	32	30.3
11-100 مليون جنيه	12	11.3	3	2.8	3	2.8	18	16.9
أكثر من 100 مليون جنيه	5	4.7	1	0.9	1	0.9	7	6.6
ن = 106								

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ج- توزيع المنشآت حسب قيمة رأس المال المستثمر (العمالة) وتبعيتها (المحلية أو الأجنبية):

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-5) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب تبعية وعدد العمالة بكل محافظة، يتبين أن العمالة المحلية تمثل الغالبية العظمى، حيث لا تمثل العمالة الأجنبية أكثر من 0.5% من إجمالي العمالة بمشروعات المحافظات الثلاث. ويمكن القول استنادا للبيانات الواردة بذات الجدول أنه مع انخفاض التشغيل الأجنبي إلا أن محافظة السويس قد جاءت فى المرتبة الأولى فى الاستعانة بالعمالة الأجنبية، بينما جاءت محافظة الاسماعيلية فى المرتبة الثانية، وبورسعيد فى المرتبة الثالثة.

جدول رقم (5-5)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لتبعية وعدد العمالة بمحافظات الدراسة

المحافظة / التبعية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
محلية	4460	99.1	19880	99.56	3223	99.62	27563	99.50
أجنبية	37	0.9	87	0.44	12	0.38	136	0.50
الإجمالي	**4497**	**100**	**19967**	**100**	**3235**	**100**	**27699**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ح- توزيع المنشآت حسب طريقة إدارة المنشأة:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-6) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب طريقة إدارة المنشأة، فقد تبين أن غالبية المنشآت اعتمدت فى طريقة إدارتها على لائحتها الخاصة (57) منشأة بنسبة 53.8% من إجمالي المنشآت بمنطقة الدراسة، تركز معظمها فى محافظة الاسماعيلية (34) منشأة، تمثل 64.2% من إجمالي المنشآت بالمحافظة. ثم جاءت طريقة إدارة المنشأة استناداً إلى القانون المنظم للمنشآت الصناعية فى مصر فى المرتبة الثانية (33) منشأة بنسبة 31.1%، وأخيراً طريقة الإدارة الذاتية دون الرجوع للوائح المكتوبة بنسبة 16%.

جدول رقم (5-6)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطريقة إدارة المشروع بمحافظات الدراسة

المحافظة / طريقة الإدارة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قانون إنشاء المشروع	7	13.2	22	61.1	4	23.5	33	31.1
لائحة خاصة وشكل تنظيمي	34	64.2	13	36.1	10	58.9	57	53.8
إدارة ذاتية دون لائحة مكتوبة	12	22.6	1	2.8	3	17.6	16	15.1
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

2-2 المحور الثانى: التقييم الاقتصادي للمناطق الصناعية بمنطقة الدراسة:

ترصد الدراسة فى هذا المحور بعض الجوانب المتعلقة بالتقييم الاقتصادي من حيث تقدير حجم الطلب المتوقع من خلال دراسات تسويقية لفرص الاستثمار قبل بدء تنفيذ المشروع، تحديد نسبي للمستهلكين والشرائح العمرية المستهدفة، مقدار الاستثمار الكلي للمشروع عند بدء المشروع، استثمارات ومخرجات المشروع (الكمية والقيمة)، مقدار ومصدر المواد الخام والآلات المستخدمة، ومدى وجود خطة للصيانة السنوية، وذلك على النحو التالي:

أ- توزيع المنشآت حسب قيامها بإجراء دراسة استثمارية أو تسويقية:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-7) والخاصة بأنواع الدراسات التى أجريت من أجل إقامة المشروعات، سواء كانت دراسات استثمارية أو دراسات تسويقية، فقد تبين أن الدراسات الاستثمارية والتسويقية قد تم إجراؤها فى محافظات الدراسة الثلاث بنسب متقاربة، وإن كانت الدراسات الاستثمارية قد استحوذت على النسبة الأكبر (79.2%)، وكانت محافظة الاسماعيلية أولى المحافظات المنفذة للدراسات بنوعيها، ولاشك أن لذلك علاقة بزيادة عدد المنشآت والمشروعات بها عن محافظتي السويس وبورسعيد.

جدول رقم (5-7)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً لنوع دراسة المشروع

المحافظة / نوع الدراسة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
استثمارية	41	77.3	30	83.3	13	76.4	84	79.2
تسويقية	38	71.7	28	77.8	12	70.6	78	73.6
ن	**53**		**36**		**17**		**106**	

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ب-توزيع المنشآت حسب الفئات المستهدفة من إنتاج المشروع:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-8) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب الفئات العمرية المستهدفة من إنتاج المشروع، فقد تبين أن غالبية

المشروعات فى المحافظات الثلاث قد وجهت للفئة العمرية أكثر من 45 سنة (74 مشروعا بنسبة 69.8%)، يقع غالبيتها فى محافظة الاسماعيلية، حيث تمثل المشروعات الموجهة لتلك الفئة العمرية فيها 83.1% من إجمالي المشروعات المقامة فيها.

جدول رقم (5-8)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للفئات العمرية المستهدفة من إنتاج المشروع

المحافظة / الفئات العمرية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
اقل من 15 سنة	0	0	0	0	0	0	0	0
15-45 سنة	9	16.9	18	50	5	29.4	32	30.2
اكثر من 45 سنة	44	83.1	18	50	12	70.6	74	69.8
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ت-توزيع المنشآت حسب مستوى التقييم:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-9) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب مستوى تقييمها، فقد تبين أن غالبية المشروعات كانت متميزة (51 مشروعا بنسبة 48.2% من إجمالي المشروعات بمنطقة الدراسة)، تركزت غالبيتها فى محافظة الاسماعيلية (26 مشروعا بنسبة 49.1% من إجمالي المشروعات بالمحافظة).

فى حين بلغت نسبة المشروعات جيدة المستوى 33.9% من إجمالي المشروعات بمنطقة الدراسة، فى حين كان هناك 19 مشروعا متوسطة المستوى تمثل 17.9 من إجمالي المشروعات المدروسة، تركزت غالبيتها فى محافظة السويس (11 مشروعا بنسبة 20.7% من إجمالي المشروعات المقامة بها).

جدول رقم (5-9)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمستوى تقييمها بمحافظات الدراسة

المحافظة / التقييم	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
متميز	26	49.1	17	47.2	8	47.1	51	48.2
جيد	21	39.6	8	22.1	7	41.2	36	33.9
متوسط	6	11.3	11	20.7	2	11.7	19	17.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ث-توزيع المنشآت حسب القدرة التنافسية:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-10) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب قدراتها التنافسية، فقد تبين أن غالبية المشروعات كانت قادرة على التنافس (89 مشروعا بنسبة 83.9% من إجمالي المشروعات بمنطقة الدراسة)، تركزت

غالبيتها فى محافظة الاسماعيلية (50 مشروعا بنسبة 94.3% من إجمالي المشروعات بالمحافظة). فى حين بلغت نسبة المشروعات غير القادرة على المنافسة 16.1% من إجمالي المشروعات بمنطقة الدراسة، تركزت غالبيتها فى محافظة السويس (13 مشروعا بنسبة 36.1% من إجمالي المشروعات المقامة بها).

جدول رقم (5-10)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لقدراتها التنافسية بمحافظات الدراسة

المحافظة / القدرة على المنافسة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قادرة على المنافسة	50	94.3	23	63.9	16	94.1	89	83.9
غير قادرة	3	5.7	13	36.1	1	5.9	17	16.1
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ج- توزيع المنشآت حسب مصدر المواد الخام المستخدمة فى الإنتاج:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-11) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب مصدر المواد الخام المستخدمة فى الإنتاج، يتبين أن غالبية المشروعات (44 مشروعا بنسبة 41.6%) تستخدم مواد خام محلية بنسبة 100%، يتركز معظمها فى محافظة الإسماعيلية (24 مشروعا بنسبة 45.3% من إجمالي المشروعات المقامة بها)، بينما يستخدم 15 مشروعا بنسبة 14.1% مواد خام أجنبية بنسبة 100%، تركز معظمها بمحافظة الاسماعيلية أيضاً (10 مشروعات بنسبة 18.8% من إجمالي المشروعات المقامة بها).

جدول رقم (5-11)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمصدر المادة الخام المستخدمة بالمشروعات

المحافظة / نسبة المواد الخام (محلى/مستورد)	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
100	24	45.3	16	44.4	4	23.6	44	41.6
90	1	1.9	3	8.3	0	0	4	3.8
80	2	3.8	0	0	2	11.8	4	3.8
70	1	1.9	2	5.6	1	5.8	4	3.8
60	2	3.8	6	16.6	1	5.8	9	8.5
50	10	18.8	2	5.6	2	11.8	14	13.2
40	2	3.8	0	0	1	5.8	3	2.8
30	1	1.9	2	5.6	0	0	3	2.8
20	0	0	1	2.8	2	11.8	3	2.8
10	0	0	1	2.8	2	11.8	3	2.8
0	10	18.8	3	8.3	2	11.8	15	14.1
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

3-2 المحور الثالث: تقييم الجوانب الفنية والتكنولوجية للمناطق الصناعية :

يتناول هذا المحور من الدراسة بعض الجوانب الفنية والتكنولوجية المتعلقة بالمشروعات المقامة بالمناطق الصناعية من حيث مساحة أرض المشروع، نوع الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والمشاكل التى تواجهه والطاقة الإنتاجية للمشروع، مدى ملاءمة الخدمات المقدمة لتجنب التلوث فى بيئة العمل، تقييم لبيئة العمل، عناصر المخاطر على البيئة المحيطة ووسائل قياس ورصد التلوث الخاصة بالمشروع ...الخ، وذلك على النحو التالي:

ح- توزيع المنشآت حسب (نمط استخدام) المساحة:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-12) والخاصة بتوزيع المنشآت وفقاً (نمط استخدام) للمساحة بالمتر المربع، يتضح أن مساحة المخازن قد احتلت المرتبة الأولى سواء على مستوى المحافظات الثلاث مجتمعة أو فى كل محافظة على حده، حيث بلغت نسبة المساحة الكلية للمخازن 2.9 مليون متر مربع بنسبة 70.5% من إجمالي مساحة المنشآت مجتمعة، والبالغة 4 مليون متر مربع، فى حين مثلت مساحة المخازن فى منشآت الاسماعيلية 63.3% من مساحة المنشآت المقامة بها، وفى السويس مثلت المخازن 70.8% ، وفى بورسعيد مثلت 76.4% من إجمالي مساحة منشآتها.

أما المصانع فقد جاءت فى المرتبة الثانية فى الترتيب الإجمالي أو على مستوى كل محافظة، حيث مثلت مساحة المصانع ربع المساحة الإجمالية للمنشآت على مستوى المحافظات المدروسة. وفى المرتبة الثالثة جاءت المساحة المخصصة للإدارة نسبة 3.6% من المساحة الإجمالية للمنشآت بمساحة إجمالية بلغت 145250 متر مربع.

جدول رقم (5-12)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً (نمط استخدام) للمساحة بالمتر المربع

المحافظة / الكيان	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
مصنع	49560	32.9	990970	25.6	8175	20.4	1048705	25.9
إدارة	5697	3.8	138253	3.6	1300	3.2	145250	3.6
مخازن	95177	63.3	2733429	70.8	30640	76.4	2859246	70.5
الإجمالي	**150434**	**100**	**3862652**	**100**	**40115**	**100**	**4053201**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

خ- توزيع المنشآت حسب نوع الإنتاج:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-13) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث وفق نوع الانتاج، فقد تبين أن الغالبية العظمى للمشروعات فى المحافظات الثلاث كانت مشروعات صناعية (102 مشروع بنسبة إجمالية بلغت 96.2% من إجمالي المشروعات المنفذة بنطاق الدراسة)، تركزت غالبيتها فى محافظتي الاسماعيلية والسويس.

جدول رقم (5-13)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع الإنتاج بمحافظات الدراسة

المحافظة / نوع الإنتاج	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صناعى	51	96.2	34	94.4	17	100	102	96.2
تجارى	1	1.9	0	0	0	0	1	0.9
تخزينى	1	1.9	2	5.6	0	0	3	2.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

د- توزيع المنشآت حسب الطاقة الإنتاجية للمشروعات:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-14) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث وفق الطاقة الإنتاجية للمشروعات، فقد احتلت الطاقة الإنتاجية التصميمية للمشروعات المرتبة الأولى بعدد تجاوز الـ209 مليون وحدة وبنسبة مئوية بلغت 83.5% من إجمالي الطاقة الإنتاجية الكلية، فى حين احتلت الطاقة الإنتاجية المخططة المرتبة الثانية بنسبة 8.5%، والطاقة الإنتاجية الفعلية المرتبة الثالثة بنسبة 8.0%. وعلى مستوى المحافظات فقد احتلت محافظة السويس المرتبة الأولى بالنسبة للطاقة الإنتاجية التصميمية حيث بلغت ما يزيد عن 189 مليون وحدة، وبنسبة 88.5% من إجمالي الطاقات الإنتاجية فيها، وكذلك فى الطاقة الفعلية بعدد يزيد عن 12.8 مليون وحدة، وفى الطاقة المخططة بعدد يزيد عن 11.9 مليون وحدة.

جدول رقم (5-14)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالمليون وحدة

المحافظة / الطاقة الإنتاجية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	بالمليون وحدة	٪	بالمليون وحدة	٪	بالمليون وحدة	٪	بالمليون وحدة	٪
تصميمية	11.1	49.1	189.5	88.5	8.4	62.2	209.0	83.5
مخططة	6.3	27.9	11.9	5.6	3	22.2	21.2	8.5
فعلية	5.2	23.0	12.8	6.0	2.1	15.6	20.1	8.0
الإجمالي	**22.6**	100.0	**214.2**	100.0	**13.5**	100.0	250.3	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ذ- توزيع المنشآت وفقاً لنوعية وحجم المشاكل:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-15) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث وفقاً للمشاكل التى تواجهها، يتبين أن كافة المشروعات بالمحافظات الثلاث تعانى من مشكلات بدرجات متفاوتة، وقد احتلت مشكلة ارتفاع تكاليف المواد الخام المستخدمة فى الإنتاج المرتبة الأولى حيث تعانى منها 63 منشأة تمثل 59.4% من إجمالي المنشآت

المدروسة، فى حين جاءت مشكلة ارتفاع بند الأجور فى المرتبة الثانية حيث عانت منها 34 منشأة تمثل 32.1% من إجمالي عينة الدراسة، وجاءت مشكلة ارتفاع تكاليف الصيانة فى المرتبة الثالثة، حيث عانت منها 28 منشأة تمثل 26.4% من إجمالي المنشآت عينة الدراسة. وجاءت مشكلة عدم توافر قطع الغيار فى المرتبة الرابعة بنسبة 12.3%، ثم مشكلة كثرة الأعطال بنسبة 9.4%، وأخيراً مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل بنسبة 7.5%.

جدول رقم (5–15)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للمشاكل التى تواجهها بمحافظات الدراسة

المحافظة / المشكلة	التواجد			
	موجودة		غير موجودة	
	العدد	٪	العدد	٪
كثرة الأعطال	10	9.4	96	90.6
ارتفاع تكلفة المواد الخام	63	59.4	43	40.6
عدم توافر قطع الغيار	13	12.3	93	87.7
ارتفاع بند الأجور	34	32.1	72	67.9
ارتفاع معدل دوران العمل	8	7.5	98	92.5
ارتفاع تكاليف الصيانة	28	26.4	78	73.6
ن = 106				

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ر- توزيع المنشآت حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5–16) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج، يتبين أن غالبية المنشآت تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة (93 منشأة تمثل 87.7% من إجمالي المنشآت بالعينة)، واستخدمت محافظة الاسماعيلية تكنولوجيا صديقة البيئة فى 49 مشروعا تمثل 92.5% من إجمالي المشروعات المنفذة بنطاقها. بينما بلغ عدد المشروعات المنفذ بها تكنولوجيا صديقة للبيئة بمحافظة السويس (27) مشروعا تمثل 75% من إجمالي المشروعات المقامة بها، فى حين كانت كل المشروعات المنفذة بمحافظة بورسعيد وعددها 17 مشروعا مستخدمة للتكنولوجيا النظيفة. أما المنشآت والمشاريع الملوثة للبيئة فقد تواجدت – مع قلة عددها – فى محافظة السويس، حيث يوجد بها عدد 8 مشروعات تمثل 22.2% من إجمالي المشروعات المقامة بها كانت ملوثة للبيئة بنسب تقل عن 20%، كما تواجد بها مشروع واحد ملوث للبيئة بنسب تتراوح بين 20–50%.

جدول رقم (5–16)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج

المحافظة / التكنولوجيا	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صديقة للبيئة	49	92.5	27	75	17	100	93	87.7
ملوثة بنسب تقل عن 20٪	4	7.5	8	22.2	0	0	12	11.4
ملوثة بنسب تتراوح من 20–50٪	0	0	1	2.8	0	0	1	0.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ز- توزيع المنشآت حسب أنواع المنتجات ونوع التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج:

ويبين الجدول رقم (5–17) أنواع المنتجات ونوع التكنولوجيا المستخدمة فى إنتاجها من حيث صداقتها أو إسهامها فى تلوث البيئة، ويتضح منه أن الأنشطة الملوثة للبيئة يبلغ عددها 12 نشاطاَ، تحتل أنشطة إنتاج مواد البناء المرتبة الأولى فيها (7 أنشطة تمثل 58.4% من إجمالي الأنشطة الملوثة للبيئة بنسب تقل عن 20%)، ونشاط وحيد ملوث للبيئة بنسب تتراوح بين 20 – 50%، وجاءت أنشطة البلاستيك فى المرتبة الثانية (نشاطان)، ثم أنشطة النسيج، والأنشطة المعدنية، والخدمية فى المرتبة الثالثة كملوثات بمعدل نشاط واحد لكل نوعية. وكانت أكثر الأنشطة الإنتاجية صداقة للبيئة هى أنشطة إنتاج الأغذية، بإجمالي بلغ 19 نشاطا كلها غير ملوثة للبيئة، ثم إنتاج الكيماويات والكهرباء (10 أنشطة لكل منها)، فالأخشاب (4 أنشطة)، فإنتاج المصنوعات الجلدية (3 أنشطة) وكلها أنشطة غير ملوثة للبيئة.

جدول رقم (5–17)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع المنتج ونوع التكنولوجيا المستخدمة

المحافظة / المنتج	صديقة البيئة		ملوثة اقل من 20٪		ملوثة (20–50٪)		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مواد غذائية	19	20.5	0	0	0	0	19	17.9
نسيج	11	11.9	1	8.3	0	0	12	11.3
أخشاب	4	4.4	0	0	0	0	4	3.9
كيماويات	**10**	**10.7**	**0**	**0**	**0**	**0**	**10**	**9.4**
مواد بناء	**11**	**11.8**	**7**	**58.4**	**1**	**100**	**19**	**17.9**
معدنية	**11**	**11.8**	**1**	**8.3**	**0**	**0**	**12**	**11.3**
كهرباء	**10**	**10.7**	**0**	**0**	**0**	**0**	**10**	**9.4**
جلدية	**3**	**3.2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**3**	**2.8**
بلاستيك	**8**	**8.6**	**2**	**16.7**	**0**	**0**	**10**	**9.4**
خدمية	**6**	**6.4**	**1**	**8.3**	**0**	**0**	**7**	**6.7**
الإجمالي	**93**	**100**	**12**	**100**	**1**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

س- توزيع المنشآت وفقاً لوجود إجراءات لتوفيق الأوضاع البيئية:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-18) والخاصة بتوزيع المنشآت بمحافظات الدراسة الثلاث وفقاً لوجود إجراءات لتوفيق الأوضاع البيئية، يتبين أن 87 مشروعا تمثل 82.1% من إجمالي المشروعات بمحافظات الدراسة توجد بها إجراءات لتوفيق الأوضاع البيئية، تركزت فى محافظتي الإسماعيلية والسويس، فى حين بلغ عدد المنشآت التى لا تتبع إجراءات لتوفيق أوضاعها البيئية 19 مشروعا تمثل 17.9% من إجمالي المشروعات بالعينة البحثية، يتركز معظمها فى محافظة الإسماعيلية (17 مشروعا تمثل 32.1% من إجمالي المشروعات المقامة بنطاقها).

جدول رقم (5-18)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود إجراءات لتوفيق الأوضاع البيئية بمحافظات الدراسة

المحافظة / وجود الإجراءات من عدمه	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
توجد إجراءات	36	67.9	35	97.2	16	94.1	87	82.1
لا توجد	17	32.1	1	2.8	1	5.9	19	17.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

4-2 المحور الرابع: تقييم الجوانب الخاصة بالموارد البشرية للمناطق الصناعية:

يتناول هذا المحور من الدراسة بعض الجوانب الخاصة بالموارد البشرية للمنشآت المقامة بالمناطق الصناعية من حيث عدد العمالة، الكفاءة الفنية للعمالة، متوسط أجر العامل، طرق تعيين العمالة، نظام الترقية والعلاوة والمكافأة والجزاء والعقاب، والخدمات المقدمة للعاملين بالمنشأة...الخ، وذلك على النحو التالي:

أ- توزيع المنشآت حسب فئات العمالة وكفاءتهم:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-19) والخاصة بتوزيع فئات العمالة على محافظات الدراسة، يتضح أن فئة العمالة الفنية قد جاءت فى المرتبة الأولى من حيث العدد، حيث بلغ عددها 9188 عاملا يمثلون 40.6% من إجمالي العمالة بعينة الدراسة، وجاءت فئة العمالة المعاونة فى المرتبة الثانية، حيث بلغ عددها 7690 عاملا يمثلون 33.9% من إجمالي العمالة، أما فئة العمالة الإدارية فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث العدد، حيث بلغ عدد العاملين فيها 2533 عاملا يمثلون 11.3% من إجمالي العاملين بالعينة البحثية. وفى المرتبة الرابعة جاءت فئة مشرفي الإنتاج (1897 مشرفا يمثلون 8.4% من إجمالي العاملين بالعينة، أما فئة المهندسين، فقد احتلت المرتبة الأخيرة من حيث العدد (1325 مهندسا بنسبة 5.8% من إجمالي العاملين بالعينة). وتشير النتائج إلى أن هرم العمالة فى منشآت العينة هرم معتدل يحتل المهندسون قمته والعمالة الفنية قاعدته مما قد يؤثر إيجابياً على الفعالية الإنتاجية لهذه المنشآت.

جدول رقم (5-19)

التوزيع العددي والنسبي للعمالة بالمنشآت في محافظات الدراسة

المحافظة / الفئة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مهندس	102	2.6	990	6	233	9.7	1325	5.8
مشرف إنتاج	189	4.8	1577	9.6	131	5.5	1897	8.4
عامل فني	1388	35.6	7128	43.5	672	28.2	9188	40.6
عامل معاون	1916	49	4978	30.6	796	33.4	7690	33.9
إدارى	314	8	1666	10.3	553	23.2	2533	11.3
الإجمالي	**3909**	**100**	**16339**	**100**	**2385**	**100**	**22633**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ولمزيد من التوضيح فيما يتعلق بمستوى الكفاءة الفنية لفئات العمالة بمحافظات الدراسة، يبين الجدول رقم (5-20) توزيع العمالة وفق مستوى الكفاءة الفنية على محافظات الدراسة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن غالبية العمالة بمنشآت الدراسة من العمالة العادية، حيث بلغ عددها 8563 عاملا يمثلون 58.1% من إجمالي العمالة فى مجتمع الدراسة، بينما تمثل العمالة الماهرة 41.9% من إجمالي العمالة بمجتمع الدراسة.

جدول رقم (5-20)

التوزيع العددي والنسبي للعمالة وفق مستوى الكفاءة الفنية بمحافظات الدراسة

المحافظة / الكفاءة الفنية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ماهرة	741	41.2	4867	42.1	592	41.8	6200	41.9
عادية	1058	58.8	6680	57.9	825	58.2	8563	58.1
الإجمالي	**1799**	**100**	**11547**	**100**	**1417**	**100**	**14763**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ب- توزيع المنشآت وفقاً لطريقة تعيين العمالة:

وفيما يتعلق بطرق تعيين العمالة، يوضح الجدول رقم (5-21) توزيع منشآت عينة الدراسة وفق طريقة تعيين العمالة المتبعة فيها، والذي يبين أن التعيين عن طريق الإعلان هو الطريقة الأكثر إتباعا، حيث تمارسها 68 منشأة تمثل 64.1% من إجمالي المنشآت المدروسة، تتركز غالبية هذه المنشآت بمحافظة السويس (31) منشأة تمثل 86.1% من إجمالي المنشآت المقامة بها. يليها طريقة التعيين من خلال جهاز المنطقة الصناعية (17) منشأة تمثل 16% من إجمالي المنشآت المدروسة، وفى المرتبة الثالثة تأتى طريقة التعيين من خلال المعارف، ومارستها (12) منشأة تمثل 11.4% من إجمالي المنشآت. أما التعيين عن طريق مكتب العمل، فقد احتل المرتبة الرابعة كآخر الطرق التى يلجأ إليها لتعيين العمالة (9) منشآت، تمثل 8.5% من إجمالي المنشآت بالعينة البحثية.

جدول رقم (5-21)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطريقة تعيين العمالة بمحافظات الدراسة

المحافظة / طريقة التعيين	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
إعلان	22	41.6	31	86.1	15	88.2	68	64.1
معارف	7	13.2	4	11.1	1	5.9	12	11.4
جهاز المنطقة الصناعية	17	32	0	0	0	0	17	16
مكتب العمل	7	13.2	1	2.8	1	5.9	9	8.5
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ت- توزيع المنشآت وفقاً لنوعية العمالة المفضلة:

وبخصوص نوع العمالة المفضلة، يوضح الجدول رقم (5-22) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت المدروسة حسب نوع العمالة المفضلة، والذي يبين أن تشغيل الذكور يأتي على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 54 منشأة، والتي تمثل قرابة 51% من إجمالي المنشآت بالعينة، تركزت معظمها فى محافظتي الاسماعيلية والسويس على الترتيب، ويأتي عدم تفضيل جنس على الآخر عند التشغيل فى المرتبة الثانية حيث تمارسه 50 منشأة تمثل 47.2% من إجمالي المنشآت المدروسة. ولا يتم تفضيل عمالة الإناث على الذكور إلا فى منشأتين بمحافظة الاسماعيلية تمثلان 1.9% من إجمالي المنشآت بالعينة البحثية.

جدول رقم (5-22)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع العمالة المفضلة

المحافظة / نوع العمالة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	23	43.4	22	61.1	9	52.9	54	50.9
إناث	2	3.8	0	0	0	0	2	1.9
الاثنين معاً	28	52.8	14	38.9	8	47.1	50	47.2
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ث- توزيع المنشآت وفقاً لتفضيل ذوى الخبرة:

أما بخصوص تعيين ذوى الخبرة، فيوضح الجدول رقم (5-23) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت المدروسة حسب تفضيل تعيين ذوى الخبرة من عدمه، والذي يبين أن تشغيل ذوى الخبرة يأتي على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 84 منشأة، والتي تمثل 79.2% من إجمالي المنشآت بالعينة، تركزت معظمها فى محافظة الاسماعيلية، ويأتي عدم تفضيل تعيين ذوى الخبرة فى المرتبة الثانية حيث تمارسه 22 منشأة تمثل 20.8% من إجمالي المنشآت المدروسة.

جدول رقم (5-23)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تفضيل ذوى الخبرة من عدمه

المحافظة / تفضيل ذوى الخبرة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	48	90.6	23	63.9	13	76.5	84	79.2
لا	5	9.4	13	36.1	4	23.5	22	20.8
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ج- توزيع المنشآت وفقاً لتعيين الخريجين الجدد:

وعن مدى تعيين الخريجين الجدد دون تدريب، فيوضح الجدول رقم (5-24) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت المدروسة حسب تفضيل تعيين الخريجين الجدد دون تدريب من عدمه، والذي يبين أن عدم تشغيل الخريجين الجدد دون تدريب يأتي على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 72 منشأة، والتي تمثل 67.9% من إجمالي المنشآت بالعينة، تركزت معظمها فى محافظة السويس، ويأتي تعيين الخريجين الجدد دون تدريب فى المرتبة الثانية حيث تمارسه 34 منشأة تمثل 32.1% من إجمالي المنشآت المدروسة.

جدول رقم (5-24)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تعيين الخريجين الجدد دون تدريب

المحافظة / تعيين دون تدريب	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	26	49.1	6	16.7	2	11.8	34	32.1
لا	27	50.9	30	83.3	15	88.2	72	67.9
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ح- توزيع المنشآت وفقاً تقديمها تدريب للمعينين الجدد:

أما بخصوص مدى تقديم المشروعات للتدريب للمعينين الجدد، فيوضح الجدول رقم (5-25) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت المدروسة حسب تقديمها للتدريب للمعينين الجدد من عدمه، والذي يبين أن تقديم التدريب من قبل المنشآت يأتي على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 79 منشأة، والتي تمثل 74.5% من إجمالي المنشآت بالعينة، تركزت معظمها فى محافظة الاسماعيلية، ويأتي عدم تقديم التدريب فى المرتبة الثانية حيث لا تقدم 27 منشأة تمثل 25.5% من إجمالي المنشآت المدروسة أي تدريب للمعينين الجدد.

جدول رقم (5-25)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تقديمها للتدريب للمعينين الجدد

المحافظة / تقديم التدريب	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	44	83.1	21	58.3	14	82.3	79	74.5
لا	9	16.9	15	41.7	3	17.7	27	25.5
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

خ- توزيع المنشآت وفقاً لوجود بطاقات للتوصيف الوظيفي للعمالة:

وبشأن مدى وجود بطاقات للتوصيف الوظيفي لكل عامل بالمشروع، فيوضح الجدول رقم (5-26) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت المدروسة تبعاً لوجود بطاقات للتوصيف الوظيفي لكل عامل بالمشروع من عدمه، والذي يبين أن نصف المنشآت تقريباً يتواجد بها بطاقات للتوصيف الوظيفي لكل العاملين فيها، فى حين لا يتوافر ذلك فى النصف الثانى منها.

جدول رقم (5-26)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق وجود بطاقة وصف وظيفي لكل عامل فيها

المحافظة / وجود بطاقات الوصف الوظيفي	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	23	43.4	21	58.3	10	58.9	54	50.9
لا	30	56.6	15	41.7	7	41.1	52	49.1
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

د- توزيع المنشآت وفقاً لوجود نظم للحوافز والجزاءات:

أما عن مدى وجود نظم للحوافز والجزاءات بالمشروعات المدروسة، فيوضح الجدول رقم (5-27) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت المدروسة وفقا لمدى وجود نظم للحوافز والجزاءات من عدمه، والذي يبين أن ثلاثة أرباع عينة المشروعات المدروسة يوجد بها نظم للحوافز والجزاءات، تركزت معظمها فى محافظة الاسماعيلية (45) منشأة تمثل 84.9% من إجمالي المشروعات القائمة بها، بينما الربع الآخر من المشروعات لا يعتمد نظماً محددة للثواب والعقاب.

جدول رقم (5-27)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق وجود نظم للحوافز والجزاءات

المحافظة / وجود نظم للحوافز والجزاءات	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	45	84.9	22	61.1	13	76.6	80	75.5
لا	8	15.1	14	38.9	4	23.4	26	24.5
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ذ- توزيع المنشآت وفقاً لنوعية الخدمات المقدمة للعاملين:

ويوضح الجدول رقم (5-28) أنواع الخدمات التى تقدم للعاملين من جانب إدارة المنشآت المدروسة، ويتبين من بيانات الجدول أن 61 منشأة تمثل 57.5% من إجمالي المنشآت المدروسة تقدم وجبة غذائية يومية للعاملين بها، فى حين تقدم 88 منشأة خدمات العيادات والإسعافات الأولية، كما يتوافر في 73 منشأة تمثل 68.9% غرف للملابس أو دولاب خاص لكل عامل. كما بينت النتائج أن هناك 8 منشآت فقط استطاعت توفير بعض الخدمات الترفيهية كالحدائق والملاعب الرياضية، بينما قدمت 11 منشأة تمثل 10.4% خدمات النقل والمواصلات للعاملين بها، ووفرت 7 منشآت تمثل 6.6% من إجمالي المنشآت بالعينة مساكن للعاملين فيها، فى حين لم تقدم الغالبية العظمى من المشروعات هذه الخدمة للعاملين فيها.

جدول رقم (5-28)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للخدمات التى تقدم للعاملين

توافر الخدمة / الخدمات	نعم		لا	
	العدد	٪	العدد	٪
وجبة غذائية	61	57.5	45	42.6
عيادة – إسعافات أولية	88	83	18	17
غرف ملابس/دولاب خاص	73	68.9	33	31.1
حديقة/ملاعب رياضية	8	7.5	98	92.5
نقل ومواصلات	11	10.4	95	89.6
إقامة سكنية	7	6.6	99	93.4
ن = 106				

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

5-2 المحور الخامس: تقييم بعض الجوانب البيئية الخاصة بالمناطق الصناعية:

يتناول هذا المحور تحليل بعض الجوانب البيئية الخاصة بالمناطق الصناعية، وذلك انطلاقا من أن قطاع الصناعة ديناميكي سريع التطور وهو القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، كما أنه القطاع الرئيسي الذى يحدث تلوثاً كبيراً للبيئة. ولاشك أن الصناعة ومنتجاتها الرئيسة تشكل فى كثير من الأحيان تأثيرات سلبية على قاعدة الموارد البيئية الطبيعية، حيث إن زيادة معدلات النمو الصناعي تعنى زيادة الطلب على الموارد والمواد الخام الأولية، الأمر الذى يؤدى إلى استنزاف بعضها، بالإضافة إلى الآثار البيئية السلبية للنشاط الصناعي، وهذا التطور الصناعي الهادف إلى التنمية قد لا يراعي الاعتبارات البيئية، مما يسبب مشاكل بيئية خطيرة، تزداد خطورتها يوماً بعد يوم نتيجة لسوء التخطيط أو عدم وجود التخطيط الذى يأخذ على عاتقه حماية البيئة من مساوئ تطور هذا القطاع. ويستهدف هذا الجزء التعرف على الوضع البيئي للمناطق الصناعية فى عينة الدراسة، من حيث مصادر تلوث البيئة المحيطة بالمنشأة، وجود سجل بيئي بالمنشأة، معوقات استخدام إجراءات الحد من التلوث، التعرف على فعالية جهاز شئون البيئة فى المحافظة على البيئة، ومدى حصول المنشأة على شهادة الأيزو فى مجال الإدارة البيئية ...الخ، وذلك على النحو التالي:

أ- توزيع المنشآت وفقاً لطبيعة البيئة المحيطة بالعمل:

باستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (5-29) والخاصة بتوزيع المنشآت وفقاً لطبيعة البيئة المحيطة، يتضح أن الغالبية العظمى من البيئات المحيطة بالمشروعات كانت بيئات صناعية (78) منشأة تمثل 73.6% من إجمالي المنشآت بالعينة تركز أغلبها فى محافظة السويس، بينما احتلت البيئات الصحراوية المرتبة الثانية (25) منشأة تمثل 23.6% من إجمالي المنشآت بالعينة، تركز أغلبها فى محافظة الاسماعيلية، بينما أنشئت 3 مشروعات فى بيئات زراعية فى محافظتي السويس والإسماعيلية.

جدول رقم (5-29)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطبيعة البيئة المحيطة بالمنطقة الصناعية

المحافظة / البيئة المحيطة	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صناعية	29	54.7	33	91.7	16	94.1	78	73.6
زراعية	1	1.9	2	5.6	0	0	3	2.8
صحروية	23	43.4	1	2.7	1	5.9	25	23.6
الإجمالي	**35**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ب-توزيع المنشآت وفق لمدى وجود مصادر تلوث للبيئة:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5-30) والتي توضح مدى وجود مصادر للتلوث البيئي بمنطقة المشروع من عدمه، يتبين أن الغالبية العظمى من المشروعات قد أقيمت فى بيئات نظيفة نوعاً (83) منشأة تمثل 78.3% من إجمالي المنشآت المدروسة، تركزت غالبيتها بمحافظة الاسماعيلية (46) منشأة تمثل 86.8% من إجمالي المنشآت المقامة بها، بينما أقيمت (23) منشأة تمثل 21.7% من إجمالي المنشآت بالعينة فى بيئة ملوثة نوعاً، تركزت هذه المنشآت فى محافظة السويس (9) منشآت تمثل 25% من إجمالي المنشآت المقامة بها.

جدول رقم (5-30)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقا لمدى وجود مصادر تلوث للبيئة بالمشروع

المحافظة / وجود مصادر للتلوث	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	7	13.2	9	25	7	41.2	23	21.7
لا	46	86.8	27	75	10	27.8	83	78.3
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ت–توزيع المنشآت وفقاً لرصد وقياس التلوث بالمشروعات:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5–31) والتي توضح مدى رصد وقياس التلوث بمنطقة المشروع من عدمه، يتبين أن الغالبية العظمى من المشروعات لا تتوافر بها هذه الإمكانية: (69) منشأة تمثل 65.1% من إجمالي المنشآت المدروسة، يتركز معظمها فى محافظة الاسماعيلية (45) منشأة تمثل 84.9% من إجمالي المنشآت القائمة بها. فى حين تتوافر إمكانية رصد وقياس الملوثات فى 37 منشأة تمثل 34.9% من إجمالي المنشآت المدروسة، يتركز قرابة نصفها فى محافظة السويس (18) منشأة تمثل 50% من إجمالي المنشآت المقامة بالمحافظة.

جدول رقم (5–31)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لرصد وقياس التلوث بالمشروعات من عدمه

المحافظة / رصد وقياس التلوث	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	8	15.1	18	50	11	64.7	37	34.9
لا	45	84.9	18	50	6	35.3	69	65.1
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ث–توزيع المنشآت وفقاً لأشكال التلوث بالمشروعات:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5–32) والتي توضح مدى وجود أشكال معينة من التلوث من عدمه بالمشروعات المدروسة، يتضح أن أكثر أشكال الملوثات تواجداً هو الغبار والأدخنة والأبخرة التى ربما تكون سامة وذات آثار ضارة على العاملين بالمشروعات، حيث تتواجد فى 27 منشأة تمثل حوالي ربع عدد المنشآت بالعينة، بينما تعانى 16 منشأة تمثل 15.1% من المنشآت المدروسة من الضوضاء، وتعانى 15 منشأة بنسبة 14.1% من الحرارة، وأخيراً تعانى 12 منشأة بنسبة 11.3% من الرطوبة والبرودة .

جدول رقم (5–32)

التوزيع العددي والنسبي لأشكال التلوث داخل المشروعات وفقاً لمدى وجودها

المحافظة / أشكال التلوث	نعم		لا	
	العدد	٪	العدد	٪
الضوضاء	16	15.1	90	84.9
الحرارة	15	14.1	91	85.9
الرطوبة والبرودة	12	11.3	94	88.7
الغبار والأدخنة والأبخرة	27	25.4	79	74.6
ن = 106				

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ج-توزيع المنشآت لمدى وجود طرق للوقاية من التلوث بالمشروعات:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5-33) والتي توضح مدى وجود طرق للوقاية من التلوث من عدمه، يتبين أن الغالبية العظمى من المشروعات لا تتوافر بها هذه الإمكانية: (74) منشأة تمثل 69.7% من إجمالي المنشآت المدروسة، يتركز معظمها فى محافظة الإسماعيلية: (43) منشأة تمثل 81.2% من إجمالي المنشآت القائمة بها. فى حين تتوافر طرق الوقاية من الملوثات فى 32 منشأة تمثل 30.2% من إجمالي المنشآت المدروسة.

وفى محاولة لرصد أهم الطرق المستخدمة فى الوقاية من الملوثات يوضح الجدول رقم (5-34) توزيع طرق الوقاية المستخدمة فى المشروعات على محافظات الدراسة والذي يتضح منه أن تركيب شفاطات وفلاتر الهواء جاءت على رأس الطرق المستخدمة للوقاية من التلوث، حيث تستخدمها 19 منشأة تمثل 59.4% من المنشآت التى تستخدم طرقاً للوقاية من التلوث بالعينة، يليها فى المقام الثانى استخدام سماعات أذن للعاملين للوقاية من الضوضاء: (6) منشآت بنسبة 18.7%، ثم التعاقد مع شركات للنظافة فى المرتبة الثالثة: (4) منشآت بنسبة 12.5%، وفى المرتبة الرابعة والأخيرة تستخدم 3 منشآت بنسبة 9.4% ماكينات لمعالجة المياه والصرف الصحي وذلك فى محافظة بورسعيد دون غيرها من محافظات العينة.

جدول رقم (5-33)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود طرق للوقاية من التلوث

المحافظة / مدى وجود طرق الوقاية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	10	18.8	14	38.9	8	74.1	32	30.2
لا	43	81.2	22	61.1	9	52.9	74	69.8
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

جدول رقم (5-34)

التوزيع العددي والنسبي لطرق الوقاية من التلوث التى تتبعها المنشآت

المحافظة / طرق الوقاية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تركيب شفاطات وفلاتر هواء	6	60	13	92.9	0	0	19	59.4
التعاقد مع شركة للنظافة	2	20	0	0	2	25	4	12.5
ماكينة لمعالجة المياه والصرف الصحي	0	0	0	0	3	37.5	3	9.4
سماعات أذن للوقاية من الضوضاء	2	20	1	7.1	3	37.5	6	18.7
الإجمالي	10	100	14	100	8	100	32	100

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ح-توزيع المنشآت وفقاً لمدى وجود معوقات لتوفيق الأوضاع البيئية بالمشروعات:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5-35) والتي توضح مدى وجود معوقات تواجه المشروعات فى توفيق أوضاعها البيئية للحد من التلوث من عدمه بالمشروعات المدروسة، يتضح أن عدم وجود مؤسسات متخصصة تعتبر العقبة الأولى التى تواجه المشروعات برغم تدنى عدد المشروعات التى تعانى منها 13 منشأة بنسبة 12.3% من إجمالي المنشآت المدروسة، بينما تعانى 5 منشآت بنسبة 4.7% من معوقات مالية، و4 منشآت بنسبة 3.8% من معوقات فنية.

جدول رقم (5-35)

التوزيع العددي والنسبي لمدى وجود معوقات تواجه المشروعات

في توفيق أوضاعها البيئية للحد من التلوث

المحافظة / المعوقات	نعم		لا	
	العدد	٪	العدد	٪
المالية	5	4.7	101	95.3
الفنية	4	3.8	102	96.2
عدم وجود مؤسسات متخصصة	13	12.3	93	87.7
ن = 106				

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

خ- توزيع المنشآت وفقاً لمدى وجود سجل بيئي:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5-36) والتي توضح مدى وجود سجل بيئي بالمنشآت من عدمه، يتبين أن الغالبية العظمى من المشروعات يوجد بها سجل بيئي: (76) منشأة تمثل 71.7% من إجمالي المنشآت المدروسة، يتركز معظمها فى محافظة الإسماعيلية: (43) منشأة تمثل 81.2% من إجمالي المنشآت القائمة بها. فى حين لا يتوافر بعدد 30 منشأة بنسبة 28.3% أية سجلات بيئية.

جدول رقم (5-36)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود سجل بيئي

المحافظة / مدى وجود سجل بيئي	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	43	81.2	19	52.8	14	82.3	76	71.7
لا	10	18.8	17	47.2	3	17.7	30	28.3
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

د- توزيع المنشآت وفقاً لمدى فعالية جهاز شئون البيئة:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5-37) والتي توضح مدى فعالية جهاز شئون البيئة فى المحافظة على البيئة من التلوث، يتبين أن جهاز البيئة فى نطاق غالبية المنشآت المدروسة كان فعالا جداً: (59) منشأة بنسبة 55.7% من إجمالي المنشآت المدروسة، بينما كان جهاز البيئة فاعلا نسبياً فى نطاق (36) منشأة بنسبة 33.9%، وكان جهاز البيئة غير فاعل فى نطاق (11) منشأة بنسبة 10.4% من المنشآت المدروسة بالمحافظات الثلاث.

جدول رقم (5-37)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى فعالية جهاز شئون البيئة الكائن بنطاقها فى المحافظة على البيئة من التلوث

المحافظة / الفعالية	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فعال جداً	28	52.8	24	66.7	7	41.2	59	55.7
فعال نسبياً	20	37.7	9	25.0	7	41.2	36	33.9
غير فعال	5	9.5	3	8.3	3	17.6	11	10.4
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

ذ- توزيع المنشآت وفقاً لمدى حصولها على شهادة الأيزو فى مجال البيئة:

باستعراض بيانات الجدول رقم (5-38) والتي توضح مدى حصول المنشآت المدروسة على شهادة الأيزو فى مجال البيئة من عدمه، يتبين أن الغالبية العظمى من المنشآت لم تحصل على شهادة الأيزو فى مجال البيئة (79) منشأة تمثل 74.5% من إجمالي المنشآت المدروسة، بينما حصلت (27) منشأة بنسبة 25.5% على شهادة الأيزو فى مجال المحافظة على البيئة من التلوث، وزعت بأعداد متقاربة على المحافظات الثلاث، وإن كانت النسبة فى صالح المنشآت الصناعية فى محافظة بورسعيد (8) منشآت تمثل 47% من إجمالي المنشآت الصناعية المقامة بنطاق المحافظة.

جدول رقم (5-38)

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى حصولها على شهادة الأيزو في مجال البيئة

المحافظة / الحصول على شهادة الأيزو	الإسماعيلية		السويس		بورسعيد		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	9	16.9	10	27.8	8	47	27	25.5
لا	44	83.1	26	72.2	9	53	79	74.5
الإجمالي	**53**	**100**	**36**	**100**	**17**	**100**	**106**	**100**

المصدر: استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

3-النتائج المترتبة على تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس:

يتضح من النتائج السابقة الخاصة بتقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات إقليم قناة السويس، وذلك اعتماداً على خمسة محاور أساسية للتقييم، تتضمن:

- الواقع العملي للمناطق الصناعية بمحافظات إقليم قناة السويس الثلاث،
- تقييم بعض الجوانب الاقتصادية للمناطق الصناعية،
- تقييم بعض الجوانب الفنية والتكنولوجية للمناطق الصناعية،
- تقييم بعض الجوانب الخاصة بالموارد البشرية للمناطق الصناعية،
- تقييم بعض الجوانب البيئية الخاصة بالمناطق الصناعية،

وإجمالاً، يمكن القول إن إنشاء المناطق الصناعية سواء في محافظات إقليم قناة السويس أو في باقي الأقاليم التخطيطية، له العديد من الآثار التنموية الإيجابية المطلوبة. حيث تسهم بقدر ملموس في ضخ الاستثمارات للقطاع الصناعي، وتعمل على تحقيق زيادة في قيمة الناتج الصناعي، وفي إجمالي الناتج المحلي. كما تسهم في تشغيل نسبة لا بأس بها من الأيدي العاملة؛ بما يقلل من معدلات البطالة ويترتب عليه توليد دخول ثابتة لهؤلاء المشتغلين، وبالتالي يتحقق ارتفاع بمستويات المعيشة ويدفع بالجهود التنموية بخطى أكثر سرعة، وقد اتضح من نتائج التقييم للجوانب السابقة، أن المشروعات المقامة فى محافظات قناة السويس قد أسهمت فى تحقيق الأهداف التالية:

- إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية بهذه المناطق لاستغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية بالأقاليم وتعظيم العائد الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل لاستيعاب الفائض من قوة العمل غير المستغلة، ويؤكد على ذلك أن المشروعات الصناعية بلغت نسبتها 96.3 % مما أسهم فى استغلال المزايا النسبية بمحافظات الإقليم، من بينها العمالة المحلية، التى تمثل أكثر من 99.5 % من حجم العمالة، بالإضافة إلى المزايا التى يتمتع بها الإقليم من موانى وخدمات وغيرها.
- تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الصناعية ونشر الصناعة لما تمثله من نشاط ديناميكي ذي أثر كبير فى خلق فرص العمالة الجديدة وتنمية الصادرات المصرية.
- النهوض بمحافظات الدراسة وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول فيما بينها وتحقيق درجة أكبر من التوازن فى عناصر النمو الإقليمي، وفى ذات الوقت المساهمة فى زيادة الدخل القومي من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة.
- زيادة نسبة المشروعات الفردية (الصغيرة) فهي تمثل نحو 22.6% من حجم المنشآت، يتركز غالبيتها فى الاسماعيلية بنسبة 26.5% من المنشآت المقامة بها، بالإضافة إلى شركات التوصية البسيطة التى تمثل نسبة 19.9%، تركز معظمها فى الاسماعيلية أيضاً.
- زيادة القدرة التنافسية لكثير من الصناعات، خاصة صناعات النسيج والكيماويات والغذاء، فغالبية المشروعات كانت قادرة على المنافسة بنسبة 83.9%.، ويرجع ذلك إلى ارتفاع

نسبة الصناعات المتميزة بنسبة 48.2%. وفى الاستفادة من المزايا النسبية بالإقليم، حيث تستخدم نسبة 41.6% من المشروعات مواد خام محلية بنسبة 100%.

- زيادة عدد المشروعات الصناعية المقامة، حيث تمثل نسبة 96.2% من إجمالي المشروعات المنفذة بنطاق الدراسة، أسهم ذلك فى زيادة المساحة المخصصة للتخزين بنسبة 70.5% كي تستوعب كم الإنتاج اليومي لهذه المصانع وذلك على الرغم من حجم المشكلات التى تعانى منها كافة المشروعات الصناعية ولكن بدرجات متفاوتة، وبصفة عامة فإن غالبية المنشآت تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة بنسبة 87.7%، مما يعنى تطور الفن التقني المستخدم، وذلك بالرغم من وجود منشآت لم توفق أوضاعها البيئية، وكلها تتعلق بأنشطة إنتاج مواد البناء، صناعة البلاستيك، النسيج، والأنشطة المعدنية، والخدمية.
- توفير بيئة ملائمة للعمل إلى حد ما، من حيث توفير بعض الخدمات، حيث تقدم 57.5% من إجمالي المنشآت بالعينة وجبة غذائية يومية للعاملين بها، فى حين تقدم 83% منها خدمات علاجية. كما تشير النتائج إلى أن هرم العمالة فى منشآت العينة هرم معتدل يحتل المهندسون قمته والعمالة الفنية قاعدته مما قد يؤثر ايجابياً على الفعالية الإنتاجية لهذه المنشآت. وتوضح النتائج أيضاً ارتفاع حجم العمالة الماهرة، حيث تمثل 41.9% من إجمالي العمالة بمجتمع الدراسة، ويأتي تشغيل الذكور على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 51% من إجمالي العينة خاصة فى الصناعات الكيميائية والكهربائية ومواد البناء، ويأتي عدم تفضيل جنس على الآخر عند التشغيل فى المرتبة الثانية فى الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس الجاهزة. كما توضح النتائج أن التعيين عن طريق الإعلان هو الطريقة الأكثر إتباعا، حيث تمارسها نسبة 64.1% من إجمالي المنشآت المدروسة، يليها طريقة التعيين من خلال جهاز المنطقة الصناعية بنسبة 16%، وفى المرتبة الثالثة تأتى طريقة التعيين من خلال المعارف بنسبة 11.4% من إجمالي المنشآت. أما التعيين عن طريق مكتب العمل، فقد احتل المرتبة الرابعة كآخر الطرق التى يلجأ إليها لتعيين العمالة، تمثل 8.5% من إجمالي المنشآت بالعينة البحثية.
- ويأتي تشغيل العمال ذوى الخبرة على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على نحو 79.2% من إجمالي المنشآت بالعينة، كما تؤكد نتائج العينة أن 67.9% من إجمالي المنشآت بالعينة تفضل تعيين الخريجين الجدد بعد استكمال التدريب لاكتساب الخبرات المطلوبة، كما تهتم هذه المنشآت بتدريب المعينين الجدد، الذى يأتي على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 74.5% من إجمالي المنشآت بالعينة. وتظهر النتائج أن نصف المنشآت تقريباً يتواجد بها بطاقات للتوصيف الوظيفي لكل العاملين فيها، وأن ثلاثة أرباع عينة المشروعات المدروسة يوجد بها نظم للحوافز والجزاءات.
- **وفيما يتعلق بتقييم الجوانب البيئية الخاصة، فقد أوضحت النتائج أن المشروعات المقامة يتركز معظمها** فى النطاق المخصص للبيئات الصناعية بنسبة 73.6% من إجمالي المنشآت، وتتركز 23.6% من إجمالي العينة فى البيئات الصحراوية، مما يسهم فى الحد من مظاهر التلوث بالكتلة العمرانية لهذه المحافظات، وذلك على الرغم من أن

نسبة 65.1% من إجمالي العينة لا تتوافر بها وحدات لرصد وقياس الملوثات مظاهر التلوث البيئي، حيث تظهر النتائج أن نسبة 69.7% من إجمالي المشروعات بالعينة لا تتوافر بها طرق للوقاية من التلوث، وأن 74.5% من إجمالي المنشآت لم تحصل على شهادة الأيزو فى مجال المحافظة على البيئة من التلوث. وتوضح النتائج أن الغبار والأدخنة والأبخرة التى ربما تكون سامة وذات آثار ضارة على العاملين بالمشروعات من أكثر أشكال الملوثات تواجداً، حيث تتواجد فى 25% من حجم العينة، بينما تعانى نسبة 15.1% من العينة من الضوضاء، وتعانى نسبة 14.1% من الحرارة، وأخيراً تعانى نسبة 11.3% من الرطوبة والبرودة . وبالرغم من وجود سجل بيئي فى نسبة 71.7% من إجمالي العينة، إلا أن نسبة 12.3% من المشروعات تعانى من عدم توفيق أوضاعها البيئية، نتيجة لعدم وجود مؤسسات متخصصة فى المناطق الصناعية، وذلك بالرغم من تأكيد نسبة 55.7% من إجمالي العينة على فعالية جهاز شئون البيئة فى المحافظة على البيئة من التلوث. وقد أظهرت النتائج أن 74.5% من إجمالي المنشآت لم تحصل على شهادة الأيزو فى مجال المحافظة على البيئة من التلوث.

الفصل السادس
رؤية مستقبلية لدور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس

الفصل السادس

رؤية مستقبلية لدور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس

1- تمهيد:

في خضم عالمنا الذي لا يكف عن التغير، وفي ظل المستجدات المتلاحقة التي تحيط بنا من كل جانب بعد ثورة 25 يناير، نجد أنفسنا الآن في مفترق طرق. ذلك أنه لم يعد بوسعنا أن نمضي في طريقنا مالم تكن لدينا إجابات واضحة على سؤالين حاسمين: ما هي صورة المستقبل الذي نريده؟ وماذا يتعين علينا ان نفعل لكي نبلغ هذا المستقبل المنشود؟

واقع الأمر، إننا نتطلع إلى مستقبل ترتفع فيه مستويات الدخول، وتتوفر فيه فرص كافية للعمالة، وتحظى فيه مصر بمركز أفضل. لكن هذا يقتضي منا أن نسعى جادين إلى إعادة النظر في حاضرنا، وسنجد عندئذ أن لدينا من الإمكانات ما يفوق انجازاتنا الراهنة بكثير. ولابد أن يدفعنا هذا إلى تدارك أوجه القصور في أدائنا الراهن، وإلى تحقيق معدلات أسرع في النمو، بما يكفل لنا تفعيل كل طاقاتنا الكامنة.

<u>والنمو يحتاج، بداهة، إلى قوة دافعة.</u>

ولا شك أن الصناعة، بما لها من روابط قوية أمامية وخلفية بقطاعات اقتصادية مهمة أخرى مثل الزراعة والخدمات، بالاقتصاد في مجموعه، وباعتباره القطاع الأكثر قدرة على النمو، لديه إمكانيات كبيرة لتوفير فرص للعمالة وبخاصة في الصناعات كثيفة العمالة، وباعتباره وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر..كل ذلك يؤكد أن هذا القطاع سيكون أهم قاطرة للتنمية. فالنمو، في حد ذاته ليس هو غايتنا المنشودة، فما نحتاجه هو التنمية الشاملة، أي النمو المصحوب بمستوى أعلى من الرفاهه للجميع. ومن هنا كان سعينا إلى نمط من التنمية تقوده الصناعة، بمعنى أن تكون الصناعة مؤهلة لدفع الاقتصاد كله إلى الأمام بما يجعله قادراً على العمل بكامل طاقاته.

2- مساهمة القطاع الصناعي فى النمو الاقتصادى:

<u>في الوقت الحاضر، يسهم القطاع الصناعي في مصر إسهاماً رئيسياً في النمو الإقتصادي، وفي توفير فرص العمل، وفي عائدات التصدير، وذلك انطلاقا من الحقائق التالية:</u>

- يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء الأنشطة الصناعية التي تقع خارج القطاع الرسمي)،

- يوجد حوالي 33.5 ألف منشأة صناعية مسجلة رسمياً، تستخدم حوالي 1.8 مليون عامل، فضلاً عما يقدر بنحو 1.5 مليون عامل في المنشآت الصناعية غير المسجلة رسمياً. ويمثل هؤلاء في مجموعهم نحو 20% من قوة العمل المصرية،
- تقدر الاستثمارات الصناعية بحوالى 543 مليار جنيه، ويقدر قيمة الإنتاج الصناعى بنحو 707.4 مليار جنيه، وتصل جملة الأجور التى يتقضاها العاملين بها بحوالى19.5 مليار جنيه، وتبلغ القيمة المضافة الصافية بنحو 153.9 مليار جنيه،
- تمثل الصادرات الصناعية حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي و 40% من عائدات الصادرات غير البترولية و11% من جملة إيرادات الحساب الجاري.

وفي ضوء الدروس المستفادة من التجارب الناجحة لبلدان نامية أخرى، يمكن للقطاع الصناعي أن يصبح القوة الدافعة لتحقيق معدلات نمو متزايدة، وتوليد فرص كافية للعمالة، وتحقيق اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي. فمن المتوقع أن يقوم هذا القطاع بدور حاسم في إعادة تنشيط النمو في الإقتصاد المصري في الأجلين المتوسط والطويل.

وتوحي مؤشرات الأداء المقارنة بأن ثمة مجالاً واسعاً لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في مصر. فسياسات التدخل الحكومي في القطاع الصناعي الموروثة من فترات سابقة، مقترنة بغياب رؤية واضحة والتزام قوي بتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المصرية، كانت هي السبب الرئيسي وراء الوضع الراهن لهذا القطاع. وقد حان الوقت لوضع استراتيجية وطنية لتحسين الأداء الصناعي.

ومما لاشك فيه أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع المصرى فى أعقاب ثورة 25 يناير قد يهيئ موجة من الاصلاحات فى السياسات العامة، مما يساهم فى ايجاد بيئة مواتية يتيح خلالها للمناطق الصناعية التغلب على نقاط ضعفها وتفعيل كل ماليديها من إمكانات، وخاصة فى إقليم قناة السويس بما يملكه من إمكانيات وموارده تؤهله لأن يكون أحد أقطاب التنمية على مستوى العالم.

3- الإمكانيات والموارد فى محافظات أقليم قناه السويس:

وتتمتع محافظات اقليم قناة السويس بإمكانيات اقتصادية ضخمة تتطلب نظام متكامل من الاستثمارات والحوافز الحكومية يدفع القطاع الخاص لاقتحام مجالات التنمية فى هذه المحافظات، وتتنوع هذه الامكانات، فبجانب الإنتاج الزراعى والحيوانى والأنشطة والصناعات المتعددة التى يمكن أن تقوم عليه، تتمتع تلك المحافظات بثروات معدنية متنوعة وإمكانيات سياحية تمثل النواه الأساسية للتنمية الشاملة للنهوض بهذا الإقليم.

1/3- الموارد التعدينية:

تتركز الموارد التعدينية والصناعية بأقليم القناه وتتنوع بين خامات معدنية وصخور ومواد بناء وخلافه، وتتركز تلك الموارد التعدينية فى سيناء نظرا لطبيعة السطح والخصائص الطبيعية والجيموفورلوجية التى تميزها، ويوضح الجدول رقم (6-1) الخامات الطبيعية والتعدينية المتاحة فى سيناء، وأماكن تواجدها والصناعات القائمة عليها .

وفى **محافظة الشرقية** يوجد نوعان على الأقل من الموارد(الخامات الطبيعية، وهى الرمال والطفلة وتتركز في مناطق بلبيس، وأبو حماد، وفاقوس والحسينية ، وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمحاجر الرمال نحو٦٥٠ ألف م2/شهر ، وتصل إلى نحو٢٠٠ ألف م2/ شهر لمحاجر الطفلة. وتعتبر المحاجر ومواد البناء من الأنشطة التصديرية للمحافظة حيث تغذى المحاجر القائمة إحتياجات المحافظات المحيطة وخاصة الزلط والرم .

بينما لاتتوفر فى نطاق **محافظة بورسعيد**: ثروات معدنية تذكر باستثناء ملح الطعام المستخرج من ملاحات بورفؤاد التابعة لشركة النصر للملاحات بطاقة إنتاجية ٢٥٠ ألف طن/سنة، تعطى نحو ١٨٥ ألف طن/سنة من الملح المعالج بالغسيل والتكرير ونظرا للزحف العمراني فان امكانات التوسع في هذا النشاط تعد محدودة بدرجة كبيرة . كما تتوفر امكانيات كبيرة للغاز الطبيعي بالمنطقة البحرية شمال وشمال شرق بورسعيد ويجرى حاليا استغلال بعض حقول الغاز الطبيعي بهذه المنطقة مثل حقل وقار وبورفؤاد والتمساح . وقد أسهمت هذه الاكتشافات في تحويل المحافظة إلى منطقة تنمية للغاز الطبيعي وأصبح بها أكبر محطة معالجة وإسالة للغاز الطبيعي في الشرق الأوسط على مساحة ٤٥٢ فدان غرب بورسعيد .

ويقتصر نشاط التعدين فى **محافظة الأسماعيلية**، على بعض خامات المحاجر والتى تدخل فى عمليات البناء والتشييد وتضم الحجر الجيرى والرمال والزلط والطفلة والجبس.

بينما يتوفر في نطاق **محافظة السويس** حقول إنتاج للبترول والغاز الطبيعى، حيث يحتوى حوض خليج السويس على أكثر من ٩٠% من إجمالى البترول المكتشف فى مصر، وهناك فرص قوية لوجود حقول على الساحل الشرقى لخليج السويس، على خلاف المحافظات الواقعة شمال إقليم قناة السويس والبحر المتوسط وتلك الواقعة بسيناء وكذلك الاكتشافات البترولية الحديثة فى محافظة بورسعيد. وتعتبر **منطقة خليج السويس** أكبر مناطق إنتاج الزيت الخام في مصر حيث يمثل متوسط إنتاجها السنوي نحو ٧٧ % من الإنتاج الكلى، ويتوفر بالمحافظة بعض الموارد الطبيعية مثل الحجر الجيري، الدولوميت، الفحم.

جدول رقم (6-1)

الخامات التعدينية فى سيناء

الخام التعدينيى	الموقع	الكمية	الصناعات القائمة عليها	المحافظة
الرمال البيضاء	منطقة جبل أبو حيثيات، هضبة الجنه على طريق نويبع- سانت كاترين	قدر الاحتياطى بحوالى 155 مليون مترمكعب (330 مليون طن) منها حوالى 315 مليون طن رمل سيليسى ، 15 مليون طن كاولين	أنواع الزجاج الفاخرة – أدوات المائدة – الزجاج الأبيض – العبوات الشفافة – الزجاج البصرى – الكريستال – الزجاج الملون .	جنوب سيناء
	منطقة أبو زنيمة بمنطقتى خبوبة – أبو نتش	بلغت التقديرات 1.1 مليون طن		
الجرانيت بأنواعه	فى مناطق سانت كاترين ونويبع .	غير مقدر	يستخدم فى صناعه التحف والتماثيل وأغراض المبانى والمنشأت، الأرضيات، السلالم .	جنوب سيناء
	أما الرخام ذات الأصل الرسوبى من صخور الحجلا الجيرى الصلب فيتواجد بمناطق الحسنة بوسط سيناء	غير مقدر		شمال سيناء
الكاولين	يتواجد على طريق نويبع – سانت كاترين	تقدر الاحتياطات بـ 15 مليون طن	يستخدم فى صناعات الخزف والصينى، الأسمنت الأبيض، الورق، الصناعات الطبية، المنسوجات، المطاط، البلاستيك، الطوب الحرارى، والحراريات والادوات الصحية .	جنوب سيناء وخاصة هضبة التيه .
	يتواجد بمنطقة أبو زنيمة	تقدر الاحتياطات بـ 80 مليون طن		
الحجر الجيرى	يوجد فى جبل لبنى وجبل الحلال وريسان عنيزة والمنشرح وغرب جبل لبنى والمغارة والجفجافة وأم شيحان	غير مقدر	يستخدم فى صناعات الأسمنت البورتلندى، وكربونات الصوديوم اللامائية أو رماد الصودا كماده مساعده فى مصاهر الحديد والفولاذ، صناعة الصوف الصخرى، الجير، الحشوات المعدنية والصناعات الغذائية	شمال سيناء ومناطق بوسط سيناء
الدولوميت	يوجد حول حواف جبل المغارة وجبل الحلال	غيرمقدر	يستخدم فى إنتاج الركاميات (سن الدولميت) اللازمة لأعمال رصف الطرق والخرسانة المسلحة كما يدخل فى صناعة الأسمنت، ويستخدم فى أنتاج المغنيسيا التى تستخدم فى صناعة الالواح الحديدية الممغنطة، وفى صناعات الادوية ويستخدم كربونات الماغنسيوم كقاعدة لصناعة الكريمات ومعاجين الأسنان .	شمال سيناء
رواسب الفحم	يتواجد بمنطقة المغارة	تقدر احتياطاته بحوالى 22 مليون طن		شمال سيناء
	يتواجد بمنطقة أبو زنيمة بمواقع دعة – ثورة – دبه الجرى – الطيبة ومنطقة عيون موسى	يقدر الأحتياطى بحوالى 18.5 مليون طن		جنوب سيناء
المنجنيز	يتواجد بمنطقة أبو زنيمة ومناطق دهب- شرم الشيخ – راس محمد	غير مقدر	يستخدم فى صناعات الفيرومنجنيز – الصناعات الدوائية – صناعة البطاريات – الألومنيوم – البرونز	جنوب سيناء

الخام التعدينيى	الموقع	الكمية	الصناعات القائمة عليها	المحافظة
الرصاص والزنك والفضة والذهب	يتواجد بمنطقة أم زريق بالقرب من مدينة دهب	تم اكتشاف تركيزات عالية من الرصاص والزنك بمنطقة ام زريق غرب خليج العقبة كما تم رصد تركيزات عالية اخرى من الفضة 3000 جزء فى المليون	صناعات الفضة والذهب وصناعات الرصاص .	جنوب سيناء
خام النحاس	من اهم المناطق منطقة السمرا بالقرب من دهب والرقيطة بالقرب من سانت كاترين ونصب وسرابيد الخادم بالقرب من أبو زنمية	الاحتياطات ليست اقتصادية(250الف طن) في وادي سمرا فقط	يدخل فى العديد من السبائك – وتصنيع البويات الجيدة – والكابلات الكهربائية .	جنوب سيناء
خام الكبريت والبيريت	يتواجد فى منطقتين الأولى منطقة دكلا بشمال العريش واصله رسوبى والثانية منطقة جبل فيرانى بجنوب سيناءويتواجد على هيئة خام البيريت	يقدر الأحتياطى 20 مليون طن.	يدخل فى صناعة الأسمدة	شمال سيناء جنوب سيناء
الألبيتيت	يقع فى منطقة وادى الطر حوالى 40 كم شمال شرم الشيخ	الاحتياطى المؤكد 26 مليون طن ، ومايزيد عن 100 مليون طن كأ حتياطى جيولوجى .	يستخدم فى صناعة الانواع الفاخرة للسيراميك – صناعة الخزف والصينى – الحراريات – الادوية – صناعة الزجاج – صناعة الصابون .	جنوب سيناء
الفلورسبار	يتواجد بمنطقة وادى أرغام	غير مقدر	يستخدم فى صناعة الزجاج – السيراميكيات – معجون الأسنان – البورسلين – مواد الطلاء والتلميع	جنوب سيناء
الرمال السوداء	تزخر بها شواطى العريش وتحتوى هذه الرمال على الكثير من المعادن الثقيلة مثل الماجنيتيت – الإلمنيت – الوتيل – الأسفين	غير مقدر	تستخدم فى صناعة البويات – السبائك – الأصباغ – المنسوجات – الورق الزجاج – مساحيق التجميل	شمال سيناء .
رواسب الجبس	أهم المناطق لتواجد الخام راس ملعب ووادى السيح	تم أنشاء مصنع جبس رأس ملعب ليستوعب كمية قدرها 400 الف طن سنويا من محاجر رأس ملعب.	صناعة الأسمدة – صناعة الأسمنت .	جنوب سيناء
رواسب الطينات (الطفلة)	منطقة أبو زنيمة ومنطقة وادى فيران ومنطقة الطور ومنطقة عيون موسى والتمد	غير مقدر	تستخدم فى صناعة السيراميك كماده مرشحة – صناعة الطوب – صناعة الاسمنت – سوائل الحفر .	جنوب سيناء
كلوريد الصوديوم (ملح الطعام)	يوجد حول بحيرة البردويل فى ملاحة (الروضة، العجرة، الصافية، القطرات وسبيكة)	ينتج حوالى 198 ألف طن / سنة ويتميز الخام بالجودة والنقاء .	يستخدم فى صناعة ملح الطعام – الصناعات الغذائية – الصناعات الكيمائية– حفر أبار البترول	
الفحم	منطقة جبل المغارة	تبلغ الأحتياطات المؤكدة 26 مليون طن		وسط سيناء
	منطقة الركب غرب المغارة	تبلغ الأحتياطات المؤكدة حوالى 15 مليون طن		

المصدر: مركز معلومات محافظتى شمال وجنوب سيناء.

2/3- الأمكانيات الصناعية :

يضم إقليم القناة قاعدة صناعية ضخمة، تعتمد بصفة رئيسية على مخرجات القطاع الزراعي ومستلزماته الوسيطة، مثل الملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية، وتجميع وتصنيع الأجهزة وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية والمنتشرة فى مدن محافظات الإقليم وخاصة بالمناطق الصناعية الحرة والاستثمارية ببورسعيد، والإسماعيلية ، والصناعات عالية التقنية في مجال الإلكترونيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية وتكنولوجيا تصنيع الخامات الدوائية والكيماويات الوسيطة بوادي التكنولوجيا بالإسماعيلية، وكذلك مشروعات التخزين وتموين السفن والخدمات البحرية، وتصنيع المعدات البحرية ومعدات السلامة والإنقاذ، وبناء اليخوت والسفن الصغيرة وتكسير السفن وبناء الوحدات العائمة، وتصنيع وتعبئة الأعلاف والأسماك، ودرفلة وتشكيل الصاج، وتصنيع الهياكل المعدنية بالمناطق الحرة بمحافظة السويس، وتجميع سيارات النقل الخفيف ومواد البناء والحديد والصلب بشمال خليج السويس، والعرض التالى يرصدالأمكانيات الصناعية بمحافظات إقليم قناه السويس.

أولا- محافظة الشرقية:

توجد فى محافظة الشرقية العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد بالأساس على استغلال الإنتاج الزراعي ، حيث تتوطن بالمحافظة عدة مصانع لإنتاج المواد الغذائية وكذلك صناعة المنتجات المعدنية والهندسية الكهربائية، بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج ومنتجات الخشب، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم جدول رقم (6-2).

كما يوجد فى محافظة الشرقية العديد من المنشآت الصناعية المسجلة والورش الصغيرة والتي تتنوع أنشطتها الصناعية، بالإضافة إلى الشركات التابعة للقطاع العام والشركات المساهمة وشركات قطاع الأعمال، وبصفة عامة ، يوجد في المحافظة أكثر من ٣١٩٩ منشأة صناعية وما يناظر ١١٧٩٤ ورشة، وتقدر العمالة بها بحوالى ١٧٩ ألف نسمة في القطاعين العام والخاص، وتتركز هذه العمالة في مراكز الزقازيق، بلبيس، العاشر من رمضان، هذا وتتوفر إمكانيات كبيرة للتوسع في النشاط الصناعي بالمحافظة في مجال الصناعات النسيجية والكيماوية والغذائية والمعدنية، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية .

وتقدر الاستثمارات التي يمكن توجيهها لهذه الأنشطة الصناعية بنحو 1316.5 مليون جنيه بطاقة استيعابية من العمالة تناهز ٤٨٨٠٠ فرد، أي ما يعادل حوالي27.2 % من حجم العمالة المسجلة بالمحافظة.

جدول رقم (6-2)

المناطق الصناعية بمحافظة الشرقية

المنطقة	الموقع	المساحة	نوع الصناعة	الصناعات القائمة
المنطقة الصناعية طريق ببلبيس / القاهرة الصحراوى	تقع عند الكيلو 17 بجوار مدينة العبور	على مساحة 700 فدان	مخصصة للصناعات الغذائية والخفيفة	تضم 162 مصنع (صناعات غذائية، غزل ونسيج، كيماوية، ورقية خشبية ، هندسية، مواد بناء، معدنية حرفية، ثروة حيوانية وداجنة) برأس مال 234.3 مليون جنيه وعمالة تصل إلى 18900 عامل
مدينة العاشر من رمضان	تقع على طريق القاهرة/ الأسماعيلية الصحراوى		مخصصة للصناعات الغذائية والكيماوية والغزل والنسيج	تضم 1133 مشروع (صناعات غذائية، غزل ونسيج ، كيماوية، هندسية، مواد بناء) برأس مال قدرة حوالى 15.8 مليار جنيه مصرى وعمالة فعلية 132071 عامل، يصدر معظم الإنتاج للمدينة إلى الخارج بما يسهم فى حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات وتخفيف مشاكل سوق الصرف الأجنبى فى مصر
المنطقة الصناعية طريق بلبيس / العاشر من رمضان	تقع عند الكيلو 5 على طريق بلبيس العاشر من رمضان وتبعد حوالى 5 كم من ميدان الطائرة	تقع على مساحة 152 فدان وهى مقسمة إلى منطقتين، الأولى حوالى 72 فدان، أما الثانية فتصل مساحتها إلى 80 فدان	مخصصة للصناعات الغذائية والكيماوية والغزل والنسيج	بمساحة 152 فدان وهى مقسمة إلى منطقتين، الأولى حوالى 72 فدان تضم (أنشطة كيماوية، مواد غذائية، كهربائية، دوائية، آلات ومعدات، مستحضرات تجميل، زجاج ومرايا، صناعات مغذية للسيارات، معدنية، ورقية، نسيج وملابس، موبيليا وأثاث، مواد بناء) باجمالى 168 مشروع وتوفر حوالى 8522 فرصة عمل، أما الثانية فتصل مساحتها إلى 80 فدان وتضم(صناعة الكرتون والمواسير الخراسانية)، بالإضافة إلى عدد من المشروعات تحت الإنشاء وتتمثل فى صناعة المواد الغذائية والمعدنية والكيمائية وهناك 184 فرصة استثمارية إمام المستثمرين الراغبين فى إنشاء مشروعات متوسطة الحجم أو صغيرة الحجم
مدينة الصالحية الجديدة	تقع المنطقة بمدينة الصالحية الجديدة		مخصصة للصناعات الغذائية، غزل ونسيج، كيماوية، كهربائية .	تضم 180 مصنع (صناعات غذائية ، غزل ونسيج ، كيماوية، كهربائية، وهندسية، منتجات ورقية ، بلاستيك ، خشبية وأثاث معدنى، مواد بناء) برأسمال قدرة حوالى 2.5 مليار جنيه مصرى وعمالة فعلية

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

ثانيا ـ محافظة بورسعيد:

تتوطن بمحافظة بورسعيد العديد من الأنشطة الصناعية ، حيث يوجد مصانع لإنتاج الملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية والكيماويات والعطور والصناعات المعدنية. مع تواجد العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة من غزل ونسيج وصنع شباك الصيد وحديد التسليح، وصناعات حرفية عديدة، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم جدول رقم (6-3).

وبالإضافة إلى الشركات التابعة للقطاع العام والشركات المساهمة وشركات قطاع الأعمال، فإن محافظة بورسعيد تزخر بالعديد من المنشآت الصناعية المسجلة والورش الصغيرة والتي تتنوع أنشطتها الصناعية .

وبصفة عامة، يوجد في المحافظة أكثر من ٢٦٧ منشأة صناعية وما يناظر ١٣٧٠ ورشة، وتقدر العمالة لهما بحوالى 19.6 ألف فرد في القطاعين العام والخاص، وتتركز هذه العمالة في المنطقة الصناعية الاستثمارية .

من أهم المشروعات المقامة بالمناطق الصناعية فى بورسعيد صناعات بناء السفن بالترسانة البحرية وكذلك صناعة الغزل والنسيج وصناعة الآلياف الصناعية والحبال والجولة وصناعة الثلج والتخزين والتبريد والصناعات الهندسية والمعدنية مثل انتاج الشابيك وأبواب الألوميتال وبلاط السيراميك والملابس الجاهزة وصناعات الأحذية والبويات والسخانات الشمسية وصناعة الحلوى وصناعة وانتاج المنظفات الصناعية والكيماوية ومشروعات انتاج الغاز الطبيعى وكذلك صناعات انتاج بويات السيارات والمبانى والأخشاب.

ثالثا- محافظة الإسماعيلية:

تزخر محافظة الإسماعيلية بالعديد من الأنشطة الصناعية التى تعتمد بالأساس على إستغلال الإنتاج الزراعى، حيث تتوطن بالمحافظة عدة مصانع لإنتاج الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والأسمدة والزيوت والصابون والمبيدات والكيماويات والورق والعطور، بالإضافة إلى صناعة مواد البناء(الطوب والبلاط الأسمنتي أساساً)، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم جدول رقم (6-4).

كما تتنوع فرص الاستثمار الصناعى فى المنطقة الصناعية الأولى والثانية المجهزة بكافة الطرق البرية الموصلة للموانى المصرية ومدينة القاهرة وقطاع غزة ونويبع والمنطقة الحرة العامة بمدينة الاسماعيلية والمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق ووادى التكنولوجيا.

جدول رقم (6-3)

المناطق الصناعية القائمة بمحافظة بورسعيد

المنطقة	الموقع	المساحة	نوع الصناعة	الصناعات القائمة
المنطقة الصناعية العامة (الحرة)	شمال مدينة بورسعيد	تبلغ المساحة المخصصة للمشروعات حوالى 494 ألف متر مربع موزعة على خمس مناطق فرعية	تتمثل مجالات النشاط الصناعى فى المنطقة العامة فى صناعات إنتاج الملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية	يوجد بالمنطقة صناعات الكيماويات والعطور والصناعات المعدنية وحديد التسليح وتجهيز الورق والرخام وإنتاج الزجاج وأدوات المائدة، تجميع وتصنيع الأجهزة الكهربائية والسيارات ووسائل النقل الخفيف وتصنيع الملابس الجاهزة والأثاث المعدنى والورق والأدوية ولوازم السيارات.
مناطق الإستثمار المحلى	بمدخل مدينة بورسعيد	تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق نحو 1.16 مليون متر مربع وفقا للمخطط العام لمدينة بورسعيد	تضم هذه المناطق الصناعات غير الخاضعة لقانون الاستثمار والتى أقيمت بالمدينة فى ظل القوانين المحلية .	تنقسم هذه المناطق إلى ست مناطق فرعية للصناعات الخفيفة والصناعات المتوسطة والأنشطة الحرفية والورش، وباستثناء منطقة الصناعات الخفيفة وبعض أجزاء منطقة الصناعات C1، C2، فإن بقية المناطق الفرعية مازالت شاغرة ومتاحة للاستثمار الصناعى، علاوة على المناطق الصناعية المخططة، ينتشر عدد من المشروعات الصناعية داخل المدينة فى مواقع متفرقة .
المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد	جنوب شرق بورسعيد شمال طريق بورفؤاد/ بالوظة	تبلغ المساحة الإجمالية 87.6 كم^2	تقوم على مناطق للصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة ومراكز خدمات صناعية	تم تخصيص أراضى لبعض المشروعات الصناعية بها مثل عروق الصلب والحديد الأسفنجى وتجميع وتصنيع المعدات الثقيلة وسيارات النقل الكبيرة ومشروعات مستحضرات طبية وتجميل وسيراميك وأدوات صحية ويتوقع توفير 160 ألف فرصة عمل بالمنطقة .

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

جدول رقم (6-4)
المناطق الصناعية بمحافظة الاسماعيلية

المنطقة	الموقع	المساحة	نوع الصناعة	الصناعات القائمة
المنطقة الصناعية الغربية (الصناعية الأولى)	تقع غرب الإسماعيلية على الطريق الصحراوى الواصل بين القاهرة وبورسعيد.	تصل الى مساحة إجمالية تعادل 1.5 مليون متر مربع تقريبا	تم تخصيصها للصناعات متوسطة الحجم وبعض الأنشطة الخدمية.	تضم المنطقة 41 مشروعا صناعيا يعمل معظمها فى مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية والكهربائية ومواد البناء .
منطقة الصناعات الخفيفة (الصناعية الثانية)	تقع على امتداد طريق القاهرة / بورسعيد الدائرى ويحدها السكة الحديد (الاسماعيلية / الزقازيق) وغربا المنطقة الصناعية الغربية	تبلغ المساحة الاجمالية نحو 170فدان بمسطح صافى للاستثمار الصناعى 103 فدان	المنطقة مخصصة للصناعات الخفيفة	المنطقة مقسمة الى 92 قطعة وتتركز معظم المشروعات فى مجال الصناعة مواد البناء (الطوب والبلاط الأسمنتى أساسا) وبعض الصناعات الخشبية كما يعمل بعض منها فى مجال تصنيع الملابس الجاهزة والصناعات الهندسية .
المنطقة الحرة العامة	تقع على بعد 6 كم شمال غرب مدينة الاسماعيلية على الطريق الصحراوى الواصل بين القاهرة والاسماعيلية	وتبلغ مساحة المنطقة حاليا نحو 800فدان (أى 3.36 مليون م^2)، وأضيف اليها قطعة أرض مجاورة مساحتها 110ألف م^2 وتقدر طاقتها الاستيعابية بحوالى 50مشروعا صناعيا	وقد تم تخطيطها وتقسيمها الى أربع مراحل تنفيذية لأعمال البنية الأساسية والصناعات الخفيفة .	تتركز معظم المشروعات فى الملابس الجاهزة، تجميع وتصنيع الأجهزة الكهربائية وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية والكيماويات والمنظفات الصناعية والصناعات المعدنية والرخام وقطع غيار السيارات بالاضافة لمشروعات التخزين والخدمات البترولية.
المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق	تقع هذه المنطقة ضمن التخطيط العام لمدينة القنطرة شرق الجديدة على بعد 43كم من مدينة الاسماعيلية وحوالى 58كم من مدينة بورسعيد وجنوب الكتلة العمرانية المقترحة للمدينة وقد صدر قرار انشائها من مجلس الوزراء عام 1993	ويبلغ المسطح المخصص لهذه المنطقة نحو 80 فدان (كاملة المرافق) والمساحة الصافية للاستثمار الصناعى 56.6 فدان.	وتتخصص فى مجال الصناعات التجميعية الهندسية والكيمائية	وتضم المنطقة 182 قطعة وتضم الصناعات البلاستيكية والصناعات الغذائية والأثاث الخشبية والمعدنية
وادى التكنولوجيا	يقع فى المنطقة الواقعة شرق قناة السويس على بعد 10كم على الطريق الأوسط بسيناء (امتداد المعدية رقم 6) وذلك بطول 12كم مع الطريق وتمتد جنوبا حوالى 6كم	تصل مساحة وادى التكنولوجيا حوالى 16 ألف فدان	تم تخصيصه لاقامة الصناعات عادية التقنية فى مجال الألكترونية والأتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية	ويوجد به تكنولوجيا تصنيع الخامات الدوائية والكيماويات الوسيطة بهدف تغطية السوق المحلى والتصدير .

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

رابعا- محافظة السويس

تزخر محافظة السويس بالعديد من الأنشطة الصناعية التى تعتمد بالأساس على مشروعات التخزين ولاسيما مشروعات تموين السفن والخدمات البحرية، علاوة على الأنشطة الصناعية من إنتاج الأسمدة الكيماوية ومشتقاتها وبناء وتقطيع وتخريد السفن وتعبئة الأسمنت السائب فى صوامع وتصديره، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم جدول رقم (6-5).

جدول رقم (6-5)

المناطق الصناعية بمحافظة السويس

المنطقة	الموقع	المساحة	نوع الصناعة	خصائص المنطقة
المنطقة الحرة العامة ببورتوفيق (تتبع المناطق الحرة العامة)	شمال غرب خليج السويس	يبلغ مسطحها 18 فدانا	مخصصة بالكامل لمشروعات التخزين.	يوجد بها مشروعات تموين السفن والخدمات البحرية، بالإضافة لمشروعين فى مجال تصنيع المعدات البحرية ومعدات السلامة والإنقاذ وفى مجال تجميع اجهزة الحاسب الآلى.
المنطقة الحرة العامة بالأدبية	شمال غرب خليج السويس	يبلغ مساحتها حوالى 76 فدانا	مشروعات الصناعية والتخزينية والخدمية	يوجد بها الأنشطة الصناعية مثل طحن وتعبئة خام الباريت، بناء اليخوت والسفن الصغيرة، تكسير السفن وبناء الوحدات العائمة، تصنيع منتجات اللومنيوم، تخريد وتقطيع السفن، تصنيع وتعبئة الأعلاف والأسماك، درفلة وتشكيل الصاج، تصنيع الهياكل المعدنية، وتجميع الأوناش العلوية.
المنطقة الحرة بمنطقة جبل عتاقة	غرب خليج السويس	تبلغ مساحتها حوالى 212 فدانا	لم يتم تسليمها بعد	
منطقة الصناعات البترولية بمنطقة الصناعات الثقيلة **(منطقة استثمار داخلى)**	منطقة عتاقة	يبلغ مسطحها حوالى 1150 فدانا	الصناعات البترولية	وهى مشغولة بالكامل بشركات البترول ومستودعاتها وبعض الخدمات البترولية، وتوظف نحو سبعة ألاف عامل.
منطقة الصناعات الثقيلة (شمال عتاقة) **(منطقة استثمار داخلى)**	شمال عتاقه	تصل مساحتها حوالى 1800 فدان ويوظف نحو عشرة ألاف عامل	الصناعات الأساسية فى بإستثناء صناعة البترول	تضم المنطقة صناعات غذائية_وكيمائية، وغزل ونسيج ومواد بناء (ألاسمنت) والزجاج وورش إصلاح السفن.
المنطقة الصناعية بطريق الإسماعيلية **(منطقة استثمار داخلى)**	على طريق الإسماعيلية – السويس.	يبلغ مسطحها حوالى 156 فدانا	الصناعات الخفيفة	تعد صناعة مواد البناء النشاط الصناعى الرئيسى بالمنطقة.
المنطقة الصناعية بطريق ناصر **(منطقة استثمار داخلى)**	على طريق ناصر – بمحافظة السويس	وتبلغ مساحتها حوالى 134 فدانا	الصناعات الخفيفة	المنطقة مشغولة بالكامل وتضم 26 مشروعا صناعيا وتوظف المنطقة نحو ألف عامل
المنطقة الصناعية	شمال غرب خليج السويس عند التقاء طريق القطامية مع الطريق الساحلى السويس / الزعفرانة على ساحل خليج السويس/ البحر الأحمر	تشغل مساحة قدرها 233 كم^2 ويخدمها ميناء العين السخنة	تم تخصيصها لتضم منطقة إستثمارية لتوظيف مجموعة متنوعة من الصناعات الثقيلة	وتضم والصناعات البتروكيماوية وتكرير بترول وتركيز خامات الحديد والصلب والأسمنت توفر نحو 146 ألف فرصة عمل مباشر.

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

وبالإضافة إلى الشركات التابعة للقطاع العام والشركات المساهمة وشركات قطاع الأعمال، فإن محافظة السويس تزخر بالعديد من المنشآت الصناعية المسجلة والورش الصغيرة والتى تتنوع أنشطتها الصناعية.وبصفة عامة، يوجد في المحافظة أكثر من ٩٠ منشأة صناعية وما يناظر ٧٧٦ ورشة، وتقدر العمالة بها بحوالى 26.3 ألف فرد فى القطاعين العام والخاص، وتتركز هذه العمالة فى أقسام عتاقة، الأربعين.هذا وتتوفر إمكانيات كبيرة للتوسع في النشاط الصناعى بالمحافظة فى مجال صناعة مواد البناء، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية.

خامسا: محافظة شمال سيناء:

تشتمل الأنشطة الصناعية الخاصة بمحافظة شمال سيناء على ٥٦ مصنعًا يعمل بها نحو 1.9 ألف عاملا ، 30.4% منها يعمل في مجال المواد الغذائية والمشروبات ،17.9 % في مجال الأخشاب ومنتجتها ، و 12.5% في مجال مواد البناء والخزف والحراريات، أما باقي المصانع فتعمل في الصناعات التحويلية الأخرى. كما يضم القطاع الخاص الصناعي بالمحافظة ٦٦٦ ورشة حرفية تضم نحو 1.13 ألف عامل، ويعمل نحو 23.6 % من تلك المنشآت في مجال المنتجات المعدنية وآلات التجهيز، و 15.2 % في مجال الخشب والفلين، في حين يعمل باقي الورش في مجالات صناعية متعددة منها المنتجات الكيماوية والبترولية، والغزل والنسيج، والمواد الغذائية والمشروبات، والورش والطباعة والنشر، والأشغال اليدوية السيناوية التي تتمتع بشهرة عالمية، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم جدول رقم (6–6).

وتعتبر المنطقة الصناعية فى بئر العبد خطوة هامة على طريق إحداث طفرة فى التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء حيث تم تخطيط هذه المنطقة لتشتمل على الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بهدف خلق فرص عمل لنحو عشرة الآف عامل، ويشمل الخليط الصناعى بهذه المنطقة على صناعات تقوم على الانتاج الزراعى، المنتجات الخشبية والمعدنية، الكيميائية، بالإضافة إلى صناعات تقوم على الثروة التعدينية.

كما يوجد فى مدينة الشيخ زويد مساحة 80 فدان تم تخصيصها للصناعات البيئية والتى تقوم على الانتاج الزراعى وخامات البيئة المحلية .

وتوجد فى مدينة رفح 238 فدان مقترحة فى الموقع الجديد لرفح جنوب المدينة الحالية بحيث تتحقق هذه المنطقة الصناعية فرص عمالة وجذب سكانى يحقق إستراتيجية التنمية المقترحة لسيناء

ومساحة 238 فدان للصناعات الحرفية فى منطقة بئر العبد جنوب الطريق وذلك عن طريق الهيئة العليا وتقع هذه المنطقة على خط السكة الحديد المقترح بحيث تحقق الربط مع المنطقة الصناعية للصناعات الثقيلة بوسط سيناء ومنطقة المغارة .

جدول رقم (6-6)

المناطق الصناعية القائمة بمحافظة شمال سيناء

المنطقة	الموقع	المساحة	نوع الصناعة	الصناعات القائمة
المنطقة الصناعية ببئر العبد	جنوب مدينة بئر العبد	240 فدان	مخصصة أساسا للصناعات المرتبطة بالصيد البحرى وتعبئة وتجهيز الأسماك	كما يوجد بها بعض الصناعات الكيماوية والأنشطة القائمة على التصنيع الزراعى.
المنطقة الصناعية بالعريش	جنوب مركز العريش	250 فدان	مخصصة للصناعات الخفيفة	تضم مجموعة صناعات زراعية وحيوانية بالإضافة إلى أنشطة الصناعات التجميعية وبعض أنشطة الصناعات الصغيرة والورش الخدمية.
المنطقة الحرة بالعريش	شرق مدينة العريش	250 فدان	مخصصة للصناعات الخفيفة	تضم مجموعة صناعات زراعية وحيوانية بالإضافة إلى أنشطة الصناعات التجميعية وبعض أنشطة الصناعات والورش الخدمية.
المنطقة الحرة برفح	عند معبر رفح	100 فدان	مخصصة لأنشطة التخزين والتجارة	كما يتم أستخدامها كمنافذ لتسويق المنتجات.
المنطقة الصناعية بوسط سيناء	على المحور الاوسط (العريش– الأسماعيلية)	3350 فدان	مخصصة لإقامة المشروعات التعدينية	يوجد بها المشروعات التعدينية والصناعية منها مصنع أسمنت بتكلفة إستثمارية حوالى 500 مليون جنيه .
المنطقة الصناعية بالشيخ زويد	مركز الشيخ زويد	80 فدان	مخصصة للصناعات الزراعية	يوجد بها مجمع للصناعات الزراعية فضلا عن مصانع مواد البناء وإنتاج الكبريت واستغلال الغاز الطبيعى.

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

ومن ثم يجب أن يراعى عند تحديد أنماط الصناعات المتوقع نجاحها فى شمال سيناء النظر للإقليم ككل والتعرف على النمط العام لتوزيع الصناعة فى الاقليم، والمجالات التى تتميز بها كل محافظة والأوزان النسبية سواء للمساحات المخصصة كمناطق صناعية أو القدرات الصناعية فى المجالات المختلفة مع فهم الميزات التى تقدمها كل محافظة للإستثمار الصناعى حتى يتم تحديد خطة التنمية الصناعية لشمال سيناء حتى لا تتنافس بل تتكامل إمكانات التنمية الصناعية فى الإقليم الذى تتبعه المحافظة ككل.

وبالإضافة إلى الشركات التابعة للقطاع العام والشركات المساهمة وشركات قطاع الأعمال، فإن محافظة شمال سيناء تضم العديد من المنشآت الصناعية المسجلة والورش الصغيرة والتى تتنوع أنشطتها الصناعية، حيث أنه تتوافر بالمحافظة العديد من المواد الخام التي يمكن استخدامها في الصناعات الكيماوية والزراعية.

يضاف الى ذلك أن النشاط التعدينى فى المحافظة محدود للغاية ولا يخرج عن دائرة نشاط شركة النصر للملاحات مثلا فى ملاحة سبيكة كما توجد ثلاث ملاحات أخرى صغيرة مملوكة للقطاع الخاص.

سادسا: محافظة جنوب سيناء:

لاتتوفر حاليا مناطق صناعية بمحافظة جنوب سيناء بالرغم من توفر إحتياطات مؤكدة فى الكثير من الخامات التعدينية، والتى تعد من ركائز الصناعة (رمال الزجاج، الجبس، الحجر الجيرى والدولوميت، الرخام والجرانيت، الطفلة والطفلة الكربونية، المنجنيز، الكاولين إلا أن عمليات الإستغلال مازالت محدودة، ومن المستهدف إقامة نحو ثلاث مناطق صناعية على النحو المبين بالجدول رقم (6-7).

جدول رقم (6-7)

المناطق الصناعية القائمة بمحافظة جنوب سيناء

المنطقة	الموقع	المساحة	نوع الصناعة	الصناعات القائمة
المنطقة الصناعية بأبورديس	مدينة أبو رديس	200 فدان	تقوم على صناعات البتروكيماويات	تشمل أنشطة صناعية تتلائم مع الموارد الصناعيةالمتاحة بالمنطقة ومنها صناعة البتروكيماويات والأسمدة والكلور والصودا الكاوية معالجة الزيوت صناعة الأنابيب العوازل الكهربائية والصناعات الصغيرة .
المنطقة الصناعية بأبوزنيمة	مدينة أبو زنيمة	250 فدانا	مخصصه للصناعات التعدينية	تتركز أساسا الصناعات التعدينية والمتصلة بالمناجم المحيطة بها، ومنها مناجم المنجنيز والطفلة والكاولين زالجبس والرمال البيضاء وغير ذلك .
المنطقة الصناعية بمدينة الطور	مدينة الطور	50 فدانا	مخصصه للصناعات المحلية	لتوطين مجموعة الصناعات التى تعتمد على الموارد المحلية المتاحة.

المصدر: هيئة التنمية الصناعية.

وبالإضافة إلى الشركات التابعة للقطاع العام والشركات المساهمة وشركات قطاع الأعمال، فإن محافظة جنوب سيناء يوجد بها عدد من المنشآت الصناعية المسجلة والورش الصغيرة، والتي تتنوع أنشطتها الصناعية. و يوجد في المحافظة أكثر من ٤ منشآت صناعية وما يناظر ٢١٦ ورشة، وتقدر العمالة بها بحوالى ٣٧٠٠ نسمة في القطاعين العام والخاص.

3/3- المناطق الصناعية :

تتسم محافظات الإقليم بقربها من العاصمة وسهولة اتصالها بالعالم الخارجي، من خلال موانيها على البحرين المتوسط والأحمر وقناة السويس، وتضم محافظاتها حوالى 33 منطقة صناعية موزعة على محافظات الاقليم ، أهمها المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان (أكبر منطقة صناعية في مصر)، كما يضم الإقليم 4 مناطق حرة، وأهم منطقتين واعدتين في مصر وهما المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس والمنطقة الصناعية شرق بورسعيد، بالإضافة إلى المناطق الثقيلة المخطط إقامتها في الإقليم خاصة في محافظتي شمال وجنوب سيناء، والعرض التالى يرصدالأمكانيات المتحة بهذه المناطق.

أولا: محافظة الشرقية:

توجد بمحافظة الشرقية عدد ٣ مناطق صناعية هى: مدينة العاشر من رمضان، مدينة الصالحية الجديدة، ومنطقتا بلبيس الصناعيتان الأولى والثانية.

أ- **العاشر من رمضان:** تقع المنطقة على طريق القاهرة بلبيس الصحراوى، ويبلغ عدد فرص العمل بها نحو 13000 فرصة عمل، تركز على الصناعات الغذائية والكميائية والطبية ومستحضرات تجميل وغزل ونسيج ومعدنية وهندسية وكهربائية وخشبية ومواد بناء وزجاج وأوراق وجلود. وبالمدينة منطقة خدمات لخدمة الصناعة والمستثمرين بها.

ب-**مدينة الصالحية الجديدة:** تقع هذه المنطقة ضمن المخطط العام لمدينة الصالحية الجديدة متضمنًا نسبة الإستغلال الصناعى ٦٠ % من المساحة، وتوجد بها صناعات غذائية وتجهيز ثمار الفاكهة_الخضار للتصدير كما يوجد بها أكبر مصنع لتجميع السيارات المرسيدس بمصر، بالإضافة إلى صناعات تجفيف وتعبئة النباتات الطبية والعطرية والصناعات البيئية من منتجات النخيل_والزراعات الحيوية للنباتات العطرية والطبيه، كما يوجد بعض المعاصر الصغيرة لإنتاج زيت_الزيتون.

ت-**منطقة بلبيس الصناعية:** هى ثالث المناطق الصناعية بالشرقية وتنقسم هذه المنطقة إلى: منطقة أولى ومنطقة ثانية، ويعمل بها فى الوقت الحالى ١٢٩ مصنعًا و٤١٥ تحت الإنشاء.

ثانيا: محافظة بورسعيد

تضم المحافظة المنطقة الحرة الصناعية على مساحة 34 هكتار، وعمل بها نحو 2500عامل، بالإضافة إلى مناطق استثمار صناعى محلى علىمساحة 15 هكتار، يعمل بها نحو 3000 عامل.

ثالثا: محافظة الاسماعيلية

تضم محافظة الاسماعيلية المناطق الصناعية التالية:

أ- **المنطقة الصناعية الاولى والثانية بالأسماعيلية:** تقع غرب مدينة الاسماعيلية على الطريق السريع القاهرة / بورسعيد وتتميز بارتباطها بكافة الطرق البرية والدولية الموصلة لكافةالموانى المصرية فتبعد عن ميناء بورسعيد ب79كم وعن ميناء السويس 82كم وعن القنطرة شرق ب455كم وعن العريش ب220كم وتبلغ مساحة المنطقة الكلية (535) فدانا، بواقع (365) فدانا للمنطقة الأولى و(170) فدانا للمنطقة الثانية.

ب- **مجمع الصناعات الصغيرة بالأسماعيلية:** يقع المشروع بالمنطقة الصناعية الثانية بمدينة الاسماعيلية على مساحة (105084م2) وتبلغ مساحة عنابر الوحدات الصناعية المغطاه (30432م2) والمشروع مخطط على هيئة عنابر بأطوال مختلفة بارتفاع (6م)، تستغل فى أعمال المناولة من تفريغ الخامات وتحميل المنتجات وخلافه ويبلغ اجمالى عدد الوحدات (236) وحدة كاملة ومجهزة. وقد تم التعاقد الفعلى لعدد (54) وحدة وتم نقل الورش الحرفية من داخل مدينة الاسماعيلية للمجمع الصناعى وذلك للقضاء على مشكلة الضوضاء والتلوث فى المناطق السكنية .

ت- **المنطقة الصناعية الثالثة بالقنطرة شرق:** تقع شمال شرق مدينة الاسماعيلية بالقرب من القنطرة شرق على مساحة (80 فدان) شرق قناة السويس وهى منطقة كاملة المرافق وتضم صناعات كيماوية وبلاستيكية وأخشاب.

ث- **المنطقة الحرة العامة بالاسماعيلية :** تعمل المنطقة الحرة العامة بالاسماعيلية طبقا لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة1997 وتتميز بالموقع المتوسط بين محافظات القناة والدلتا حيث تقع على الطريق السريع القاهرة / بورسعيد غرب مدينة الاسماعيلية وتبلغ مساحتها (800فدان) المرحلة الأولى منها (120فدان) والمرحلة العاجلة منها (80) فدانا كاملة المرافق. وبعد تشغيل كوبرى مبارك للسلام على القناة أصبحت سيناء مرتبطة بشكل مباشر مع الوادى مما يسهل تنمية المنطقة بالكامل.

ج- **وادى التكنولوجيا بالأسماعيلية:** يقع مشروع وادى التكنولوجيا من الكيلو 2,3 تقاطع طريق الشط الأوسط بطول 12كم ويبعد عن مدينة الاسماعيلية مسافة 14كم وكذلك يبعد عن المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق مسافة 35كم، يعتبر مشروع وادى التكنولوجيا بالاسماعيلية بوابة الشرق للصناعة المتطورة فى مصر ويعتبر إحدى المشروعات العملاقة فى مصر وهو مشروع يعتمد على الصناعات العالية التقنية التى تدخل فيها التكنولوجيا بشكل كبير وهويواكب ويساير التنمية الحديثة المتطورة والشاملة التى تنادى بها الدولة فى كل المحافل. والهدف الاستراتيجى منه هو تحويل مصر من دولة مستوردة للتكنولوجيا الى دولة منتجة ومصدرة ممايساعد على خلق كوادر بشرية قادرة على خوض معركة التطور الحديث وزيادة الدخل القومى لمصر .

رابعا: محافظة السويس

تضم محافظة السويس المناطق الصناعية التالية:

أ- **المنطقة الصناعية الصناعية شمال غرب خليج السويس:** توجد شمال غرب خليج السويس عند نقطة التقاء طريقى القاهرة – العين السخنة ، السويس / الزعفرانه بمسطح 204 كم2 ويقسم طريقى القاهرة – العين السخنة الى قطعتين الشمالية بمساحة 103 كم2 والجنوبية بمساحة 101 كم2 . وتعتبر منطقة شمال غرب خليج السويس من المناطق التى وقع الاختيار عليها لاقامة قطب اقتصادى متكامل وذلك لموقعها الاستراتيجى بالقرب من مدخل قناة السويس الذى يساعد على ربط مراكز الانتاج فى أوربا وامريكا بأسواق الاستهلاك فى الشرق الأوسط وافريقيا .

ب-**المنطقة الحرة بالسويس:** تمثل هذه المنطقة نمطا استثماريا مميزا إلى جانب نظام الاستثمار داخل البلا، حيث يتم مزاولة الأنشطة فى ظل هذين النظامين طبقا لاحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وقد روعى انشاء المناطق الحرة أن تكون بالقرب من الموانى البحرية والجوية للاستفادة من الموقع الجغرافى ومدينة السويس ذات موقع استراتيجى عالمى كميناء بحرى وتجارى. ويوجد فى محافظة السويس 3 مناطق حرة : المنطقة الحرة العامة ببور توفيق، وأخرى بالأدبية، والثالثة عبارة عن منطقة حرة عامة للصناعة.

خامسا: محافظة شمال سيناء

بالرغم من الامكانات الواعدة بمحافظة شمال سيناء إلا انها لم تدخل إلى حيز التنفيذ، وهناك مجالات صناعية مقترح تنفيذها على النحو التالى:

أ- **المنطقة الصناعية ببئر العبد:** تم اعتماد هذه المنطقة وذلك على مساحة تقدر بنحو 65 ألف م2، وتم عمل تقسيم لمواقع هذه الصناعات لتحسين اقتصاديات النقل وتقليل التلوث البيئى، ومن المستهدف أن تستوعب هذه المنطقة نحو 12.5 ألف عامل، وتتضمن صناعات قائمة على الخامات التعدينية، صناعات خشبية صغيرة، صناعات غذائية متوسطة، صناعات معدنية وكيميائية متوسطة، بالإضافة إلى خدمات صيانة وورش متنوعة.

ب- **مجمع الصناعات الصغيرة بالمساعيد :** تتمثل وظيفة هذا المجمع والذى تم تخصيص 185 فدان له فى اعطاء الفرصة لتفريغ مدينة العريش من كافة الأنشطة الصناعية التى أصبحت تمثل عبأ على المدينة فى الوقت الراهن واستخداما غير رشيد لامكاناتها

باعتبارها العاصمة والمركز الحضارى للمحافظة وبالاضافة الى ذلك فسوف يسهم هذا المجمع فى استيعاب الأنشطة الصناعية الصغيرة فى المستقبل فى نطاق المدينة .
ويقترح انشاء مركز لتنمية الصناعات البيئية بهذا المجمع على مساحة 4000م2، يمكن أن يوفر نحو 280 فرصة عمل فى المجالات المختلفة، كما يمكن أن يقوم المركز بتدريب المدربين لنشر الصناعات البيئية القائمة على الخامات المحلية التى تتميز بها المحافظة مثل صناعة الكليم البدوى (صوف الماعز والجمال) والثوب السيناوى وكذلك الارابيسك من جريد النخيل ويمكن أن يقوم هذا المركز بتشجيع التصنيع اليدوى فى المنازل خاصة فى مراكز الحسنة ونخل بوسط سيناء لتشجيع البدو على البقاء فى هذه المنطقة ذات الثقل الاستراتيجى فى محافظة شمال سيناء وسوف يسهم ذلك المركز كذلك فى تسويق هذه المنتجات .

ت- **المنطقة الصناعية بالمغارة :** تقع هذه المنطقة شرق قرية بغداد – مركز الحسنة بمسافة 14 كم وتبعد عن ميناء العريش بمسافة 60 كم، ويمكن لهذه المنطقة العمل فى صناعات: استخلاص وسباكة المعادن وحديد التسليح، الأسمنت، استغلال الرمال البيضاء، نشر وتقطيع الرخام ، الجير، دباغة الجلود، الأسمدة، الخزف والصينى و صناعة الطوب بأنواعه (طفلى – رملى – أسمنتى) .

ث- **منطقة الصناعات الغذائية فى الشيخ زويد :** تتميز محافظة شمال سيناء بالزراعات البستانية المتميزة، والتى يتطلب المزيد من النجاح فيها وجود صناعة تستفيد بالثمار الطازجة التى ان لم تصنع بسرعة تتعرض للفساد وتفقد قيمتها الصناعية، وبالتالى امكانية وجود منطقة للصناعات الغذائية فى الشيخ زويد للاستفادة من وفورات الانتاج من الثمار منخفضة الجودة فى الصناعة . ولا شك أن منطقة الصناعات الغذائية بالشيخ زويد سوف تخدم الحاصلات الزراعية فى كل من مركز الشيخ زويد ورفح بالاضافة لمركز العريش .

ج- **المنطقة الصناعية جنوب مركز العريش :** هذه المنطقة مساحتها الاجمالية 80فدان ويقترح استخدامها لتوطين الصناعات الصغيرة القائمة على الخامات التعدينية ويقترح نقل كافة مصانع البلاط والطوب الاسمنتى الموجودة حاليا بالعريش اليها، ويحقق هذا الاستخدام لتلك المنطقة الميزات التالية : قرب مواقع هذه الصناعات ليس فقط من مواقع الخامات التعدينية جنوبا (جبل يلق: الرخام والحسنة والجفجافة، والعوجة : الحجر الجيرى) بل كذلك موقع منطقة الصناعات الثقيلة شرق قرية بغداد مما يتيح الاستفادة

من مخلفات هذه الصناعات (مثل بلاط الموزايكو والتحف من الرخام والجرانيت) مع تقليل نفقات النقل، و تفادى شغل شبكة طرق المدينة بسيارات نقل الخامات التعدينية الضخمة وتقليل التلوث البيئى المتعلق بالنقل .

ح- **المنطقة الصناعية الحرة :** تقع هذه المنطقة جنوب ميناء العريش، ومخصص لها مساحة اجمالية 238 فدان، تهدف اقامة هذه المنطقة إلى جذب الاستثمار الصناعى وذلك عن طريق دمج مميزات التجارة الحرة مع ميزات المناطق الصناعية وتوفر المناطق الصناعية الحرة ميزات الاعفاء الضريبى مع تقديم كل الخدمات اللازمة للصناعة كما يتم تناول كافة اجراءات الاستيراد والتصدير فى نفس المكان هكذا توفر هذه المناطق المناخ الملائم لجذب المستثمرين مما يسهم فى نمو التجارة الخارجية وادخال التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل، ويمكن لهذه المنطقة أن تتميز بأنماط معينة من الصناعات مثل: الماكينات الدقيقة والأجهزة، المنتجات الالكترونية، البصريات، المنتجات المعدنية والبلاستيكية، وسائل ومعدات الاتصالات، مستحضرات وأدوات التجميل...الخ.

خ- **المنطقة الصناعية الحرة الملاصقة للميناء :** يقترح أن تتضمن تلك المنطقة والتى تبلغ مساحتها الاجمالية 100فدان بعض الأنشطة الصناعية ذات الصلة الوثيقة بنشاط الصيد فى البحر.

د- **مستقبل مشروع ملاحة سبيكة :** تقع ملاحات سبيكة غرب مدينة العريش بحوالى 36كم وعلى بعد 47كم شرقى مدينة بئر العبد، وتقدر مساحة شرق سبيكة المخصصة للمشروع بحوالى 48كم2 مشغول منها حاليا 28كم2 بأحواض التركيز والتبلور. تتمثل المرحلة الأولى للمشروع فى انتاج 300ألف طن ملح خام سنويا تنتج بالغسيل 210 ألف طن ملح مغسول ومكرر (منها 150ألف طن ملح مغسول و 60ألف طن ملح مكرر يعبأ للمطبخ والمائدة)، يتضمن المشروع انشاء مصنع لانتاج الملح للاستهلاك الأدمى بطاقة انتاجية 60ألف طن سنويا يتضمن وحدات للتكرير والتعقيم. يعمل بالمشروع حاليا 84 عاملا فقط ينتظر زيادتهم الى 170عاملا عند اكتمال المرحلة الأولى لانتاج 150 ألف طن ملح مغسول و 60ألف طن ملح مكرر. ويمكن فى المستقبل الاكتفاء بانتاج الصودا الكاوية وكربونات الصوديوم مراعاة لاعتبارات الحفاظ على البيئة مما يمكن أن يرتفع بحجم العمالة فى الملاحات الى 1500عامل .

4/3- العمالة والمنشأت الصناعية:

يميل النشاط الصناعى فى إقليم قناة السويس إلى التركز فى محافظات معينة وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (6-8) والشكل رقم (6-1)، حيث تضم محافظة الشرقية 68.5% من العمالة الصناعية للإقليم و82.7% من عدد المنشآت الصناعية، تليها بورسعيد (11.4% من حجم العمالة و7.2% من عدد المنشآت) ثم السويس (10.2% من حجم العمالة و 3.4% من عدد المنشآت) تليها الإسماعيلية (7.9% من حجم العمالة و5.2% من عدد المنشآت).

شكل رقم (6-1)
التوزيع النسبى للعمالة والمنشأت والإنتاج
بمحافظات اقليم القناة عام 2012

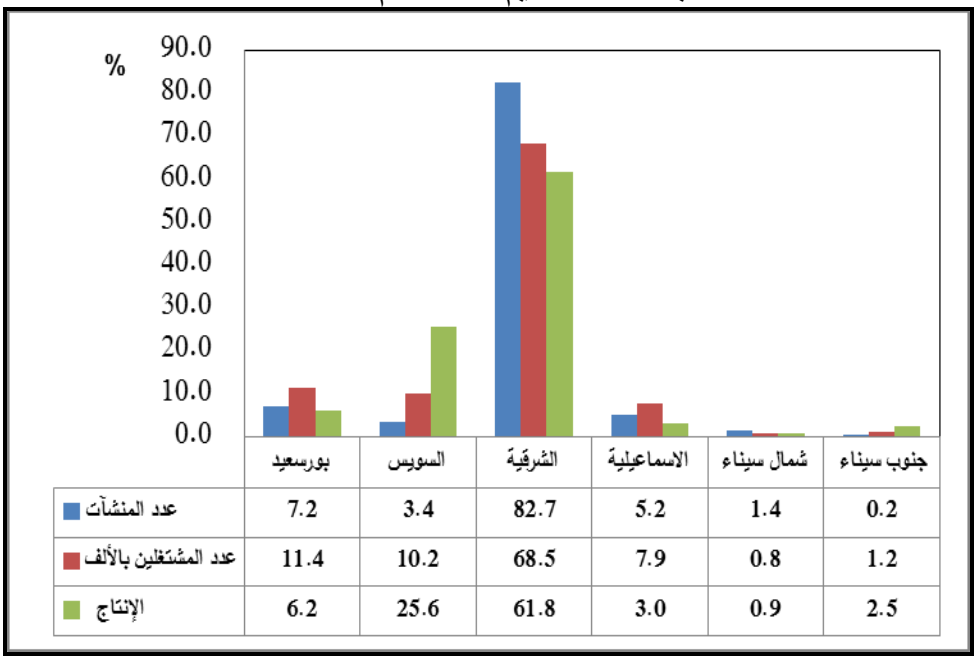

	بورسعيد	السويس	الشرقية	الاسماعيلية	شمال سيناء	جنوب سيناء
عدد المنشآت	7.2	3.4	82.7	5.2	1.4	0.2
عدد المشتغلين بالألف	11.4	10.2	68.5	7.9	0.8	1.2
الإنتاج	6.2	25.6	61.8	3.0	0.9	2.5

المصدر: اعتماداً على بيانات هيئة التنمية الصناعية.

5/3 شبكة الطرق والحركة:

شبكة الطرق الرئيسية الواقعة داخل نطاق اقليم قناة السويس، وتتضم طريق الإسماعيلية – بورسعيد، طريق الإسماعيلية – السويس، طريق العريش– القنطرة، طريق الاسماعيلية – بئر الجفجافة – العوجة، طريق الحدود الشرقية من رفح حتي طابا، بالإضافة إلى الطريق الذى يربط مدن جنوب سيناء من مدخل نفق أحمد حمدى، مارا براس سدر، شرم الشيخ، دهب ونويبع وطابا.

شكل رقم (6-2)

شبكة الطرق الداخلية بإقليم قناة السويس

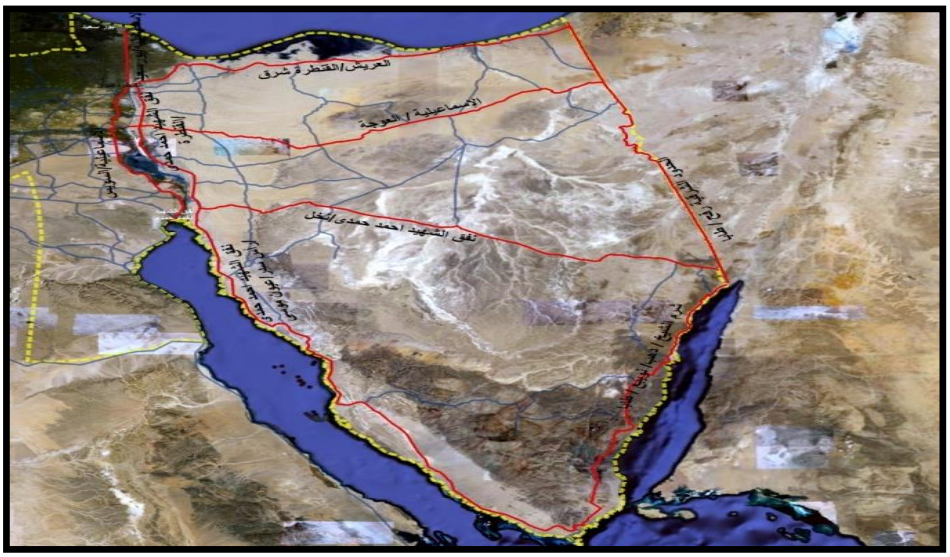

المصدر : هيئة التخطيط العمرانى، المخطط الاستراتيجى لاقليم قناة السويس، نقلا عن تقرير جايكا،2010

6/3 السكان:

يبلغ عدد سكان إقليم قناة السويس نحو 9.1 مليون نسمة، يمثلون نحو 10.9% من جملة سكان مصر عام 2012، ويتركز نحو 68% منهم فى محافظة الشرقية وحدها، وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (6-3).

شكل رقم (6-3)

التوزيع النسبى للسكان بإقليم قناة السويس عام 2012

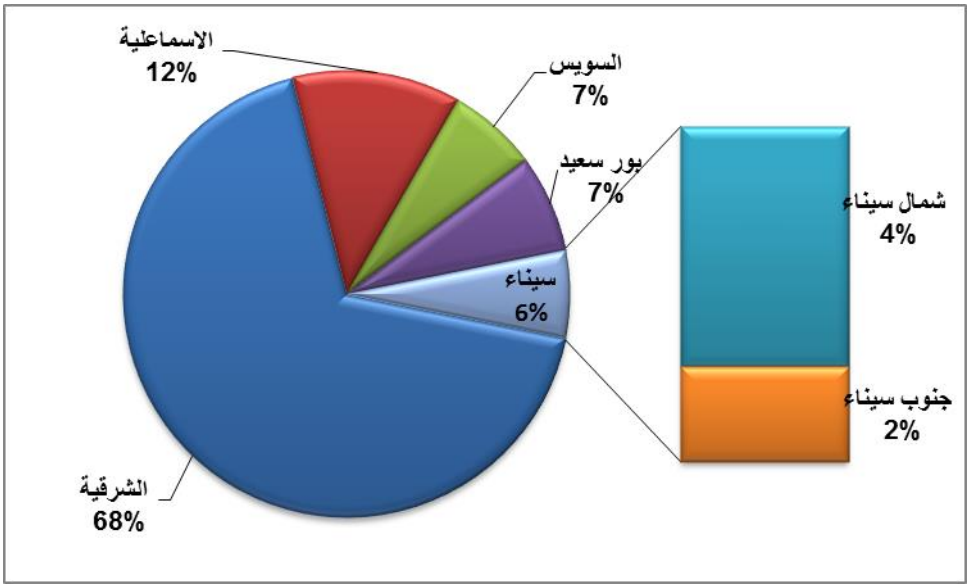

المصدر : اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،2012

ويتوزع سكان الاقليم على أنماط من متنوعة من البيئات الجغرافية ، يختلفون في خصائصهم من منطقة إلى أخرى داخل إقليم قناة السويس، وذلك على النحو التالى:

بيئة صحراوية: تتجسد بصورة واضحة في محافظتى شمال وجنوب سيناء، حيث يسود الطابع البدوى القبلى للسكان المحليين، وتضم هذه المنطقة 6% من جملة سكان إقليم قناة السويس، بالرغم من مساحته الكبيرة التى تصل مساحته إلى 74.8% من جملة الإقليم، وماتمتلكه من موارد طبيعية متنوعة.

بيئة بحرية: وتتمثل في منطقة قناة السويس بمحافظاتها الثلاث: بورسعيد والسويس (وهما محافظتان حضريتان) والاسماعيلية، ويغلب على هذه البيئة خصائص سكان الحضر بصورة عامة، إذ تبلغ نسبتهم 26% من جملة سكان الإقليم، بمساحة تصل إلى نحو 19.1% من جملة مساحة الإقليم.

بيئة زراعية ريفية: وهى تتجسد في سكان محافظة الشرقية، حيث تبلغ نسبة سكان الريف بها 68% من جملة سكان إقليم قناة السويس، في حين لا تشغل سوى 6.1% فقط من مساحته.

7/3 أنماط العمران السائدة:

تمثل الملامح العمرانية أحد المحاور المهمة عند صياغة الرؤية المستقبلية لتنمية أقليم قناة السويس بصفة عامة، والتنمية الصناعة بصفة خاصة. وترتبط أنماط العمران بالملامح الجغرافية والإدارية والسكانية بالإقليم، **وبصفة عامة يمكن التمييز بين أربعة أنماط عمرانية بأقليم قناة السويس من حيث الشكل، على النحو التالى:**

النمط الأول: يرتبط هذا النمط بالبدو الرحل وطبيعة أنشطتهم الإقتصادية السائدة والمرتبطة بحرفة الرعى. وينتشر هذا النمط فى المناطق الرعوية فى المنابع العليا للأودية الجافة وبطون الأودية مثل وادى العريش، وادى سدر ووادى الحاج وغيرها من الأودية وتعد الخيام هى الشكل السائد عمرانياً لهذه النمط .

النمط الثانى: يرتبط هذا النمط بالبدو المستقرون الذين يمارسون حرفة الزراعة، وينتشر هذا النمط فى مجموعة القرى المنتشرة فى شمال وجنوب سيناء ، فضلاً عن المناطق الأخرى فى أطراف محافظة الشرقية والسويس (حى الجناين) والإسماعيلية، ويتسم هذا النمط بالتخطيط النسبى وتباعد المبانى وتبعثر التجمعات العمرانية.

النمط الثالث: وهو النمط الريفى والذى يتسم بعشوائية التخطيط وكثافة المبانى وضيق الشوارع، وينتشر هذا النمط فى محافظتى الشرقية والإسماعيلية، حيث تبلغ نسبة سكان الريف نحو 76,7% بمحافظة الشرقية و 54,6% بمحافظة الإسماعيلية .

النمط الرابع: النمط الحديث، ويتسم هذا النمط بإنتشاره فى كافة محافظات الإقليم، ويرتبط النمط الحديث بمدن العريش، السويس، بورسعيد، الإسماعيلية والزقازيق.

4- الرؤية والاستراتيجية والأهداف:

ترتكز الرؤية المقترحة على **تنمية محافظات إقليم قناة السويس** وجذب الاستثمارات له، **باعتبار أن تنمية المناطق الصناعية فى نطاق الاقليم تمثل قوة دافعة للاقتصاد المصرى، وذلك فى إطار استراتيجية شاملة للتنمية فى مصر**، بما يكفل تحقيق معدلات نمو كافية لاستيعاب القادمين الجدد إلى قوة العمل وزيادة العائدات التي تحققها مصر من التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن ثم فإن **الرؤية لاتقتصر فقط على القطاع الصناعي وحده، بل تمتد أيضاً لتشمل مجموعة متسقة من الأهداف ترمي إلى دعم مجمل عملية التنمية مع اعتبار الصناعة القطاع القائد في هذه العملية.**

ولا شك أن نقطة البداية في صياغة رؤية مستقبلية صائبة لدور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات إقليم قناة السويس، هي التقدير الواقعي للموارد المتاحة (بما فيها الموارد البشرية) وسائر العوامل الأخرى المساعدة للتصنيع، مثل المهارات، ومستوى التقدم التكنولوجي، والبنية الأساسية، ومدى الاندماج في الأسواق المحلية والدولية. لكن هذا لا يعني أن تكون الرؤية بعيدة عن الطموح، فاستراتيجيات التصنيع الطموح يمكن ان تحقق نتائج طيبة تماماً إذا ما توافر لها البناء المؤسسي القوي مع إحكام استخدامه.

ولما كان دخول مصر إلى هذا الميدان يأتي متأخراً نسبياً، فإن توظيفها لكل طاقاتها يمكن ان يتحقق من خلال "قفزات متتالية"، مستفيدة في ذلك من تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا على هذا الطريق.

ويمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق استراتيجية محكمة الصياغة، تحدد بدقة مواطن الضعف في الأداء الصناعي الراهن، وتستفيد في الوقت نفسه من مواطن القوة والفرص المتاحة لتحقيق نمو صناعي متواصل- جدول رقم (6-8).

جدول رقم (6-8)
تحليل نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والمخاطر SWOT Analysis

- **نقاط القوة Strength :**

- **يتميز الإقليم بموقع استراتيجي فريد، والذى يطل على البحر الأبيض شمالاً والأحمر جنوباً و يضم قناة السويس، بالإضافة إلى التحامه من خلال محافظة الشرقية بالدلتا، مما يوفر موانئ عديدة لتصدير الإنتاج الصناعى للإقليم (العريش وبورسعيد والسويس)، وسهولة نقل الإنتاج الصناعى للعديد من محافظات الدلتا.**
- **مساهمة الإقليم فى الناتج القومى وخاصة قناة السويس، وفى تدعيم حركة التجارة العالمية على المستوى القومى الإقليمى والمحلى.**
- **يتميز الإقليم بوجود العديد من الخامات التعدينية والمحجرية، الزراعية النباتية، والحيوانية والداجنية، مما يساهم فى نمو الأنشطة الصناعية القائمة على الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية المرتبطة بتصنيع هذه الموارد- جدول رقم (6-1).**
- **يتميز الإقليم بوفرة فى الإنتاج السمكى (25% من إنتاج الجمهورية)، لوجود مسطحات مائية كبيرة على سواحل البحر الأبيض، وكذلك خليج السويس والبحر الأحمر، بالإضافة إلى بحيرة البردويل (شمال سيناء) والمنزلة (بورسعيد)، فضلاً عن المزارع السمكية وحقول الأرز حيث يمكن أن تقوم صناعات عديدة على الإنتاج السمكى بالإقليم.**
- **يتميز الاقليم بوجود قاعدة صناعية على قدر كبير من التنوع، بالإضافة إلى توفر بنية أساسية متطورة نسبياً، وانخفاض فى تكلفة منخفضة لمستلزمات الإنتاج (الطاقة والمرافق)، ووفرة في العمالة الرخيصة.**

نقاط الضعف Weakness :

- **البعد الأمنى والإستراتيجى مما يشكل صعوبة تنمية جميع المناطق بالإقليم .**
- **خصائص السكان بالإقليم غير متجانسة إجتماعياً، مما أدى إلى عدم ملاءمة نواتج النظام التعليمي لنوعية المهارات المطلوبة للصناعة.**
- **نقص مراكز التدريب لإعداد الكوادر اللازمة للصناعة، وانخفاض مستوى أنشطة البحث والتطوير والقدرات التقنية.**
- **نوعيات المشروعات المقترحة غير متوافقة مع إمكانيات العمالة بالإقليم، بالإضافة إلى انخفاض انتاجية العمل في الصناعة.**
- **عدم إستغلال الموارد المتاحة بالإقليم وإقامة مشروعات لإستغلالها سواء موارد تعدنية أو أراضى زراعية، أو انتاج سمكى .**
- **هيكل الصادرات الصناعية تغلب عليه الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية والتقنيات المنخفضة المستوى.**
- **ظروف غير مواتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**
- **عدم الإستفادة من الإمكانيات السياحية بالإقليم فى تعظيم العوائد وجذب الإستثمارات.**
- **عدم وجود شركات متخصصة لتسويق المنتجات الصناعية للإقليم.**

الفرص Opportunities :

- الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بالإقليم، خاصة فيما يتعلق بالسياحة والثروات التعدينية والثروة السمكية، بالإضافة إلى الموارد الزراعية والثروات النباتية لإقامة العديد من الصناعات، مما يفتح باباً واسعاً للتصدير.
- التحول الديموقراطى يمكن أن يساهم فى إحداث الاصلاحات المرجوة في السياسات، وفي بيئة النشاط الاقتصادي مما يشجع الاستثمار الخاص.
- تبنى خطة الدولة خلال المرحلة القادمة للمشروعات القومية بالإقليم، ومساهمتها فى توفير فرص العمل على المستوى القومى.
- وجود فائض كبير من رؤوس الأموال في منطقة الخليج نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وإمكان اجتذابه كاستثمار أجنبي مباشر.
- تنمية السياحة البيئية فى الإقليم، خاصة فى سيناء مع ربطها عضوياً بتنمية الصناعات البيئية القائمة على الموارد الطبيعية المحلية فى .
- مساهمة الإقليم فى حركة التجارة العالمية وتدعيم دور مصر فى حركة التجارة العالمية
- إقامة مشروعات تشجير على ضفاف الترع والمصارف (2976 كم ترع و 134 مصارف فى محافظة الشرقية وحدها) بهدف توفير محصول من الموارد الخشبية تقوم عليها صناعات الأخشاب وبدائل الأخشاب للوفاء بالحاجات المستقبلية لسكان الإقليم.
- إقامة الصناعات المغذية التى تحتاج إليها الصناعات المتوسطة والكبيرة القائمة بالعاشر من رمضان وذلك فى المواقع العمرانية المناسبة فى الإقليم.

المخاطر Threats :

- التهديد الأمنى الذى تمثله الاخلال لسبب أو لآخر باتفاقيات السلام مع دولة إسرائيل والذى قد يؤثر سلباً على إيقاع توجه المستثمرين لإقامة المشروعات الصناعية، خاصة فى سيناء ومحافظات قناة السويس.
- احتدام المنافسة العالمية في الأنشطة رخيصة العمالة من جانب القادمين الجدد (الصين والهند).
- التهديد المستقبلى الذى يمثله نقص المياه المتاحة للزراعة: سواء نتيجة لاختلال النسب بين الحصص المخصصة للشرب والصناعة والزراعة، أو للمساس بحصة مياه النيل نتيجة للخلافات الحالية بين دول حوض النيل والتى قد تستمر أو تتفاقم، مما يؤثر بالتالى على العديد من الأنشطة الصناعية القائمة على الموارد الزراعية بالإقليم، وخاصة مستقبل ترعة السلام وما يرتبط بها من خطط للاستصلاح الزراعى وقيام الأنشطة الصناعية المتعلقة بها.
- إستغلال قناة السويس كمعبر مائى ولكن ليست كمحور تنموى
- التوجه المستمر إلى الداخل والاعتماد على السوق المحلية.
- التهميش على مستوى الاقتصاد العالمي (انخفاض نصيب مصر في الصادرات العالمية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر).
- تدهور القدرة التنافسية نتيجة القصور في التحديث التقنى.
- الآثار السلبية للتغيرات المناخية على المناطق الساحلية للإقليم ، والتى يمكن أن تؤثر على إيقاع التنمية الصناعية فى المحافظتين.

وترتكز الاستراتيجية المصرية المقترحة لتنمية المناطق الصناعية فى محافظات اقليم القناة على ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور الأول (في الأجل القصير)**: يتم خلاله التركيز على دعم الصناعات التى تعتمد على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المنخفضة المستوى، أي على الصادرات الكثيفة العمالة، وتهدف هذه المرحلة إلى زيادة الصادرات والعمالة بهدف تحقيق معدل نمو أعلى في الإنتاج الصناعي من خلال تنمية الصادرات واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للمناطق الصناعية، بوصفهما أداة لتعميق اندماج هذه المناطق في الاقتصاد المحلى والاقليمي والعالمي.

المحور الثانى (في الأجل المتوسط): تحقيق قفزات متتالية في الانتاجية الصناعية من خلال مجموعة من السياسات والبرامج المصممة بعناية بغية الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي. وتهدف هذه المرحلة تعزيز كفاءة الصناعة بإقامة المؤسسات اللازمة للتصنيع عالي الجودة، بالإضافة إلى تحسين المكون التكنولوجي في الإنتاج والصادرات من خلال الانتقال إلى مرحلة التصنيع المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة.

- **المحور الثالث (في الأجل الطويل)**: إحداث تحول تدريجي في هيكل الانتاج الصناعي ينتقل به من الأنشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى التكنولوجيا المتوسطة وأخيراً إلى الصناعات عالية التكنولوجيا، بهدف بناء القدرة الابتكارية، وهي المرحلة التي يعتمد فيها الإنتاج والصادرات على التكنولوجيا المتقدمة.

وباتباع هذه الاستراتيجية يمكن أن يتحول أقليم قناة السويس بخاصة ومصر بعامة إلى دولة صناعية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواء من حيث مستوى الأداء الصناعي أو كمصدر رئيسي للمنتجات الصناعية متوسطة التكنولوجيا. ويقتضى إتباع هذه الاستراتيجية زيادة كبيرة في جملة الإستثمارات المحلية والأجنبية مقارنة بمستوياتها في الماضي، مما يتطلب إتباع الاجراءات التالية:

- **إجراء مجموعة من الإصلاحات لتهيئة بيئة مشجعة للاستثمار، بما يعطى انطباعاً للمستثمرين بجدية وإلتزام الحكومة.**
- **إجراء مجموعة من الاصلاحات الهيكلية ، التى تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية وأسعار الضرائب، إعادة تنشيط برنامج الخصخصة بما يحقق العدالة الاجتماعية.**
- **إجراء مجموعة من الإصلاحات في القطاع المالي، بما يساهم فى توفر مزيداً من فرص الحصول على القروض المصرفية، ويذلل عقبة من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين.**

إن ملامح مستقبلنا يجري تشكيلها الآن. ولا شك أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. لكن تباشير النجاح لن تتأخر طويلاً إذا ما توفرت العزيمة الصادقة، وقوة الإرادة، وروح المثابرة.

النتائج والتوصيات

1-النتائج

استهدفت الدراسة قياس أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على إقليم قناة السويس، بهدف تقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة، ومحافظات إقليم القناة بخاصة، ودراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق أهدافها المرجوة منه، لتوضيح الدور الذى تقوم به الصناعة فى تنمية إقليم قناة السويس كإقليم متنوع اقتصاديا وبه إمكانيات تنموية كبيرة وذلك لدعم التنمية على المستوى القومى، بما يقوى البعد الأمني والإستراتيجي للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية، ووصولاً إلى صياغة رؤية مستقبلية شاملة للنهوض بالمناطق الصناعية فى مصر بعامة وإقليم قناة السويس بخاصة، تعتمد على: تعميق واستغلال التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمحافظات، وكذلك بمحافظات إقليم قناة السويس، بهدف استغلال الموارد الموجودة بالإقليم الاستغلال الأمثل لرفع المستوى الاقتصادى داخل الإقليم، وتشجيع الصناعات الحرفية واليدوية والتي يشتهر بها أهالي الإقليم وخاصة بدو سيناء، وإقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة (الاستثمارية) مجهزة بالخدمات والمرافق مثل المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارية برفح والعريش وشمال سيناء.

وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج المهمة تتضمن الآتى:

1-1 **أهمية دور المناطق الصناعية (باختلاف مسمياتها) فى** جذب الاستثمارات الأجنبية، وفى توفير فرص عمل، وزيادة الصادرات مما يساهم فى زيادة حصيلة النقد الأجنبى، ونقل التكنولوجيا داخل الدول مما يحقق التنمية والرفاهية للمواطنين.

2-1 وقد أوضحت الدراسة عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للمناطق الصناعية أو الاقتصادية، فهناك على الأقل أكثر من 19 مصطلح مرتبط بالمناطق الصناعية الموجهة للتصدير، والتعريف المستخدم فى مصر يتضمن المناطق الاقتصادية والمناطق الصناعية والمناطق الإستثمارية، والمناطق الحرة.

3-1 **تأثر المناطق الصناعية بمجموعة من المعايير المؤثرة، من أهمها الاستقرار السياسي،** تبني سياسة السوق المفتوح، حسن اختيار موقع إنشاء هذه المناطق، توافر شبكة جيدة من المرافق والبنية الأساسية، توفير المناخ القانوني، مع حسن اختيار المشروعات التي يمكن أن تتوطن في هذه المناطق، بالإضافة إلى توفر العمالة المدربة والماهرة، الاستثمارات المطلوبة لإقامة هذه المناطق، ونوعية المنافسة التي تواجهها من المناطق

الأخرى، بالإضافة إلي الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية والدولية التي تتعامل معها منتجات هذه المناطق.

4-1 بالرغم من الدور الذى تلعبه المناطق الصناعة في تحقيق الأهداف العامة للتنمية، إلا أنه لا يكفي لتقييم هذه المناطق للتأكد من تحقيقها للأهداف، بل يجب أن يصاحب ذلك المتابعة المستمرة والتقييم الدوري المرحلي والبعدي، حيث يفيد هذا التقييم في تحسين أثر ما يتم تقييمه. وهناك العديد من المقاييس لقياس نجاح المناطق الصناعية قد يعبر عنها على المستوى الكلي؛ بحجم الزيادة في الاستثمارات ، وعلى المستوى الجزئي متعلقاً بمستوى الأداء الإنتاجي وجودته.

5-1 **أكدت الدروس المستفادة من دراسة التجارب الدولية فى إنشاء المناطق الصناعية علي أهمية التركيز على الصناعات المتوسطة وعالية المستوي التكنولوجي**، بالإضافة إلى إنشاء المناطق الصناعية الكبرى، على شكل مدن متكاملة، مما يسهم فى اجتذاب العديد من الشركات العالمية لإقامة مصانعها (نموذجى العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر)، ويساعد على عودة العقول المهاجرة في السابق للبحث عن بيئة عمل أفضل، بالإضافة إلي إقامة قامت بناء قاعدة قوية للصناعات المتطورة تكنولوجياً؛ من خلال التركيز على مجالات استراتيجية (وهي الاتصالات وتقنية المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الزراعة والبيئة).

6-1 **الاطار القانونى والمؤسسى للمناطق الصناعية فى مصر مجزأ إلى حد كبير**، حيث تعدد الجهات التى تخطط وتنظم وتدير المناطق الصناعية، أدي إلي التداخل والتخبط فى المهام والجهود، فالهيئات المختلفة تعمل بدرجات مختلفة كمنظمين ومطورين ومشغلين ومسوقين للمناطق الصناعية فى مصر، مما يخلق صراعا فى المصالح وتخصيص غير كفء للموارد العامة. مما أدي إلي عدم نجاح كثير من المناطق الصناعية فى مصر فى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية بالقدر الكافى ومقارنة بالمقاييس والمؤشرات العالمية، على الرغم من المحفزات التي تقدمها الدولة من الحوافز الضريبية والجمركية وتسهيل الاجراءات وتوفير الأراضى . ولكن تكمن الأسباب الحقيقة (باستثناء الإطار القانوني والمؤسسي لهذه المناطق) في سوء إدارة الأراضى الصناعية حيث إخفاق سياسات إدارة أراضى الدولة، والتى تضمنت بيع الأراضى بأسعار زهيدة وما ترتب عليها من قيام بعض المنتفعين بتسقيعها وتحقيق مكاسب رأسمالية ضخمة من وراء بيعها دون أن تستفيد منها الدولة، حتى أن المشكلة لا تقتصر على الخسارة المالية للدولة، فالأرض أصل من أصول الدولة لا يجب التصرف فيه بالبيع، لذا فإن معظم دول العالم تتجه إلى تخصيص الأراضى بحق الانتفاع، وهو ما أدركته الحكومة

المصرية مؤخراً. كما أن هناك اتجاه من قبل الحكومة لإصدار قانون جديد لتنمية قطاع الصناعة وتخصيص الاراضى للمستثمرين، حيث تم تشكيل لجنة قانونية لوضع مشروع قانون جديد للصناعة تحت مسمى "قانون تنمية وتنظيم الصناعة" بدلا من القانون الحالى والصادر عام 1958. وذلك لحسم الجدل حول أساليب تخصيص الاراضى الخاصة بالاستثمار الصناعى وتبعيتها إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

7-1 **يظهر تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومى أن إجمالى عدد منشآت الصناعات التحويلية المسجلة يصل إلى** نحو 33.5 ألف منشأة حتى بداية عام 2012، بلغت جملة استثماراتها نحو 354 مليار جنيه، يعمل بها نحو 1,8 مليون عامل، وتمثل القيمة المضافة الصافية لهذا القطاع بنحو 153.9 مليار جنيه سنوياً مساهمة في الاقتصاد المصري. وتأتى صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود، المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، الهندسية والاليكترونية والكهربية، الكيماويات ومشتقاتها فى مقدمة الصناعات مساهمة فى الاقتصاد القومى، حيث تساهم هذه الصناعات معا فى زيادة القيمة المضافة الصافية بنحو 200.1 مليارجنيه سنوياً، ويعمل بها نحو 75.4 % من جملة العاملين بالصناعة.

8-1 **و يوضح تحليل الوضع الراهن للصناعة على مستوى المحافظات**؛ أن محافظة القاهرة تأتي فى مقدمة المحافظات من حيث عدد المنشآت الصناعية المسجلة، حيث تضم نحو 27.8% من جملة عدد المنشآت الصناعية، يليها محافظات الشرقية، القليوبية، الجيزة، الإسكندرية بنسب (11.8%، 10.6%، 10%، 8.4%) على التوالى، وتضم محافظات إقليم القناة نحو 14.3% من جملة عدد المنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية .

9-1 **بلغت جملة الاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات**؛ حوالى 543 مليار جنيه حتى بداية 2012، تتمتع محافظة الإسكندرية بالنصيب الأكبر منها 19.9%، تليها محافظات الشرقية 12.6%، الجيزة 12.3%، القاهرة 8.6%، السويس 8.1%، والقليوبية 7%. وتستحوذ محافظات اقليم القنا معاً على نحو 24.8% من جملة الاستثمارات الصناعية ، بينما يبلغ النصيب النسبى للاستثمارات الصناعية بمحافظات الوجه القبلى نحو 13.6% من الاستثمارات الصناعية .

10-1 **يتركز نحو 17.5% من جملة العمالة العاملة بالمنشأت الصناعية فى محافظة القاهرة، يليها محافظات الشرقية 14.2%**، الجيزة 14%، القليوبية 13.6%،الإسكندرية 13 %، أى أن المحافظات الخمسة الكبرى تضم 72.4% من العمالة فى منشآت الصناعات التحويلية المسجلة، تليها محافظة الغربية 4.7% ، المنوفية 3.8%، أما باقى المحافظات الـ 20 فتحتوى على 23.8% من العمالة الصناعية.

11-1 بلغت **قيمة الإنتاج** من الصناعات التحويلية 707.4 مليار جنيه فى 2012 ساهمت محافظات الإسكندرية 21.2% والقاهرة 17.7% والجيزة 12.5% والشرقية 12% بالنصيب الأكبر منها، وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج ما قدره 553.5 مليار جنيه، كما **بلغت جملة الأجور التى يتقضاها العاملين 19.5 مليار جنيه، لتبلغ القيمة المضافة الصافية نحو 153.9 مليار جنيه**.

12-1 **يظهر تحليل الوضع الراهن للمناطق الصناعية في مصر أن عدد المناطق الصناعية التابعة للمحافظات يصل إلى 75 منطقة صناعية في عام 2012**، موزعة على 23 محافظة، وبإجمالي عدد المصانع 1592 مصنع يعمل بها نحو 129 ألف عامل باستثمارات قدرها 36.8 مليار جنيه، فى حين **يصل عدد المناطق الصناعية فى المدن الجديدة وهي 21 منطقة صناعية**، يبلغ عدد المصانع فيها 6049 مصنع يعمل بها 541 ألف عامل بتكلفة استثمارية قدرها 206.7 مليار جنيه . أما **المناطق الصناعية الحرة فيصل عددها إلى 10 مناطق حرة عامة** ، نشاطها موجه للصناعات بالإضافة إلى النشاط الخدمى والتخزين ماعدا المنطقة الحرة الإعلامية حيث أنها موجهة لخدمات الإعلام، وبلغ عدد المشروعات بها 1127 وتوظف 211 ألف عامل حتى عام 2010 . وتعد المنطقة الحرة بالعامرية فى الإسكندرية أكبر المناطق الحرة من حيث المساحة وعدد المشروعات نظراً لوجودها بالقرب من ميناء الإسكندرية، أما المنطقة الصناعية بمدينة نصر فى القاهرة فهى الأكبر من حيث عدد العمال، **بالإضافة إلى وجود أشكال أخرى من بينها المناطق الاقتصادية الخاصة** تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة شمال غرب خليج السويس، وتقع هذه المنطقة بالقرب من ميناء السخنة وعلى بعد حوالي 45 كم من مدينة السويس، والمناطق الصناعية الثقيلة تم تحديد عدد 27 منطقة خارج الكردون مخصصة للصناعات الثقيلة والملوثة والصناعات المتوسطة والصغيره المغذية لتلك الصناعات الثقيلة فى الصحارى المصرية، هذا بالإضافة إلى المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، وتبلغ المساحة الإجمالية لمشروع شرق بورسعيد 123 مليون م2، ويتكون من الميناء المحورى بمساحة 35.4 كم2، والمنطقة الصناعية جنوب الميناء بمساحة 87.5 كم2، والمنطقة السياحية بمساحة 5 كم2، والمنطقة الإدارية بمساحة 5 كم2، والمنطقة الزراعية بمساحة 50 ألف فدان .

13-1 **يوجد 128 منطقة صناعية موزعة جغرافيا، تقع معظم هذه المناطق فى نطاق إقليم القناه (33 منطقة صناعية بنسبة 25.7%)**، يليها إقليم القاهرة الكبرى (23 منطقة صناعية بنسبة 18%)، وقد يعتبر إقليم القاهرة الكبرى هو الأهم من حيث المنشآت وإقليم قناه السويس هو الأهم من حيث عدد العمالة، ويليهما من حيث المنشآت والعمالة

إقليم الإسكندرية، وتعد المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة من أهم المناطق الصناعية من حيث العمالة والمنشآت.

14-1 **وتوضح نتائج الدراسة الميدانية مايلى:**

أ. تستأثر المشروعات الصناعية بالنصيب الأكبر من المشروعات المقامة فى محافظات السويس، الاسماعيلية وبورسعيد، حيث بلغ نسبتها 96.3 %، ثم جاءت المشروعات التخزينية فى المرتبة الثانية بنسبة 1.9% تركز معظمها فى بمحافظة السويس، كما تستحوذ الشركات المساهمة بالنصيب الأكبر(حيث بلغت نسبتها 40.6 %) من حجم المنشأت بمنطقة الدراسة، تركزت غالبيتها فى السويس (75% من المنشآت المقامة بها)، تليها المنشآت الفردية فى المرتبة الثانية بنسبة 22.6% تركزت غالبيتها فى الاسماعيلية بنسبة 26.5% من المنشآت المقامة بها، وجاءت شركات التوصية البسيطة المرتبة الثالثة بنسبة 19.9%.

ب. **تستحوذ صناعتى المواد الغذائية، ومواد البناء على الجانب الاكبر من حجم النشاط الصناعية**، بنسبة متساوية (17.7%) لكل منهما، وتأتى صناعتى النسيج والمنتجات المعدنية فى المرتبة الثاني بنسبة متساوية أيضا بلغت 11.3%، بينما جاءت الصناعات بالكيماويات، والكهرباء، والبلاستيك فى المرتبة الثالثة، بنسب متساوية أيضاً (9.3% لكل منها).

ت. **غالبية استثمارات المناطق الصناعية استثمارات خاصة، ولا تمثل العمالة الأجنبية بها أكثر من 0.5%** من اجمالى العمالة بمشروعات المحافظات الثلاث، تتركز معظمها فى محافظتى السويس والاسماعيلية.

ث. **غالبية المنشآت اعتمدت فى طريقة ادارتها على لائحتها الخاصة بنسبة 53.8% من اجمالى المنشآت بمنطقة الدراسة**، يليها المنشآت التى تستند فى إدارتها إلى القانون المنظم للمنشأت الصناعية فى مصر بنسبة 31.1%، وأخيراً طريقة الادارة الذاتية دون الرجوع للوائح المكتوبة بنسبة 16%.

ج. **اعتمدت غالبية المنشآت المقامة على عمل دراسات استثمارية أو تسويقية**، ولكن بنسب متفاوتة فى محافظات الدراسة الثلاث، وإن كانت الدراسات الاستثمارية قد استحوذت على النسبة الاكبر (79.2%)، وكانت محافظة الاسماعيلية أولى المحافظات المنفذة للدراسات بنوعيها، ولاشك ان لذلك علاقة بزيادة عدد المنشآت والمشروعات بها عن محافظتى السويس وبورسعيد.

ح. **غالبية المشروعات كانت متميزة بنسبة 48.2%، وقادرة على المنافسة بنسبة 83.9%، وتستخدم نسبة 41.6% من مشروعاتها مواد خام محلية بنسبة 100%،**

يتركز معظمها فى الاسماعيلية (45.3% من اجمالى مشروعاتها)، بينما يستخدم نسبة 14.1% مواد خام أجنبية بنسبة 100%، تتركز معظمها فى الاسماعيلية أيضاً (18.8% من اجمالى مشروعاتها).

خ. **تعانى كافة المشروعات الصناعية بالمحافظات الثلاث من مشكلات بدرجات متفاوتة،** وقد احتلت مشكلة ارتفاع تكاليف المواد الخام المستخدمة فى الانتاج المرتبة الاولى حيث تعانى منها نسبة 59.4% من حجم العينة، فى حين جاءت مشكلة ارتفاع بند الأجور فى المرتبة الثانية حيث عانت منها نسبة 32.1% من اجمالى عينة الدراسة، وجاءت مشكلة ارتفاع تكاليف الصيانة فى المرتبة الثالثة، حيث عانت منها نسبة 26.4% من اجمالى المنشآت عينة الدراسة، وجاءت مشكلة عدم توافر قطع الغيار فى المرتبة الرابعة بنسبة 12.3%، ثم مشكلة كثرة الأعطال بنسبة 9.4%، وأخيراً مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل بنسبة 7.5%.

د. **تمثل المنشآت التى تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة نسبة 87.7% من اجمالى المنشآت بالعينة،** ترتفع نسبتها فى محافظة الاسماعيلية إلى نحو 92.5%، وتمثل نحو 75% من اجمالى المشروعات المقامة فى محافظة السويس، فى حين كانت كل المشروعات المنفذة بمحافظة بورسعيد مستخدمة للتكنولوجيا النظيفة.

ذ. يو**جد 12 نشاط الأنشطة الملوثة للبيئة، يأتى فى مقدمتها أنشطة إنتاج مواد البناء،** حيث يمثل نسبة 58.4% من اجمالى الأنشطة الملوثة للبيئة، يليها الأنشطة المرتبطة بصناعة البلاستيك، النسيج، والأنشطة المعدنية، والخدمية فى المرتبة الثالثة كملوثات. وتعد الصناعات الغذائية من أكثر الأنشطة صداقة للبيئة، يليها الكيماويات والكهرباء، الأخشاب والمصنوعات الجلدية.

ر. تمثل المنشآت التى يوجود اجراءات لتوفيق أوضاعها البيئية نحو 82.1%، مقابل 17.9% لاتتبع اجراءات لتوفيق أوضاعها البيئية من اجمالى المشروعات بالعينة البحثية، يتركز معظمها فى محافظة الاسماعيلية (32.1% من اجمالى المشروعات المقامة بنطاقها).

ز. **تشير النتائج إلى أن هرم العمالة فى منشآت العينة هرماً معتدلاً يحتل المهندسون قمته والعمالة الفنية قاعدته مما يؤثر ايجابياً على الفعالية الانتاجية لهذه المنشآت،** حيث تمثل العمالة الفنية نسبة 40.6% ، والعمالة المعاونة بنسبة 33.9% ، والعمالة الادارية بنسبة 11.3%، يليها فئة مشرفى الانتاج ويمثلون 8.4%، أما فئة المهندسين، فقد احتلت المرتبة الاخيرة بنسبة 5.8% من اجمالى العاملين بالعينة.

س. وفيما يتعلق بمستوى الكفاءة الفنية لفئات العمالة، فتوضح النتائج أن غالبية العمالة بمنشآت الدراسة من العمالة العادية، حيث يمثلون 58.1% من اجمالى العمالة، بينما تمثل العمالة الماهرة 41.9% من اجمالى العمالة بمجتمع الدراسة.

ش. **يأتى تشغيل الذكور على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على 51% من اجمالى المنشآت خاصة فى الصناعات الكيميائية والكهربائية ومواد البناء، ويأتى عدم تفضيل جنس على الاخر عند التشغيل فى المرتبة الثانية بنسبة 47.2% من اجمالى المنشآت المدروسة، خاصة فى الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس الجاهزة**. ويأتى تشغيل العمالة ذوى الخبرة على رأس قائمة التفضيل لدى القائمين على نحو 79.2% من اجمالى المنشآت بالعينة، تركزت معظمها فى محافظة الاسماعيلية، خاصة فى الصناعات التى تعتمد على التطور التقنى.

ص. وتوضح النتائج أن التعيين عن طريق الاعلان هو الطريقة الأكثر اتباعاً، حيث تمارسها نسبة 64.1% من اجمالى المنشآت المدروسة، يليها طريقة التعيين من خلال جهاز المنطقة الصناعية بنسبة 16%، ويفضل 67.9% من اجمالى المنشآت بالعينة تعيين الخريجين الجدد بعد استكمال التدريب لاكتساب الخبرات المطلوبة، وفى حين تفضل 32.1% من اجمالى المنشآت المدروسة تعيين الخريجين الجدد دون تدريب، وتتولى هذه المنشآت هذه المهمة.

ض. **غالبية المنشآت الصناعية تقدم خدمات للعاملين بها بدرجات متفاوتة**، حيث تقدم 57.5% من اجمالى المنشآت بالعينة وجبة غذائية يومية للعاملين بها، فى حين تقدم 83% منها خدمات علاجية، ويتوافر بـ 68.9% من العينة غرف للملابس أو دولاب خاص لكل عامل، وفى حين لاتوجد الخدمات الترفيهية سوى فى 7.5% من حجم العينة، بينما قدمت 10.4% خدمات النقل والمواصلات للعاملين بها، ووفرت 6.6% من اجمالى المنشآت بالعينة مساكن.

ط. توضح النتائج أن نسبة 65.1% من اجمالى العينة لا تتوافر بها وحدات لرصد وقياس التلوث بمنطقة المشروع، وأن الغبار والأدخنة والأبخرة التى ربما تكون سامة وذات آثار ضارة على العاملين بالمشروعات من أكثر أشكال الملوثات تواجداً، حيث تتواجد فى 25% من حجم العينة.

ظ. تظهر النتائج **أن نسبة 69.7% من اجمالى المشروعات بالعينة لا تتوافر بها طرق للوقاية من التلوث**، كما لايوجد سجل بيئى إلا فى نسبة 71.7% من اجمالى العينة، وتعانى نسبة 12.3% من المشروعات فى توفيق أوضاعها البيئية. وقد أظهرت النتائج

أن 74.5% من اجمالى المنشآت لم تحصل على شهادة الأيزو فى مجال المحافظة على البيئة من التلوث.

ع. **تواجه المناطق الصناعية بالمحافظات العديد من المشاكل والمعوقات التى تحد من تطويرها وتنميتها، وترتبط غالبية هذه المشاكل بالجوانب التالية:**

- تعثر بعض المستثمرين في تشغيل مصانعهم لعدم توافر سيوله معهم نظرا للركود الاقتصادي، مما أدى إلى عدم انتظام سير عجلة الانتاج، بالإضافة إلى تعثر بعض المستثمرين فى تسويق منتجاتهم نتيجة اغراق السوق بالمنتجات المستوردة، مما أدى إلى وقف بعض المصانع بسبب الافلاس وحجز البنوك.
- عدم توفير القروض الكافية من بنك الاستثمار لاستكمال انشاء المرافق، مما أدى إلى بطء تنفيذ المرافق والبنية الأساسية، وبالإضافة إلى عدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أعمال البنية الأساسية من صندوق دعم وإنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية التابع للهيئة العامة للتنمية الصناعية فى بعض المناطق الصناعية التابعة للمحافظات، مما يؤثر ذلك علي عدم سرعة تنفيذ المشروعات سواء الخاصة بالمحافظة أو المستثمرين.
- الاضرابات والاعتصمات، خاصة فى الفترة التى أعقبت ثورة 25 يناير، مما أسهم فى تحميل المستثمرين أعباء إضافية، بالإضافة إلى عدم توافر العمالة المدربة .
- عدم توافر وسائل الانتقال السريعة والمريحة للمناطق الجديدة .
- صعوبة تسويق المنتجات .

15-1 وتعتمد صياغة رؤية مستقبلية شاملة للنهوض بالمناطق الصناعية فى مصر بعامة، ولإقليم القناة بخاصة على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المتاحة بالاقليم، وذلك لدفع جهود التنمية تجاه تنمية محور قناة السويس، باعتباره من الأولويات المطلوب تنفيذها بالنسبة لمشروعات التنمية في مصر لما لها من أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري، وبالنسبة لتحليل نقاط القوة والضعف ومكامن الفرص والتهديدات لإقليم قناة السويس، أوضحت الدراسة النتائج التالية:

- **نقاط القوة Strength: تتضمن الجوانب التالية:**
  - الموقع الفريد الذى يشغله الإقليم المطل على مسطحات مائية كبيرة من سواحل البحر الأبيض بمحافظتى شمال سيناء وبورسعيد للقناة (محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس) وكذلك خليج السويس والبحر الأحمر (محافظات جنوب سيناء والسويس)، بالإضافة إلى بحيرة البردويل (شمال سيناء) والمنزلة (بورسعيد)، والذى يضم قناة

السويس كمحور حيوى للملاحة العالمية بطول 186 كم، بالإضافة إلى تجاوره مع محافظة الشرقية المتاخمة لإقليم الدلتا غرباً، مما يوفر موانئ بحرية وجوية عديدة لتصدير الإنتاج الصناعى للإقليم (العريش وبورسعيد والسويس)، وما ييسر نقل الإنتاج الصناعى للعديد من محافظات الدلتا.

- يتميز الإقليم بوجود العديد من الخامات التعدينية والمحجرية، بالإضافة إلى الموارد الزراعية النباتية، والإنتاج السمكى(25% من إنتاج الجمهورية)، والداجنى (23% من إنتاج الجمهورية)، مما يساهم فى نمو الأنشطة الصناعية القائمة على الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية المرتبطة بتصنيع هذه الموارد.

- **عناصر الضعف Weakness**

- عدم وجود شركات متخصصة لتسويق المنتجات الصناعية للإقليم.
- نقص مراكز التدريب لإعداد الكوادر اللازمة للصناعة، بالإضافة إلى غياب المعاهد العليا فى التخصصات التى تخدم التنمية الصناعية للإقليم.

- **الفرص Opportunities:**

- ارتفاع معدل إنشاء المؤسسات غير الحكومية مثل الجمعيات الأهلية والمؤسسات التنموية غير الهادفة للربح فى المجالات المرتبطة بتنمية الإقليم، خاصة فى الأنشطة الزراعية والصناعية الملائمة للإقليم.
- إقامة مشروعات تشجير على ضفاف الترع والمصارف، بهدف توفير الموارد الخشبية للوفاء بالحاجات المستقبلية لسكان الإقليم.
- تنمية السياحة البيئية فى الإقليم، خاصة فى سيناء مع ربطها عضوياً بتنمية الصناعات البيئية القائمة على الموارد الطبيعية المحلية.
- إقامة الصناعات المغذية التى تحتاج إليها الصناعات المتوسطة والكبيرة القائمة بالعاشر من رمضان وذلك فى المواقع العمرانية المناسبة فى الإقليم.
- الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بالإقليم، خاصة فيما يتعلق بالموارد الزراعية والثروات النباتية لإقامة العديد من الصناعات مثل تجفيف النباتات الطبية والعطرية واستخراج الزيوت والمستخلصات الدوائية .... الخ، مما يفتح باباً واسعاً للتصدير.

- **المخاطر Threats**

- التهديد المستقبلى الذى يمثله نقص المياه المتاحة للزراعة: سواء نتيجة لاختلال النسب بين الحصص المخصصة للشرب والصناعة والزراعة أو للمساس بحصة مياه النيل نتيجة للخلافات الحالية بين دول حوض النيل والتى قد تستمر أو تتفاقم، مما يؤثر بالتالى على العديد من الأنشطة الصناعية القائمة على الموارد الزراعية بالإقليم.

- التهديد الأمنى: الذى تمثله الاخلال لسبب أو لآخر باتفاقيات السلام مع دولة إسرائيل، مما قد يؤثر سلباً على إيقاف توجه المستثمرين لإقامة المشروعات الصناعية.
- الآثار السلبية للتغيرات المناخية على المناطق الساحلية للإقليم ،والتى يمكن أن تؤثر على إيقاف التنمية الصناعية فى المحافظتين.

2- التوصيات :

أكدت الدراسة على أهمية توطين الاستثمارات وتوجيهها إلى المناطق الواعدة فى نطاق اقليم قناة السويس، والتى تتميز بالامكانات الدافعة للنمو الصناعى، مما يتطلب معه تطوير وتحديث القطاع الصناعى فى عمومه مع التركيز على الأنشطة الصناعية الرئيسية متمثلة فى الصناعات النسجية والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية ، الصناعات التعدينية والصناعات المعدنية ذات الامكانيات التنموية بإقليم قناة السويس، بالإضافة إلى الارتفاع بالأهمية النسبية للأنشطة الصناعية الواعدة وفى مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية والغذائية والكيماوية والنسجية والخشبية، والاهتمام بالصناعات الجديدة المغذية للسيارات والصناعات الالكترونية والأجهزة الطبية والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والبرمجيات والاتصالات وخاصة بمنطقة وادى التكنولوجيا – تنمية الصناعات ذات المعدلات المتسارعة والمحددة التكلفة وذات العوائد المرتفعة على المستوى القومى والاقليمى، مما يسهم فى تنمية وتطوير المراكز الصناعية الاقتصادية الرئيسية فى شرق بورسعيد وشمال خليج السويس، مما يسهم فى فتح مجالات واسعة لخلق فرص عمل للشباب فى مشروعات انتاجية تتوافق طاقاتها الاستيعابية وعرض العمل، ويساهم فى التعبئة الكاملة للطاقات الانتاجية والاستغلال الأمثل لموارد الاقليم، **<u>ويتطلب تنفيذ ذلك تبنى المقترحات التالية</u>:**

2-1 تدعيم الدور الإقليمي لإقليم قناة السويس من خلال محاور الربط المختلف (الطريق الساحلي الدولي/ ميناء بورسعيد)، والأنشطة الأساسية التصديرية للإقليم سواء في مجال النشاط الإستخراجى الغاز الطبيعي أو المجال الصناعي الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات المعدنية والهندسية والتجميعية.

2-2 الارتكاز على عدد من المواقع كأقطاب أو مراكز نمو صناعي، وعلى رأسها مدينة بورسعيد، الإسماعيلية، السويس كموطن للصناعات الرئيسية.

2-3 إعطاء دفعة قوية للأنشطة الصناعية ذات المزايا النسبية مثل الصناعات والخدمات القائمة على استغلال الغاز الطبيعي والثروات التعدينية الذي تذخر بها المنطقة.

2-4 التدرج في تنمية المناطق الصناعية المستهدفة بحيث يتم استكمال مقومات المناطق الجاري إنشاؤها ومدها بكافة مرافقها وخدماتها قبل البدء في إقامة مناطق جديدة، مع

مراعاة التخيّر الدقيق للصناعات المراد توطينها منعًا للازدواجية وإهدار طاقات إنتاجية وأصول رأسمالية.

2-5 التركيز على المشروعات كثيفة العمالة التي تتوفر لها إمكانات النمو لتعزيز قدرة الإقليم على توفير فرص العمل، والمساهمة فى حل مشكلة البطالة.

2-6 إعطاء دفعة قوية للأنشطة الصناعية ذات المزايا النسبية للصناعات البيئية.

2-7 تقديم تسهيلات في السداد للقروض الممنوحة للمناطق التى بها إمكانات للتوسع الأفقى وتشجيع الصناعات الزراعية وخاصة صغيرة الحجم.

2-8 إقامة بعض الصناعات الخادمه لأنشطة الموانى بالمحافظة، حيث تضم بعض الصناعات المتوسطة و الخفيفة ووحدات

2-9 التوسع في مشروعات خط الغاز الطبيعى لإمداد القرى السياحية والمناطق الصناعية، وزيادة طاقة تكرير معمل وادى فيران، وإنشاء معامل جديدة لتغطية إحتياجات الأستهلاك المحلى والتصدير.

2-10 إقامة بعض الصناعات المرتبطة بنشاط الصيد على المناطق المتآخمة للسواحل والمرتبطة بنشاط صيد الأسماك، وتضم مراكز تجميع وحفظ الأسماك وبيعه ، وتقطيع وتصنيع الأسماك، ومراكز إصلاح وصيانة لمراكب الصيد، وحدات تصنيع شباك وحبال ومركز تدريب للصيادين.

2-11 إنشاء مراكز للتدريب المهنى ومدارس فندقية، وصناعية مع السماح بخصم تكاليف هذا التدريب من الضرائب.

2-12 تقديم الإعفاءات الجمركية لمعدات أو وسائل الإ نتاج المتقدمة ، مع إعفاء الصناعات الحرفية التى يقل رأسمالها عن حجم معين من الضرائب.

المـــلاحق

ملحق رقم (1)

قائمة الأدوات التشريعية التي تحكم موضوع تخصيص الأراضي الصناعية

(المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال,2011).

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
1	قانون رقم 119 لسنة 2008 بشأن إصدار قانون البناء	ساري
2	قانون رقم 143 لسنة 1981 بشأن الأراضي الصحراوية	ساري ومعدل
3	قانون رقم 5 لسنة 1996 بشأن قواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها بإيجار اسمي لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو للتوسع فيها	ساري
4	قانون رقم 7 لسنة 1991 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة	ساري ومعدل
5	قانون رقم 55 لسنة 1988 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 143 لسنة 1981 في شان الأراضي الصحراوية	ساري
6	قانون رقم 205 لسنة 1991 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 143 لسنة 1981 بشأن الأراضي الصحراوية	ساري
7	قانون رقم 96 لسنة 1995 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 143 لسنة 1981 في شان الأراضي الصحراوية	ساري
8	قانون رقم 72 لسنة 1996 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 143 لسنة 1981 في شان الأراضي الصحراوية	ساري
9	قانون رقم 59 لسنة 1979 بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري
10	قانون رقم 31 لسنة 1984 بشأن بعض القواعد الخاصة بالتصرف في أملاك الدولة الخاصة	ساري
11	قانون رقم 230 لسنة 1996 بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء	ساري
12	قانون رقم 86 لسنة 1997 بشأن تعديل بعض إحكام القانونين رقمي 59 لسنة 1979 في شان إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة, 7 لسنة 1991 في شان بعض الإحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
13	القانون رقم 36 لسنة 1967 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 100 لسنة 1964 بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها	ساري
14	قانون رقم 129 لسنة 1974 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 100 لسنة 1964 بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها	ساري
15	قرار رئيس الجمهورية رقم 59 لسنة 2003 بشأن تعديل كردون مدينة العبور	ساري
16	قرار رئيس الجمهورية رقم 392 لسنة 2004 بشأن تعديل كردون مدينة المنيا الجديدة	ساري
17	قرار رئيس الجمهورية رقم 108 لسنة 2000 بشأن اعتبار أراضي الدلتا المملوكة للدولة - المحصورة بين فرعي دمياط ورشيد والواقعة بين جنوب محور الطريق الدولي بمسافة 5 كيلومترات وحتى ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً - مناطق عمران جديدة	ساري
18	قرار رئيس الجمهورية رقم 96 لسنة 1999 بشأن تخصيص 4000 فدان لإنشاء مدينة أسوان الجديدة	ساري
19	قرار رئيس الجمهورية رقم 567 لسنة 1980 بشأن استبدال نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم 249 لسنة 1977 بتخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء مدينة العاشر من رمضان	ساري
20	قرار رئيس الجمهورية رقم 158 لسنة 2001 بسريان أحكام القانون رقم 5 لسنة 1996 على الأراضي الصحراوية المقام عليها المناطق الصناعية في بعض المحافظات والصادر بشأنها قرارات رئيس مجلس الوزراء	ساري
21	قرار رئيس الجمهورية رقم 368 لسنة 1973 بشأن التصرف في بيع الأراضي المملوكة للدولة ببندر المنشأة بمحافظة سوهاج	ساري
22	قرار رئيس الجمهورية رقم 41 لسنة 1992 بشأن يكون لمحافظة الجيزة التصرف في أراضى المنطقة الصناعية بالمحولات المملوكة للدولة ملكية خاصة ولها حق إدارتها واستغلالها دون غيرها	ساري
23	قرار رئيس الجمهورية رقم 458 لسنة 1993 بشأن اعتبار مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة الأرض المملوكة للدولة بمنطقة خليج السويس الموضحة حدودها على الخريطة المرفقة	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
24	قرار رئيس الجمهورية رقم 461 لسنة 1999 بالموافقة على تغيير الغرض المخصصة من أجله الأراضي الواقعة بمناطق الأحايوة شرق وجرجا وطهطا - محافظة سوهاج لمحافظة سوهاج لإقامة ثلاث مناطق صناعية عليها	ساري
25	قرار رئيس الجمهورية رقم 41 لسنة 2007 بشأن اعتبار الأراضي الواقعة في منطقة شمال غرب خليج السويس منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة وفقا لأحكام القانون رقم 83 لسنة 2002	ساري
26	قرار رئيس الجمهورية رقم 560 لسنة 1986 بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية	ساري ومعدل
27	قرار رئيس الجمهورية رقم 30 لسنة 2003 بشأن اعتبار المنطقة المستقطعة من ارض محافظة الجيزة والصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم 316 لسنة 2001 من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وضمها لمدينة الشيخ زايد	ساري
28	قرار رئيس الجمهورية رقم 235 لسنة 2002 بشأن تعديل بعض الأحكام والقواعد المرفقة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 560 لسنة 1986 بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية	ساري
29	قرار رئيس الجمهورية رقم 199 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة شمال تقاطع طريق أسوان / وادي حلفا مع الطريق المؤدى لأبو سمبل واللازمة لإنشاء مدينة توشكي الجديدة من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
30	قرار رئيس الجمهورية رقم 355 لسنة 2000 بشأن اعتبار الأراضي الواقعة بمنطقة أبو رواش طريق مصر / إسكندرية الصحراوي من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وتخصيص قطعة ارض لوزارة الاتصالات والمعلومات	ساري
31	قرار رئيس الجمهورية رقم 184 لسنة 2001 بشأن الموافقة على تغيير الغرض المخصصة من أجله الأراضي الواقعة جنوب مدينة بلطيم - كفر الشيخ وتخصيصها لمحافظة كفر الشيخ لإقامة المنطقة الصناعية ببلطيم عليها	ساري
32	قرار رئيس الجمهورية رقم 531 لسنة 1981 بشأن قواعد التصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لإنشاء	ساري ومعدل

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
	مدن ومناطق عسكرية بديلة	
33	قرار رئيس الجمهورية رقم 268 لسنة 2006 بشأن تعديل موقع مدينة توشكي الجديدة	ساري
34	قرار رئيس الجمهورية رقم 632 لسنة 1982 بشأن بعض خالات الاعتداد بالملكية في الوادي الجديد وشبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر وبعض المناطق بالصحراء الغربية	ساري
35	قرار رئيس الجمهورية رقم 330 لسنة 2003 بشأن تخصيص أراضى صحراوية لوزارة الدفاع واعتبارها من المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية العسكرية	ساري
36	قرار رئيس الجمهورية رقم 152 لسنة 2001 بشأن تحديد المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية والقواعد الخاصة بها	ساري
37	قرار رئيس الجمهورية رقم 370 لسنة 2004 بشأن سريان أحكام القانون 5 لسنة 1966 بقواعد التصرف بالمجان في الأرض المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو التوسع فيها على المناطق الصناعية بمحافظة بني سويف	ساري
38	قرار رئيس الجمهورية رقم 325 لسنة 1995 بشأن اعتبار الأراضي المملوكة للدولة اللازمة لإنشاء مدينة الشيخ زايد من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري ومعدل
39	قرار رئيس الجمهورية رقم 326 لسنة 1995 بشأن اعتبار الأراضي المملوكة للدولة اللازمة لإنشاء مدينة الشروق من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري
40	قرار رئيس الجمهورية رقم 191 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة شرق الطريق الدائري واللازمة لإنشاء التجمعات الأول والثالث والخامس (مدينة القاهرة الجديدة) من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري ومعدل

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
41	قرار رئيس الجمهورية رقم 192 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة غرب طريق القاهرة / الفيوم الصحراوي من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
42	قرار رئيس الجمهورية رقم 193 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة بمنطقة صحراء جبل النعالون في الاتجاه الجنوبي الشرقي لمدينة الفيوم واللازمة لإنشاء (مدينة الفيوم الجديدة) من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
43	قرار رئيس الجمهورية رقم 194 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة واللازمة لإنشاء مجتمع عمراني جديد بمنطقة الوادي الأسيوطي من مناطق إقامة مناطق عمرانية جديدة تحت اسم (مدينة أسيوط الجديدة)	ساري ومعدل
44	قرار رئيس الجمهورية رقم 195 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة على بعد 20 كم جنوب شرق مدينة أخميم الحالية واللازمة لإنشاء (مدينة أخميم الجديدة) من مناطق أقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
45	قرار رئيس الجمهورية رقم 196 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة على بعد 18 كم غرب مدينة سوهاج الحالية واللازمة لإنشاء (مدينة سوهاج الجديدة) من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
46	قرار رئيس الجمهورية رقم 197 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة شمال شرق مدينة قنا الحالية على جانبي طريق (قنا / سفاجا) واللازمة لإنشاء (مدينة قنا الجديدة) من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
47	قرار رئيس الجمهورية رقم 198 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة شمال شرق مدينة الأقصر بحوالي 12 كم واللازمة لإنشاء (مدينة طيبة الجديدة) من مناطق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة	ساري
48	قرار رئيس الجمهورية رقم 449 لسنة 2001 بشأن اعتبار الأراضي الواقعة شرق طريق الروبيكى من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون امتداد الكردون مدينة بدر	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
49	قرار رئيس الجمهورية رقم 456 لسنة 2001 بشأن اعتبار الأراضي المملوكة للدولة اللازمة لإنشاء تجمع عمراني جديد بشرق العوينات من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري
50	قرار رئيس الجمهورية رقم 512 لسنة 1993 بشأن بعض حالات الاعتداد بالملكية في الوادي الجديد	ساري
51	قرار رئيس الجمهورية رقم 73 لسنة 1993 بشأن اعتبار الأراضي المملوكة للدولة بالمنطقة الصحراوية بين مدينة أسيوط شرق ومصنع أسمنت أسيوط غرب من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة اللازمة لإنشاء مدينة الصفا	ساري ومعدل
52	قرار رئيس الجمهورية رقم 237 لسنة 1995 بشأن اعتبار الأراضي المملوكة للدولة الواقعة شمال مدينة 15 مايو من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري
53	قرار رئيس الجمهورية رقم 227 لسنة 2002 بشأن اعتبار الأراضي المملوكة للدولة واللازمة للامتداد الشرقي لمدينة القاهرة الجديدة من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري ومعدل
54	قرار رئيس الجمهورية رقم 154 لسنة 2001 بشأن تحديد استخدامات أراضى الدولة حتى عام 2017	فهرس
55	قرار رئيس الجمهورية رقم 358 لسنة 2008 بشأن الموافقة على استخدام الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة في الأنشطة الصناعية لصالح وزارة التجارة والصناعة	فهرس
56	قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 17 لسنة 1969 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 100 لسنة 1964 بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها	ساري
57	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 100 لسنة 1964 بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها	ساري ومعدل
58	قرار رئيس هيئة التنمية الصناعية رقم 338 لسنة 2007 بتاريخ 2007/11/15 بشأن التكاليف المعيارية الخاصة بتخصيص أراضى المناطق الصناعية	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
59	قرار رئيس هيئة التنمية الصناعية رقم 285 لسنة 2006 بشأن تشكيل واختصاصات لجنة تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية الكبرى	ساري
60	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2041 لسنة 2006 بشأن ضوابط التصرف في العقارات أو الترخيص بالانتفاع بها أو باستغلالها بطريق الاتفاق المباشر لواضعي اليد عليها الذين قاموا بالبناء عليها أو لمن قام باستصلاحها واستزراعها من صغار المزارعين، وكذلك بالنسبة إلى زوائد التنظيم	ساري
61	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 471 لسنة 1996 بشأن تخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء مدينة الشيخ زايد	ساري
62	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2016 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة غرب مدينة وادي النطرون - محافظة البحيرة منطقة صناعية	ساري
63	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1962 لسنة 1995 بشأن إنشاء منطقة حرة عامة صناعية بمنطقة عتاقة بشمال خليج السويس	ساري
64	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2901 لسنة 1996 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية كوم أوشيم بمساحة 1050 جنوب طريق الفيوم / القاهرة ـ محافظة الفيوم منطقة صناعية	ساري ومعدل
65	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 409 لسنة 1995 بشأن تعديل موقع المنطقة الصناعية الواقعة خارج الزمام بقرية الزرابي تجاه حوض الحاجز القبلي نمرة 23 قسم ثان بمركز أبو تيج محافظة أسيوط	ساري
66	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 478 لسنة 1997 بشأن ضم المنطقة (س7) إلى المنطقة الصناعية بالحوض السمكي بالكيلو (6) بالرسوة بمحافظة بورسعيد والصادر في شأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 542 لسنة 1994	ساري
67	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 207 لسنة 1997 باعتبار كل من المنطقة الواقعة بناحية بياض العرب شرق النيل - محافظة بني سويف ومساحتها 750 فدانا ومنطقة ميدوم ناحية كوم أبو راضي - محافظة بني سويف ومساحتها 655 فدانا منطقة صناعية	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
68	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1354 لسنة 1998 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بأملاك الدولة بحدود الجبل الشرقي - منشأة الكوم الأحمر بناحية البدارى والبالغ مساحتها 39 فدانا و23 قيراطا و20 سهما بمركز البدارى بمحافظة أسيوط منطقة صناعية	ساري
69	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4309 لسنة 1998 بشأن تعديل موقع ومساحة المنطقة الصناعية بناحية هو مركز نجع حمادي بمحافظة قنا والصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2018 لسنة 1994	ساري
70	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 323 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية المطاهرة شرق النيل بمحافظة المنيا منطقة صناعية	ساري
71	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 542 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بالحوض السمكي (بالكيلو 6) بالرسوة بمحافظة بورسعيد منطقة صناعية	ساري ومعدل
72	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 543 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية كفور الرمل مركز قويسنا محافظة المنوفية منطقة صناعية	ساري ومعدل
73	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1409 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة على طريق أسوان - العلاقي بمنطقة الشلال بمحافظة أسوان منطقة صناعية	ساري
74	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 240 لسنة 2002 بشأن اعتبار الأرض المخصصة للشركة المصرية السعودية للبتروكيماويات سبكو الواقعة بمنطقة الذراع البحري طريق الوصلة الكيلو 21 بمحافظة الإسكندرية منطقة صناعية	ساري ومعدل
75	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3757 لسنة 1999 بشأن اعتبار منطقة شمال غرب خليج السويس منطقة صناعية	ساري ومعدل
76	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 976 لسنة 1998 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية قوتة - مركز أبشواى - محافظة الفيوم ومساحتها 2000 فدان منطقة صناعية	ساري
77	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1770 لسنة 1997 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة جنوب مدينة بلطيم ومساحتها 114 فدانا والمنطقة الواقعة بالساحل الشمالي - مركز مطوبس ومساحتها 11160 فدانا منطقة صناعية	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
78	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2244 لسنة 2000 بشأن اعتبار (منطقة النهضة الصناعية) بجهة مرغم قبلي بالعامرية بمحافظة الإسكندرية منطقة صناعية	ساري ومعدل
79	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 440 لسنة 2001 بشأن ضم بعض قطع أراضى إلى منطقة النهضة الصناعية الواقعة بجهة مرغم قبلي بالعامرية محافظة الإسكندرية والصادر بشأنها قرار رئيس الوزراء رقم 2244 لسنة 2000	ساري
80	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1162 لسنة 2001 بشأن اعتبار منطقة سيوه من المناطق الواقعة خارج الوادي القديم	ساري
81	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 357 لسنة 2003 بشأن اعتبار منطقة الواحات البحرية التابعة لمحافظة الجيزة من المناطق التي تقع خارج الوادي القديم	ساري
82	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 251 لسنة 2000 بشأن اعتبار بعض المناطق الواقعة بناحية الأحايوة شرق مركز أخميم ومساحتها 250 فدانا والواقعة بناحية بيت داود - مركز جرجا ومساحتها 1086 فدانا و16 قيراطا و6 أسهم والواقعة بناحية غرب طهطا - مركز طهطا ومساحتها 911 فدانا و23 قيراطا و10,4 سهم مناطق صناعية	ساري
83	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2110 لسنة 2000 بشأن اعتبار المنطقة الكائنة بطريق بلبيس/ العاشر من رمضان بدائرة مركز بلبيس بمحافظة الشرقية ومساحتها 72 فدانا بحوض الجبل المستجد منطقة صناعية	ساري ومعدل
84	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 884 لسنة 2001 بشأن ضم إلى المنطقة الصناعية بطريق بلبيس/العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية والصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2210 لسنة 2000 مساحة 198 فدانا لتصبح مساحتها الإجمالية 270 فدانا وتسمى منطقة بلبيس الصناعية	ساري
85	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 271 لسنه 1993 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة شرق مدينة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء منطقة صناعية	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
86	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 463 لسنة 1993 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة عند الكيلو 26 جنوب طريق مطروح ـ الإسكندرية التابعة لمحافظة مرسى مطروح منطقة صناعية	ساري
87	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 813 لسنه 1993 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بمدينة القنطرة شرق منطقة صناعية	ساري ومعدل
88	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 814 لسنه 1993 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بحي مبارك على بداية طريق سوهاج / البحر الأحمر بمحافظة سوهاج منطقة صناعية	ساري
89	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 815 لسنه 1993 بشأن اعتبار المنطقة الكائنة بجهة العصافرة مركز المطرية بمحافظة الدقهلية منطقة صناعية	ساري
90	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1406 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية العوامر - مركز أبنوب بمحافظة أسيوط منطقة صناعية	ساري ومعدل
91	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2069 لسنة 1996 بشأن اعتبار كل من المنطقة الصناعية بمركز الخارجة والمنطقة الصناعية بمركز الداخلة منطقة صناعية	ساري
92	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 141 لسنة 1997 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بصحراء البوصيلي بزمام الوحدة المحلية لمركز ومدينة رشيد - محافظة البحيرة منطقة صناعية	ساري
93	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 206 لسنة 1997 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي لمدينة جمصة جنوب الطريق الدولي الساحلي بمحافظة الدقهلية ومساحتها 727 فدانا و14 قيراطا منطقة صناعية	ساري
94	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 253 لسنة 1997 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة خارج الزمام تجاه حوض خارج الزمام نمرة 20 بناحية الغريب مركز ساحل سليم - محافظة أسيوط منطقة صناعية وتخصيصها كمجمع صناعات صغيرة	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
95	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 254 لسنة 1997 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية دشلوط - مركز ديروط - محافظة أسيوط ومساحتها 108 فدانا و22 قيراطا منطقة صناعية	ساري
96	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1407 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة خارج زمام البلايزة مركز أبو تيج محافظة أسيوط منطقة صناعية	ساري ومعدل
97	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1408 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة المخصصة من موقع مدينة الصفا محافظة أسيوط منطقة صناعية	ساري
98	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2955 لسنة 1997 بشأن ضم منطقة إلى المنطقة الصناعية بكوم أوشيم بمحافظة الفيوم والصادر في شأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2901 لسنة 1996	ساري
99	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 60 لسنة 1993 بشأن إنشاء منطقة حرة عامة بدمياط تخصص لإقامة المشروعات الصناعية	ساري
100	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2017 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة ناحية الكلاحين مركز قفط بمحافظة قنا منطقة صناعية	ساري ومعدل
101	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2018 لسنة 1994 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بناحية (هو) مركز نجع حمادي بمحافظة قنا منطقة صناعية	ساري ومعدل
102	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3756 لسنة 1999 بشأن اعتبار منطقة شرق بورسعيد منطقة صناعية	ساري
103	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1828 لسنة 2002 بشأن اعتبار الأرض المقام عليها مجمع الصناعات الصغيرة بالعجمي قبلي البيطاش منطقة صناعية جديدة	ساري
104	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2274 لسنة 1998 بشأن إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1306 لسنة 1992 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة على الأراضي المملوكة لشركة العامرية للغزل والنسيج على جانبي طريق البتروكيماويات بالإسكندرية منطقة صناعية	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
105	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2091 لسنة 2000 بشأن اعتبار أربعة مناطق بمحافظة بني سويف مناطق صناعية طبقا لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997	ساري
106	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2568 لسنة 1997 بشأن ضم بمدينة القنطرة شرق الواقعة بمحافظة الإسماعيلية إلى المناطق الصناعية والصادر بشأنها قرار رئيس الوزراء رقم 813 لسنة 1993	ساري
107	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4308 لسنة 1998 بشأن تعديل موقع ومساحة المنطقة الصناعية بناحية الكلاحين - مركز قفط بمحافظة قنا والصادر في شأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2017 لسنة 1994	ساري
108	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4474 لسنة 1998 بشأن ضم بعض الأراضي إلى المنطقة الصناعية بناحية العوامر مركز أبنوب بمحافظة أسيوط والصادر في شأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1406 لسنة 1994	ساري
109	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3682 لسنة 1999 بشأن إضافة بعض المساحات إلى المنطقة الصناعية الواقعة بناحية كفور الرمل - مركز قويسنا - محافظة المنوفية والصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 543 لسنة 1994	ساري
110	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 900 لسنه 2002 بشأن إضافة منطقة إلى المنطقة الصناعية بمحافظة بورسعيد والتي تضم منطقة الحوض السمكي الكيلو 6 بالرسوة جنوب بورسعيد الصادر بإنشائهما قرارا رئيس مجلس الوزراء رقما 452 لسنة 1994 و478 لسنة 1997	ساري ومعدل
111	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 350 لسنه 2004 بشأن ضم بعض المناطق إلى المنطقة الصناعية جنوب بورسعيد	ساري
112	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2403 لسنة 1998 بشأن اعتبار مناطق تنمية جنوب الوادي من المناطق الواقعة خارج الوادي القديم	ساري
113	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 203 لسنة 1982 بشأن اعتبار بعض المحافظات صحراوية في تطبيق القانون 143 لسنة 1981 بشأن الأراضي الصحراوية	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
114	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 335 لسنة 1982 بشأن إنشاء مجتمع عمراني جديد يسمى بدر	ساري ومعدل
115	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 542 لسنة 1983 بشأن تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 335 لسنة 1982 بإنشاء مجتمع عمراني جديد يسمى بدر	ساري
116	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 511 لسنة 1986 بشأن استبدال نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 335 لسنة 1982 بشأن مدينة بدر	ساري
117	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1290 لسنة 1982 بشأن تخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء مدينة العبور	ساري ومعدل
118	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1608 لسنة 1990 بشأن تحديد وتعديل موقع وكردون مدينة العبور	ساري
119	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 278 لسنة 1986 بشأن إنشاء مدينة المنيا الجديدة	ساري ومعدل
120	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 375 لسنة 1986 بشأن تخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء مدينة النوبارية الجديدة	ساري
121	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 643 لسنة 1986 بشأن إنشاء مدينة بني سويف الجديدة	ساري
122	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 97 لسنة 2002 بشأن تشكيل مجلس إدارة للمناطق الصناعية بالمحافظات	ساري ومعدل
123	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 350 لسنة 2007 بشأن تحديد المناطق التي لا يجوز للشركات والمنشآت الحق في تملك الأراضي والعقارات على أنه يجوز تملك أراضي شبه جزيرة سيناء عن طريق حق الانتفاع	ساري
124	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1107 لسنة 1995 بشأن استبدال نص المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم 857 لسنة 1985 بشأن قواعد التصرف في أملاك الدولة الخاصة إلى واضعي اليد عليها	ساري
125	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 205 لسنة 1990 بشأن تعديل الحدود الإدارية لمدينة السادات	ساري

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
126	قرار رئيس الوزراء رقم 1775 لسنة 2000 بشأن إضافة الأراضي المخصصة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 299 لسنة 1999 لإنشاء محطة توليد كهرباء شمال غرب خليج السويس إلى المنطقة الصناعية بمنطقة شمال غرب خليج السويس والصادر في شأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3757 لسنة 1999	ساري
127	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4309 لسنة 1999 بشأن اعتبار المنطقة الكائنة بحوض خارج الزمام تجاه أبي زعبل مركز الخانكة بمحافظة القليوبية منطقة صناعية	ساري
128	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 857 لسنة 1985 بشأن قواعد التصرف في أملاك الدولة الخاصة	ساري
129	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1131 لسنة 2005 بشأن تعديل الحدود الإدارية لمدينة السادات	ساري
130	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 540 لسنة 1980 بشأن اعتبار منطقة الساحل الشمالي من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة	ساري
131	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2843 لسنة 2009 بشأن ضوابط تقنين وضع اليد على الأراضي المملوكة للدولة	ساري
132	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1330 لسنة 2009 بشأن إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 112 لسنة 2005 فيما تضمنه من اعتبار المنطقة الواقعة بمركز القنطرة غرب (قرية الرياح) بمحافظة الإسماعيلية منطقة صناعية	ساري
133	قرار محافظ 6 أكتوبر رقم 653 لسنة 2008 بشأن ضوابط التصرف في أراضى أملاك أراضى الدولة الواقعة داخل نطاق محافظة 6 أكتوبر طبقا للقوانين أرقام 100 لسنة 1964 ، 143 لسنة 1981 ، 7 لسنة 1991 ، 148 لسنة 2006 ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2041 لسنة 2006	فهرس
134	قرار محافظ الجيزة رقم 14325 لسنة 2006 بشأن قواعد التصرف في أملاك الدولة في نطاق محافظة الجيزة	ساري ومعدل

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
135	قرار وزير التجارة والصناعة رقم 246 لسنة 2006 بأن يتم زيادة نسبة المساحة المسموح بالبناء عليها بالأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية بالمدن الجديدة إلى (65%) بدون مقابل بشروط محددة	فهرس
136	قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي (لائحة تنفيذية) رقم 198 لسنة 1982 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 143 لسنة 1981 في شأن الأراضي الصحراوية	ساري ومعدل
137	قرار وزير الدفاع والإنتاج الحربي رقم 146 لسنة 2002 بشأن الشروط والقواعد التي تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة في الأراضي الصحراوية الخاصة بالهيئات والجهات المنصوص عليها في القانون 143 لسنة 1981 والقانون 7 لسنة 1991	ساري
138	قرار وزير الزراعة رقم 290 لسنة 1990 بشأن التصرف بالبيع في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم 143 لسنة 1981	ساري
139	قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم 305 لسنة 1990 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 143 لسنة 1981 في شان الأراضي الصحراوية الصادرة بالقرار رقم 198 لسنة 1982	ساري
140	حكم المحكمة الدستورية رقم 101 لسنة 26 بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة 22 من القانون 143 لسنة 1981 في شأن الأراضي الصحراوية	ساري
141	قانون رقم 89 لسنة 1998 بشأن إصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات	ساري ومعدل
142	قانون رقم 148 لسنة 2006 بشأن تعديل بعض أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم 89 لسنة 1998	ساري
143	قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 350 لسنة 2005 بشأن إنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية	ساري
144	قرار رئيس الجمهورية رقم 153 لسنة 2001 بشأن إنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة	ساري
145	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 21 لسنة 1958 بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري	ساري ومعدل

م	عنوان التشريع	موقف التشريع
146	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 41 لسنة 1964 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 1958 بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها	ساري
147	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1144 لسنة 2002 بشأن ضوابط تمتع الأنشطة الخدمية التي تزاول بالكامل داخل المناطق العمرانية والصناعية والنائية بضمانات وحوافز الاستثمار	ساري
148	قرار رئيس الوزراء رقم 112 لسنة 2005 بشأن اعتبار المنطقة الواقعة بمركز القنطرة غرب (قرية الرياح) بمحافظة الإسماعيلية منطقة صناعية	ملغي
149	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 467 لسنة 2005 بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة	فهرس ومعدل
150	قرار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية (لائحة تنفيذية) رقم 144 لسنة 2009 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البناء رقم 119 لسنة 2008	ساري
151	قرار رئيس هيئة التنمية الصناعية رقم 263 لسنة 2006 بتاريخ 2006/11/5 بشأن الضوابط والإجراءات التنفيذية والدورة المستندية الواجب اتباعها لطلبات التنازل عن الأراضي الصناعية	ساري

ملحق رقم (2)

إستمارة إستبيان لتقييم دور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس

أولاً- بيانات التعريف بالمشروع:

- **اسم المشروع (المصنع):**
- **المنطقة الصناعية :**
- **تاريخ إنشاء المشروع :**
- **أهداف المشروع :**

1. .....

2. .....

- **نوع المشروع :**

صناعى	تجارى	تخزين	أخرى يوضح

- **الشكل القانونى للمشروع :**
- **نوع الإنتاج:**

الكمية فى السنة ☐ **القيمة فى السنة** ☐

- **قيمة رأس المال المستثمر:**

خاص ☐ **أجنبى** ☐ **حكومى** ☐

- **إجمالى عدد العمالة :**

محلى ☐ **أجنبى** ☐

- **كيف تتم إدارة المشروع :**

☐ **قانون إنشاء المشروع .**

☐ **لائحة خاصة وشكل تنظيمى.**

☐ **إدارة ذاتية لأصحاب المشروع دون لائحة مكتوبة.**

ثانياً- بيانات خاصة بالتقييم الاقتصادي:

- **هل قام المشروع بإعداد دراسة عن فرص الاستثمار: نعم** ☐ **لا** ☐
- **هل قام المشروع بإعداد دراسة تسويقية وتقدير حجم الطلب المتوقع: نعم** ☐ **لا** ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فكم نصيب المشروع من الطلب المتوقع بالوحدات ..... أو بالجنيه .....

- **ماهى الفئات العمرية المستهدفة من إنتاج المشروع (مع ذكر النسب المئوية %):**

☐ **أقل من 15 سنة** ☐ **من15-45 سنة** ☐ **45 سنة فأكثر** ☐ **كل الفئات**

- **ماهو تقييمك للمشروع: متميز [ ] جيد [ ] متوسط [ ]**
- **هل المشروع قادر على المنافسة والاستمرارية: نعم [ ] لا [ ]**
- **ماهو مصدر المادة الخام المستخدمة: محلى بنسبة [ ] أجنبى بنسبة [ ]**

  ماهى الدول مصدر المواد الخام المستوردة .....
- **ماهو مصدر المعدات الصناعية(عدد وآلات): محلى بنسبة [ ] أجنبى بنسبة [ ]**
- **ماهى الدول مصدر المعدات (المستورد منها).....**
- **ماهو حجم الاستثمار فى الأصول الثابتة بالجنيه: الأرض ..... المعدات والآلات .....**
- **هل توجد خطة للصيانه السنويه لمعدات وأصول المشروع: نعم [ ] لا [ ]**

  فى حالة الإجابة بنعم اذكر تكلفه الصيانة .....

- **مخرجات المشروع (الكمية بالعدد أو الوزن، والقيمة بالجنيه):**

البيـــــان	الكمية المستهدفة	القيمة المستهدفة	الكمية المحققة	القيمة المحققة
حجم المبيعات المحلية				
حجم الصادرات				
التخزين				
أخرى (من أنشطة فرعية)				

- **استثمارات المشروع (الكمية بالعدد أو الوزن، والقيمة بالجنيه):**

البيـــــان	الكمية المستهدفة	القيمة المستهدفة	الكمية المحققة	القيمة المحققة
حجم المواد الخام المحلية				
حجم المواد الخام المستوردة				
المعدات والآلات المحلية				
المعدات والآلات المستوردة				
المرافق الأساسية داخل المشروع				
المرافق الأساسية خارج المشروع				

- **المدفوعات الممولة بالمشروع (الكمية بالعدد أو الوزن، والقيمة بالجنيه):**

البيـــــان	الكمية المستهدفة	القيمة المستهدفة	الكمية المحققة	القيمة المحققة
الأجور				
أرباح الأسهم (إن وجدت)				
الفوائد				
أخرى(الضرائب، التأمين، ..الخ)				

ثالثاً- الجوانب الإنتاجية الفنية والتكنولوجية:

- إجمالى مساحة أرض المشروع م2

مبانى المصنع [ ] م2 - مبانى الإداره [ ] م2- المخازن [ ] م2

- نوع الإنتاج

صناعي ..... تجاري ..... التخزين .....

- الطاقه الإنتاجيه للمشروع: التصميمية ..... المخططة ..... الفعلية .....
- متى يستكمل المشروع طاقته التصميمية.....

فى حالة الاجابة بنعم اذكر الإجراءات المتبعة .....

- ماهى المشاكل التى تواجه الإنتاج

[ ] كثرة الأعطال [ ] ارتفاع تكلفة المواد الخام [ ] عدم توفر قطع الغيار

[ ] ارتفاع بند الأجور [ ] ارتفاع معدل دوران العمل [ ] ارتفاع تكلفة الصيانة

- نوع التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج

[ ] صديقة للبيئة [ ] ملوثة بنسبة أقل من 20 %

[ ] ملوثة بنسبة من 20- 50% [ ] ملوثة بنسبة أكثر 50%

- هل هناك جهود وإجراءات لتوفيق الأوضاع البيئة : نعم [ ] لا [ ]

رابعا - بيانات خاصه بالموارد البشرية (العمالة) بالمشروع:

- إجمالى عدد العمالة بالمشروع :

[ ] مهندس [ ] مشرف إنتاج [ ] عامل فنى [ ] عامل معاون [ ] إدارى

- الكفاءه الفنية للعمالة

[ ] العمالة الماهرة [ ] عدد العمالة المعاونة (العادية)

- فئات الأجور (محلى - أجنبى إن وجد):

[ ]	[ ]	المهندس	المشرف الفنى
[ ]	[ ]	العامل الماهر	العامل المساعد
[ ]	[ ]	الإدارى	العمالة العادية/المعاونة

- طرق تعيين العمالة: [ ] الإعلان [ ] المعارف [ ] أخرى تذكر .....
- هل يفضل تعيين نوع معين من العمالة: [ ] ذكور [ ] اناث [ ] الأثنين
- هل يفضل تعيين ذوى الخبرة: [ ] نعم [ ] لا
- هل يفضل تعيين الخريجين الجدد دون تدريب: [ ] نعم [ ] لا
- هل يقدم المشروع نوع من التدريب للمعينين الجدد: [ ] نعم [ ] لا
- هل يفضل المشروع جنسية معينه للعاملين: [ ] نعم [ ] لا

فى حالة الإجابة بنعم أى جنسية تفضل .....

- هل يوجد بطاقة وصف وظيفى لكل عامل بالمشروع : ☐ نعم ☐ لا
- هل يوجد نظام للترقية والعلاوة والمكافأة والجزاء والعقاب: ☐ نعم ☐ لا
- ما هى الخدمات التى تقدم للعاملين من جانب الإدارة:

☐ وجبة غذائية ☐ عيادة – إسعافات أوليه

☐ غرف ملابس / دولاب خاص ☐ حديقة / ملاعب رياضية

أخرى تذكر .....

خامساً– الجوانب البيئية للمشروع:

- ماهى طبيعة المنطقة المحيطة بالمنطقة الصناعية للمشروع:

☐ صناعية ☐ زراعية ☐ صحراوية ☐ ساحلية

- هل يوجد رصد وقياس للتلوث بالمشروع: ☐ نعم ☐ لا
- هل يوجد مصادر لتلوث البيئة حول المشروع: ☐ نعم ☐ لا
- ماهى أنواع التلوث داخل المشروع وتؤثر على العمال والإنتاج:

☐ الضوضاء ☐ الحرارة ☐ الرطوبة والبرودة ☐ الغبار والأدخنة والأبخره

- ماهى مصادر تلوث البيئة المحيطة بالمشروع:

☐ الهواء ☐ الماء ☐ المخلفات الصلبة (نوعيتها .....)

- هل توجد طرق للوقايه من التلوث: ☐ نعم ☐ لا

فى حالة الإجابة بنعم اذكر هذه الطرق .....

- ماهى المعوقات التى تواجه المشروع لتوفيق أوضاعه البيئية (للحد من التلوث):

☐ مالية ☐ فنية ☐ عدم وجود مؤسسات متخصصة

- هل يوجد بالمصنع سجل بيئى: ☐ نعم ☐ لا
- ما مدى فعاليه جهاز شئون البيئة فى المحافظة على البيئة فى منطقة المشروع

☐ فعال جداً ☐ فعال نسبياً ☐ غير فعال

- هل تم الحصول على شهاده الأيزو فى مجال البيئة: ☐ نعم ☐ لا

مراجع الدراسـة

أولاً : المراجع العربية:

1. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الاستراتيجى لاقليم قناة السويس، دراسة تحت الطبع، القاهرة، 2013.
2. الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات المناطق الصناعية 2012، بيانات غير منشورة .
3. الهيئة العامة للتنمية، التقرير ربع السنوي لإنجازات هيئة التنمية الصناعية، أكتوبر– ديسمبر 2011.
4. الهيئة العامة للتنمية، إستراتيجية التنمية الصناعية لمحافظات إقليم قناة السويس، نوفمبر 2008.
5. الهيئة العامة للتنمية، تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة إقليميا علي مستوي الجمهورية، نوفمبر 2008
6. الهيئة العامة للتنمية، مشروع تنمية وتطوير المناطق الصناعية في مصر (المجموعة السادسة)، محافظة القليوبية – منطقة الشروق الصناعية التقرير النهائي، 2009.
7. الهيئة العامة للتنمية، نشرة التنمية الصناعية، فبراير 2012.
8. الهيئة العامة لتنمية الصناعية، محاور تنمية جنوب الصعيد، 2008
9. الهيئة العامة للتنمية الصناعية، المنصرف من صندوق الدعم، يناير 2010
10. الهيئة العامة للتنمية الصناعية، تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة إقليميا علي مستوي الجمهورية، نوفمبر 2008.
11. إيمان محمد أحمد، المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، معهد التخطيط القومي، ديسمبر 2005 .
12. سعد طه علام،" دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة 2003.
13. سيد عبد المقصود وآخرون، "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المحافظات"، قضايا التخطيط والتنمية رقم 219، معهد التخطيط القومي, فبراير 2010.
14. سيد محمود الهواري، الإدارة المالية ،الجزء الأول،" الاستثمار والتمويل طويل الأجل:، دار الجيل للطباعة، 1985 .
15. قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنه 1982
16. موقع محافظة بورسعيد www.portsaid.gov.eg
17. نعمات أحمد فؤاد فى شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.
18. وزارة الاستثمار www.investmemt.gov.eg
19. وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس ، معلومات خلفية ، 2010 .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

20. Campbell, D. T. "Methods for the Experimenting Society", Evaluation Practice, Business & Economics Journal, no.12, 1991.
21. Dart, J.; Petheram, R. J.; Straw, W.," Review of Evaluation in Agricultural Extension" , Rural Industries Research and Development Corporation, Human Capital, Communications & Information Systems Research and Development Journal, 1998.
22. ESCWA, Development of Free Zones in the ESCWA Region, U.N., New York, 1998.
23. Estrella, M. and Gaventa, J., "Who Counts Reality? Participatory Monitoring and Evaluation", A Literature Review, Institute of Development Studies, London, 1998.
24. FIAS, Pre-Feasibility Study for the Establishment of a Model Industrial Estates Program in Alexandria, Volume 1: Policy, Legal, Regulatory and Institutional Frameworks, June 2007.
25. FIAS, Pre-Feasibility Study for the Establishment of a Model Industrial Estates Program in Alexandria, Volume 1: Policy, Legal, Regulatory and Institutional Frameworks, June 2007.
26. GAFI, Investment Zones, Engines for Accelerated Growth.
27. IMD, World competitiveness yearbook, 2005.
28. Jamil Tahir: An Assessment of Free Economic Zones in Arab Countries, working paper no 9926, oct.1999.
29. John M. Owen, Marven C. Alkin, "Program Evaluation: Forms and Approaches, 3 rd. ed, Allen & Unwin, Australia, 2007.
30. Leviton, L. C." Program theory and evaluation theory in community-based programs", Evaluation Practice, SAGE Journals, Americans Journals of Evaluation, vol. 15,no.1 ,1994.
31. Nasa Farid: Towards Best Practice Guidelines for the Development of Economic Zones, contribution to the Ministerial Conference by working group 1, Nov. 2009.
32. Patton, M. Q., "Utilization Focused Evaluation", SAGE Publications book: Social Research Methods, Introduction to Evaluation, Program Evaluation, Thousand Oaks, US. , 1997.
33. Shadish, W. R., Cook, T. D. and Leviton, L. C., "Foundations of Program Evaluation",SAGE Publications book: Theories of Practice,1995.
34. Takayoshi Kusago & Zafiris Tzannatos, Export processing zones, Discussion paper no. 9802 –Jan. 1998.